

UNIVERSITY LIBRARY DUPL>  
Princeton University Library  
  
32101 061874044

---

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

---

*This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or renew  
by this date.*

---

--	--





# جرائم الزيف والنزوير

في القانون المصري

تأليف

الدكتور رؤوف عبيد

أستاذ القانون الجنائي بجامعة إبراهيم

١٩٥٣

مطابع

دار الكتاب العربي بصر

محمد علي النياوي





Ubayd

# جرائم التزيف والنزوير

في القانون المصري

تأليف

الدكتور رؤوف عبّيد

أستاذ القانون الجنائي بجامعة إبراهيم

١٩٥٣

مطابع  
دار الكتاب العربي بمصر  
محمد حلمي النيناوي

(Arab)  
(RECAP)

KRB

U3

1953



## تمهيد

يبدأ القسم الخاص من قانون العقوبات المصري بمعالجة الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية . ولا تميل بعض الاتجاهات الجنائية الحديثة إلى أن تجعل من الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية قسماً قائماً بذاته ، يقابله قسم ثان للجرائم المضرة بالمصلحة الخاصة أو « بأحاد الناس » على حد تعبير قانوننا . وذلك لأنه لا توجد حدود فاصلة بين النوعين ، فكل اعتداء على الصالح الخاص يتضمن في الواقع اعتداء على الصالح العام مثلاً في النظام العام الذي يحميه القانون ، وكل اعتداء على الصالح العام قد يضر بصالح أو أكثر من صواح الأفراد الخاصة بطريق مباشر أو غير مباشر . إنما هو مع ذلك تقسيم تقليدي ، وإن انطوى على قدر غير يسير من التحكم ، وقد جرى فيه مشرعنا المشرع الفرنسي ، ولا زالت غالبية الشراح تتخذة أساساً لدراسة القسم الخاص ، حتى مع عدم التسليم له بقيمة عملية كبرى .

وقد اخترنا من هذا القسم الأول جرائم التزييف والتزوير لتسكون موضوعاً للبحث . وهي طائفة خاصة من بين الجرائم التي وصفها القانون بأنها مضرة بالمصلحة العمومية ، طائفة يجمع بينها اتحاد في طبيعة الفعل المادى فيها ، وهو الكذب أو تضيير الحقيقة إذا اتخذ شكلاً معيناً ، ولذا تسمى عادة بالجرائم المخلة بالثقة أو باليقين *contre la foi publique* . وهي جرائم خطيرة العاقبة قاسية العقوبة ، ولكنها كثيرة الوقوع في بلادنا للأسف ، كما تشير إلى ذلك الإحصائيات القضائية ، وهي نسيج وحدها فيما تثيره من مشكلات ، وما تحتاج إليه من عناية في حلها بما يرضى من القانون حكمه وحكمته .

وقد عالج المشرع الفرنسى هذه الطائفة من الجرائم تحت عنوان واحد وهو « التزوير » du Faux ، بينما عالجها قانوننا فى بابين من الكتاب الثانى ، هما الباب الخامس عشر الذى أفردته « للمسكوكات الزيوف والمزورة » والسادس عشر الذى أفردته « للتزوير » . إلا أن هذا الباب الأخير يجمع بين نوعين من التزوير لكل منهما مميزاته وخصائصه التى يعرف بها ، وهما التزوير فى الاختتام والتمضات والعلامات وما فى حكمها ، وقد وضعه المشرع فى مستهل باب التزوير ، ثم التزوير فى المحررات . ولذلك نفضل أن نجعل كل نوع من هذين النوعين موضوعاً لباب مستقل . ومن ثم سيكون بحثنا لهذه الجرائم موزعاً على أبواب ثلاثة على النحو الآتى :

الباب الأول : فى تزيف المسكوكات .

الباب الثانى : فى تزوير الاختتام والتمضات والعلامات .

الباب الثالث : فى تزوير المحررات .

# الباب الأول

## في تزيف المسكوكات

Fausse monnaie

(المواد من ٢٠٢ إلى ٢٠٥ ع)

تؤدى جرائم تزيف المسكوكات إلى أضرار مباشرة كثيرة ، فمن وجهة معنوية تؤدى إلى الإخلال بثقة الجمهور في العملة المتداولة ، ومن وجهة مادية تؤدى إلى حرمان الحكومة مما يعود عليها من ربح نتيجة احتكار ضرب العملة ، يعادل الفرق بين ثمن المعدن الذى ضربت منه والسعر القانونى المحدد للتداول<sup>(١)</sup> . ولذلك تعددت مظاهر اهتمام المشرع بمكافحتها . فهو يجعل الواقعة جنائية دائماً . وهو يعاقب عليها ولو وقعت خارج حدود البلاد وكان مرتكبها أجنبياً ، مخالفاً بذلك مبدأ إقليمية القوانين الجنائية ، كما فعل بالنسبة لعدد قليل من الجرائم التى قدر لها نفس الدرجة من الخطورة ( راجع م ٢ فقرة ٢ ع ) . وهو أخيراً يشجع على التبليغ عنها قبل وقوعها أو حتى بعد وقوعها بشرط تسهيل القبض على باقى المرتكبين ، فيعفى المبلغ من العقاب كلية ، على ما سيأتى تفصيله عند دراسة م ٢٠٥ ع .

وسنعالج أمر هذه الجرائم في فصول أربعة على النحو الآتى :

الفصل الأول : في أركان جرائم تزيف المسكوكات وعقوباتها .

الفصل الثانى : في أخذ مسكوكات مزيفة بصفة أنها جيدة والتعامل بها .

الفصل الثالث : في الإعفاء من العقاب .

الفصل الرابع : في بيانات حكم الإدانة في جرائم تزيف المسكوكات .

(١) تنص م ٤٣ من الدستور على أن « للملك حق سك العملة تنفيذاً للقانون » ،

وهو ما نصت عليه أيضاً م ١٣ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ .



## الفصل الأول

في أركان جرائم تزيف المسكوكات وعقوباتها

لم يُعَنَّ قانون العقوبات بوضع تعريف لتزيف المسكوكات ، ولكن يمكننا تعريفه على وجه عام « بأنه كل اصطناع لعملة تقليداً لعملة صحيحة وكل تلاعب في قيمة عملة صحيحة ، وكذلك كل ترويج أو إدخال من الخارج لعملة مزيفة ، إذا تمت هذه الأمور بقصد وضع العملة المزيفة في التداول ، أو النش والإضرار » .

وبين من هذا التعريف أن قيام أية جريمة من جرائم التزيف يتطلب توافر أركان ثلاثة وهي :

أولاً : وقوع فعل مادي من نوع معين .

ثانياً : وقوع هذا الفعل على عملة صحيحة ، متداولة قانوناً أو عرفاً في البلاد .

ثالثاً : توافر القصد الجنائي العام لدى الجاني ، وكذلك قصد خاص أو نية محددة .

وسنعالج كل ركن منها في مبحث على التوالي .

### المبحث الأول

#### الأفعال المادية

نصت المادة ٢٠٢ ع على أن : « من قلد ضرب المسكوكات المتداولة قانوناً أو عرفاً في بلاد الحكومة المصرية ذهباً كانت أو فضة أو نقص قيمتها بأخذ جزء من الذهب أو الفضة المشتملة عليه بواسطة مبرد أو مقراض أو ماء الحل أو غير ذلك وكذا من طلى مسكوكاً بطلاء يصير به شبيهاً

بمسكوكات أكثر من قيمته أو اشترك في تزويج تلك المسكوكات المزورة أو الناقصة أو في إدخالها في بلاد الحكومة ، وكذا من اشتغل بالتعامل بها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة ، . وهى تقابل المواد ١٣٢ — ١٣٤ من القانون الفرنسى .

ويبين من هذه المادة أن الأفعال التى يعاقب عليها القانون ، ويجعل وقوع أى واحد منها جريمة ، ستة أفعال وهى : التقليد ، وتنقيص القيمة ، والتمويه ، والتزويج ، والإدخال إلى البلاد ، وأخير التعامل بالمسكوكات المزيفة .

#### أولاً : التقليد أو الاصطناع : Contrefaçon :

التقليد هو اصطناع عملة مزيفة تقليداً لعملة صحيحة أى مشابهة لها فى شكلها ووزنها وحجمها ، سواء أكان التقليد متقناً أم غير متقن . فكل ما يشترط هو أن يكون التقليد كافياً لقبول العملة فى التعامل <sup>(١)</sup> ، حتى ولو كان قبولها نتيجة لعدم التحقق منها أو التأمل فيها <sup>(٢)</sup> . أما إذا انعدمت المشابهة بحيث كانت العملة المصطنعة لاتخدع أحداً فى حقيقتها فلا تقليد . وتقدير ذلك يدخل فى اختصاص قاضى الموضوع .

وإذا تحقق التشابه بين العملتين الصحيحة والمقلدة فتقوم الجريمة حتى لو كانت العملة المقلدة تحتوى على نفس المقدار من المعدن الذى تحويه العملة الصحيحة ، لأن الفرق بين ثمن المعدن وسعر التداول القانونى للعملة من حق الدولة لا الأفراد . ولا أهمية لوسيلة التقليد .

والتقليد جريمة قائمة بذاتها ومستقلة عن التعامل بالعملة المقلدة ، فهى تتم حتى ولو لم يحصل أى تعامل بها أو شروع فيه . والشروع فى التقليد يعاقب عليه طبقاً للبادئ العامة لأنه شروع

(١) راجع جاروج ٤ فقرة ١٣١٦ وجارسون م ١٣٢ فقرة ١٠ .

(٢) استئناف مصر ١٩٠٠/١/٢٣ مج ١ ص ٣١٢ .

في جناية (م ٤٥ ، ٤٦ ع) ، ولا يعتبر شروعاً بمجرد شراء الأدوات اللازمة وإعدادها للتقليد بل تعتبر هذه أعمالاً تحضيرية<sup>(١)</sup> ، وإنما يبدأ الشروع بإعداد هذه الأدوات والبدء في تشغيلها بالفعل ، إذ أن الجاني يعتبر حينئذ قد تجاوز مرحلة التحضير إلى مرحلة البدء في التنفيذ المعاقب عليه<sup>(٢)</sup> .

والتزييف بتقليد العملة هو أكثر الصور شيوعاً في العمل ، وأصعب اكتشافاً من صورته الأخرى .

ثانياً : التزوير أو اقتطاع جزء من معدن العملة : Alteration

عبرت المادة ٢٠٢ ع عن هذه الطريقة بقولها إنها تنقيص قيمة العملة « بأخذ جزء منها بواسطة مبرد أو مقراض أو ماء الحل أو غير ذلك » ، وهي وسائل واردة على سبيل المثال لا الحصر كما هو واضح من عبارة المادة . ويستوى أن يكون الجزء المنتزع من باطن العملة أو سطحها ، ومهما كان ضئيلاً أو كانت الطريقة غير متقنة .

ثالثاً : التلوين أو الطلاء : Coloration

وهو يكون « بطلاء المسكوك بطلاء يصيره شبيهاً بمسكوكات أكثر من قيمته » ، على حد تعبير المادة ٢٠٢ . ومن أمثلته طلاء عملة من البرونز أو النيكل بماء الذهب أو الفضة لإعطائها مظهر العملة الذهبية أو الفضية ،

---

(١) يتضمن مشروع تعديل قانون العقوبات المصري نصاً يعاقب « بالحبس كل من صنم أو حاز بغير مسوغ أدوات أو آلات أو معدات مما يستعمل في تزييف العملة أو تقليدها أو تزويرها » .

(٢) راجع في الشروع في التزييف نقض ٤/٤/١٩٢٨ قضية رقم ٦٠٤ س ٤٥ ق و ٧/٤/١٩٤٧ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٣٤٥ ص ٣٣ و ٢٧/٣/١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ١٥٢ ص ٤٦٣ .



وهي طريقة أكثر شيوعاً في العمل من سابقتها خصوصاً في البيئات الريفية لأنها أسهل منها<sup>(١)</sup>.

#### رابعا : الترويج : Emission

هو وضع المسكوكات المزيفة في التعامل ، وهو الغاية من التزييف ، وفيه تتركز النية المحددة أو القصد الجنائي الخاص فيه كما سنعلم فيما بعد .

ويتحقق الترويج بإتفاق العملة المزيفة في أى سبيل كان ، كالبيع أو الشراء أو المصارفة أو الهبة مع العلم بأنها كذلك ، ولو كان قد سبق التعامل بها من قبل . فمن يقبل قطعة نقود وهو يعلم أنها مزيفة بنية التعامل بها ثم يتعامل بها بالفعل يعد مروجاً لها<sup>(٢)</sup> وسيان أن يقع الترويج داخل البلاد أو خارجها ( راجع م ٢٠١/٢ ع ) .

والشروع في الترويج معاقب عليه طبقاً للبادئ العامة لأنه شروع في جنائية . ومن صور الشروع المألوفة فيه ، أن يسلم الجنائي العملة الزائفة لمعامل حسن النية فيكتشف تزيفها . أما مجرد قبول عملة زائفة بنية ترويجها فيعد عملاً تحضيرياً للترويج لا شروعاً فيه<sup>(٣)</sup> .

والترويج جريمة قائمة بذاتها ومستقلة عن التزييف . ويترتب على ذلك أنه لا يشترط أن يكون المروج هو نفس المزيف أو شريكاً له ، أو حتى يعرف مصدر العملة المزيفة ، إذ لا أهمية لذلك<sup>(٤)</sup> . كما يترتب على ذلك

(١) نظراً لسهولة اكتشاف هذه الطريقة اعتبرها المشرع الفرنسي جريمة قائمة بذاتها ( م ١٣٤ ) وقرر لها عقوبة الجنحة .

(٢) نقض ١٨٩٩/١/٢٢ القضاء س ٥ ص ١٢٥ .

(٣) ينص مشروع تعديل قانون العقوبات المصري على معاقبة مجرد حيازة العملة المقلدة أو المزيفة أو الزورة بقصد الترويج .

(٤) راجع الدكتور السعيد « التزوير » ص ١٣ والدكتور محمود مصطفى « الخاص » ص ٨٠ . وقارن الأستاذ أحمد أمين تنقيح الدكتور راشد ( ج ١ ص ٢٤٥ ) والأستاذ جندى عبد الملك ( الموسوعة ج ٢ فقرة ٢٢ ص ٥٧٣ ) ، حيث يريان ضرورة وجود =

أيضاً أنه إذا كان المروج هو نفس المزيف أو شريكاً له يأخذى طرق الاشتراك وجب اعتبار الجريمتين جريمة واحدة ، طالما كانت تجمعهما وحدة الفرض ، والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما ، عملاً بنص المادة ٣٢/٢ ع باعتبار أنهما مرتبطتان ارتباطاً لا يقبل التجزئة . وظاهر من النص أن المشرع ساوى بين عقوبتي الفعلين .

خامساً : الإدخال في بهر الحكومة : Introduction sur le territoire

المفروض في هذه الجريمة أن يكون تزيف المسكوكات قد حصل في الخارج ، وإن كان من المتصور أن يكون قد حصل في البلاد وصدرت العملة إلى الخارج ثم أعيدت إليها بالتالي<sup>(١)</sup> . إنما على أية حال تتحقق الجريمة بإدخال العملة المزيفة إلى البلاد المصرية لا بإخراجها منها ، وذلك إلا إذا كان الإخراج ينطوي في حد ذاته على طريقة أو أكثر من طرق الترويج ، كأن يكون التصدير بطريق استبدالها بعملة أجنبية أو بدفعها ثمناً لسلمة مستوردة ، إذ سيان أن يقع الترويج — كما قلنا — داخل البلاد أو خارجها<sup>(٢)</sup> .

وإدخال العملة الزائفة أو المزورة إلى البلاد جريمة قائمة بذاتها ومستقلة عن جريمة التزيف . وينبنى على ذلك ما ذكرناه آنفاً بالنسبة لجريمة

---

== صلة مشاركة بين المروج والمزيف ، ويستندان على عبارة « أو اشترك في ترويج تلك المسكوكات » الواردة في المادة . ولسكتنا نخذ الرأي القائل بأن الاشتراك المقصود من النص هو المساهمة في فعل الترويج دون ضرورة المساهمة في فعل التزيف . وعلى هذا لإجماع الرأي في فرنسا . وعلى العموم الاشتغال بالتعامل في النقود الزائفة يكفي لقيام هذه الجريمة الأخيرة ، ولولم يكن المشتغل بالتعامل على صلة بالمزيف على نحو ماسيلي . ولما كان الاشتغال بالتعامل بعد ترويجاً ولا يختلف عنه في شيء فلذلك يكون اختلاف النظر بين شراح قانوننا نظرياً لا عملياً .

(١) راجع جارسون م ١٣٢ فقرة ٣٢ .

(٢) ساوى مشروع تعديل قانون العقوبات بين إدخال العملة الزائفة إلى البلاد وإخراجها منها .

التزويج ، من أنه لا يشترط أن يكون مدخل العملة إلى البلاد قد اشترك في التزيف أو على علم بمصدر العملة المزيفة . بل يكفي فعل الإدخال إلى البلاد مع توافر القصد الجنائي<sup>(١)</sup> .

كما ينبني على ذلك أيضاً أنه إذا كان المزيف هو نفس المدخل للعملة إلى البلاد أو شريكاً له بإحدى طرق الاشتراك وجب تطبيق المادة ٣٢/٢ ع واعتبار الجريمة واحدة ، كما هو الحال أيضاً بالنسبة للتزويج .

#### سادساً : الاشتغال بالتعامل بالمسكوكات المزيفة :

أضافت م ٢٠٢ عبارة : « وكذا من اشتغل بالتعامل فيها » أى في المسكوكات المزيفة . وهى إضافة لا مقابل لها في القانون الفرنسى بل اقتبست عن م ١٦٩ من القانون البلجيكي و ٢٥٨ من القانون الإيطالى القديم . وظاهر العبارة يشير إلى ضرورة احترام التعامل بالمسكوكات المزيفة ، ولكن إجماع الشراح على أن هذه الجريمة لا تتطلب أى نوع من الاعتياد أو الاحتراف ، بل تتحقق بالتعامل ولو بقطعة نقدية مزيفة واحدة بعد قبولها مع العلم بتزييفها . وهذا هو نفس ما ذكرناه عند الكلام في جريمة التزويج ، فالجريمتان متداخلتان بل متطابقتان ، وكان ذكر هذه الصورة الأخيرة تزييداً من المشرع لحكمة غير ظاهرة<sup>(٢)</sup> . وهى جريمة التزويج لا تتطلب قيام صلة ما بين فاعلها وفاعل التزيف بما يترتب على ذلك من نتائج أشرنا إليها فيما سبق ، وعلى هذا إجماع الشراح<sup>(٣)</sup> .

(١) عبارة « من اشترك في إدخالها في بلاد الحكومة » الواردة في م ٢٠٢ تشير إلى المساهمة في فعل الإدخال إلى البلاد لا إلى المساهمة في فعل التزيف . وإجماع الشراح على هذا الرأي بما فيهم الأستاذ أحمد أمين ( المرجع السابق ص ٢٤٦ ) والأستاذ جندى عبد الملك ( الموسوعة ص ٥٧٤ ) مع أن هذين الأخيرين يقولان غير ذلك بالنسبة للتزويج فيستلزمان في فاعله أن يكون على صلة بالمزيف كما سلف ( هاشم الصفحة السابقة ) ، دون سند لهذه التفرقة من نص المادة ٢٠٢ أو من التماثل بين الحالين .

(٢) ولذلك حذفها مشروع تعديل قانون العقوبات مكتفياً عنها بمجرمتي التزويج والتعامل .

(٣) راجع الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٢٤٦ ، والموسوعة ج ٢ ص ٥٧٤ =



### ملحوظة :

يمكن في النهاية ملاحظة أن الأفعال أو الجرائم المختلفة في تزيف المسكوكات يجوز إرجاعها إلى أحد نوعين : فهي في الواقع إما جرائم تزيف كما في الصور الثلاث الأولى ، وإما جرائم ترويج وما إليه كما في الصور الثلاث الأخيرة . وذلك مع مراعاة أن إدخال العملة الزائفة إلى البلاد جريمة يمكن أن تلحق بهذه الفئة الثانية من قبيل التجاوز في التعبير الذي يبرره أنه إن لم ينطو على ترويج فعلى فهو من أشبه الأفعال به وأقربه إليه . وجرائم الفئة الأولى يصح وصفها بأنها أفعال تحضيرية لجرائم الفئة الثانية ، التي يتحقق بها الضرر المباشر الذي يحظره القانون ويعاقب عليه . إلا أن كل فعل من الأفعال الستة آتفة الذكر يكون مع ذلك جريمة مستقلة قائمة بذاتها ، فلا يتوقف قيام إحداها على ارتكاب الأخرى أو المساهمة فيها بصورة من الصور .

### المبحث الثاني

#### محل الجريمة

يشترط في العملة التي تكون محلا لجرائم تزيف المسكوكات أو ترويجها أن تكون معدنية لا ورقية . فهذه الأخيرة لا يمكن أن ينصرف إليها لفظ « مسكوكات » الوارد في عنوان الباب الخامس عشر والذي عالج هذا النوع من الجرائم ، بل تخضع جرائم النقود الورقية لأحكام التزوير كما بينها المادة ٢٠٦ من الباب السادس عشر (١) .

---

= والدكتور السعيد « التزوير » ص ١٦ والدكتور محمود مصطفى « الخاص » فقرة ٨٦ ص ٨٠ والأستاذ محمود إبراهيم « الخاص » ص ٤٨١ .

(١) ساوى مشروع تعديل قانون العقوبات بين العملتين المعدنية والورقية من جميع الوجوه فنص على أنه « يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من قلد أو زيف أو زور بأية كيفية عملة ورقية أو معدنية متداولة قانوناً في مصر أو في الخارج » كما أضافت المادة أنه « يعتبر في حكم العملة الورقية أوراق البنكنوت المأذون بإصدارها قانوناً » .

ولا أهمية لنوع العملة من حيث طبيعة الأفعال المعاقب عليها فهي مشتركة بين أصناف العملة المختلفة إلا أن المشرع شدد العقوبة إذا كان محل الجريمة عملة ذهبية أو فضية لها تداول قانوني أو عرفي في البلاد (م ٢٠٢ ع) ، بينما خففها بالنسبة لما عدا ذلك من أصناف العملة (م ٢٠٣ ع) . وستكلم على نطاق كل من المادتين تباعاً :

أولاً : نطاق المادة ٢٠٢ :

أوردنا نص هذه المادة عند بحث الأفعال المعاقب عليها وبيين منها أن حمايتها تنصرف إلى العملة عند اجتماع شرطين فيها :

١ — أن تكون ذهبية أو فضية .

٢ — أن يكون لها تداول قانوني أو عرفي في البلاد . ولا يشير الشرط الأول أية صعوبة ، بينما يحتاج الثاني إلى شيء من التفصيل .

التداول القانوني :

يكون للعملة تداول قانوني في البلاد المصرية متى كان القانون يلزم المتعامل بقبولها فإذا امتنع — ولم تكن مزورة ولا مضوشة — عوقب طبقاً لنص المادة ٣٨٦/٢ ع . وسيان أن تكون مما يلزم المتعامل بقبوله بكمية محدودة أو غير محدودة<sup>(١)</sup> .

وقد بين القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ النقود المتداولة قانوناً في مصر . أما المسكوكات الذهبية من بينها فهي قطعة الجنيه المصرى ونصف الجنيه المصرى ، وأيضاً الجنيه الإنكليزى الذهبى الذى كان متداولاً بسعر ٩٧٥ ملياً (م ١١ من القانون وقرار وزير المالية فى ١٨ أكتوبر ١٩١٦) .

---

(١) طبقاً للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ تقبل النقود الذهبية بكمية غير محدودة (م ٣٥) ، بينما لايجز أحد على قبول نقود فضية بمبلغ تزيد قيمته على مائتى قرش ولاعلى قبول نقود من النيكل بمبلغ تزيد قيمته على عشرة قروش (م ١٤) .

وأما المسكوكات الفضية فهي القطع ذات العشرين قرشاً ، والعشرة والخمسة القروش والقرشين . وكذلك القطع الفضية التي كانت متداولة قبل ضرب أصناف العملة آنفة الذكر ، والمنقوش عليها اسم سلطان تركيا ، وقد اعتبرتها المادة ١٧ من القانون مؤقتة للتداول إلى أن يصدر قرار من وزير المالية بسحبها وإبطال التعامل بها .

### التداول العرفي :

يرى جانب من الشراح أن المسكوكات المتداولة عرفاً هي التي تعارف الناس على قبولها في معاملاتهم ، وإن كانوا غير ملزمين بذلك . وهي إما مسكوكات أجنبية تعارف الناس على قبولها في معاملاتهم وإما مسكوكات كان لها فيما مضى تداول قانوني ولكنه زال عنها بتغيير نظام العملة<sup>(١)</sup> .

ولكن جانباً آخر يرى أن المسكوكات المتداولة عرفاً المقصودة من المادة هي العملة الأجنبية الذهبية أو الفضية التي تقبل في المعاملات الجارية إلى جانب العملة الوطنية ، فلا يسرى النص على المسكوكات التي كان لها فيما سبق تداول قانوني ، ولكنه زال عنها بتغيير نظام العملة<sup>(٢)</sup> . وذلك لأن المسكوكات التي تزول عنها صفة التداول القانوني تزول عنها بالتالي صفة النقود<sup>(٣)</sup> ، ولأن غرض المشرع في هذا الصدد قد وضح من تعليقات الحقانية على م ١٧٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وهي تقابل المادة ٢٠٢ من القانون الحالي ، وقد قررت « أن المقصود

---

(١) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٢٥٠ والموسوعة ج ٢ ص ٧٦ .  
والأستاذ محمود إبراهيم « الخاص » ص ٤٨٤ .

(٢) الدكتور السعيد « الزور » ص ٢١ ، ١٩ ، والدكتور محمود مصطفى « الخاص » ص ٨٢

(٣) نص مشروع تعديل قانون العقوبات على أنه « يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً كل من روج عملة بطل العمل بها أو تعامل بها أو أدخلها بنفسه أو بواسطة غيره في مصر أو أخرجها منها مع علمه بذلك » .



بالحماية في هذه المادة المسكوكات الذهبية والإنجليزية والفرنسية التي حلت محل المسكوكات المصرية في المعاملات الجارية .

وأخذاً بهذا الرأي الأخير لاتصدق حماية المادة ٢٠٢ إلا على قطعة النقود الذهبية لبلاد الاتحاد اللاتيني الموازية للقطعة الذهبية الفرنسية ذات العشرين فرنكا ، لأن وزير المالية كان قد جعل قبولها اختيارياً في المعاملات بقرار صادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٨ ولكنه عاد وألغاه في سنة ١٩٢٨ ، ففقدت صفتها تلك وأصبح تزيفها معاقباً عليه بالمادة ٢٠٣ لا بالمادة ٢٠٢ .

وهناك أصناف من المسكوكات ليس لها تداول قانوني ولا عرف في البلاد ، مثل الحماميد والمحاييب والخيزيات وما إليها مما كان فيما سلف نقوداً متداولة ولكنه أصبح الآن سلعاً تستعمل في الزينة . فهذه لا يخضع تزيفها لحكم المادة ٢٠٢ ولا ٢٠٣ ، بل يخضع لحكم المادة ٣٤٧ ع بوصف الواقعة « غشاً للبشترى في عيار شيء من المواد الذهبية أو الفضية <sup>(١)</sup> » .

#### ثانياً : نطاق المادة ٢٠٣ :

نصت م ٢٠٣ ع على أنه : « إذا ارتكبت إحدى الجرائم المنصوص عنها في المادة السابقة فيما يتعلق بمسكوكات غير المذكورة في تلك المادة فتكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع » . وهي تقابل المادتين ١٣٢ ، ١٣٣ ع . ف .

ويبين من هذه المادة أنه إذا لم تتحقق في العملة المتداولة الصفتان اللازمتان معاً لإمكان تطبيق المادة ٢٠٢ ، دخلت حمايتها في نطاقها هي . وعلى ذلك يدخل أولاً في نطاق المادة ٢٠٣ المسكوكات غير الذهبية

---

(١) راجع الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٢٥٧ والدكتور السعيد « التزوير » ص ٢١ ومذكرة لجنة المراقبة القضائية في ١٨٩٢/١/١٢ بمجموعة المراقبة ص ٧٩ رقم ٩٥ .

وغير الفضية التي لها تداول قانوني في البلاد ، وقد بينها القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ وهي قطع النيكل ذات العشرة والخمسة المليمات ، والمليمين ونصف ، والمليمين ، والمليم وقطع البرونز ذات المليم وذات نصف المليم التي ضربت باسم سلطان مصر أو ملكها . وكذلك عملة النيكل والبرونز التي كانت متداولة قبل ضرب أصناف العملة آنفة الذكر والمنقوش عليها اسم سلطان تركيا ، وقد اعتبرها هذا القانون مؤقتة التداول إلى أن يصدر قرار من وزير المالية بسحبها وإبطال التعامل بها . ولا توجد عملة من النيكل أو البرونز لها تداول عرفي في البلاد .

كما يدخل ثانياً في نطاق المادة ٢٠٣ كل عملة ليس لها تداول قانوني أو عرفي في البلاد المصرية ، ولكن لها هذا التداول في البلاد الأجنبية ، سواء أكانت من الذهب أم الفضة أم غيرهما من المعادن المختلفة . وحكمة تدخل القانون بالعقاب في هذه الحالة هي « الاحتفاظ بمركز مصر الأدبي بين الدول وبالصلوات الودية التي تربطها بتلك الدول ، ومنعاً للضرر الذي قد يصيب سمعة الدولة المصرية إذا اتخذ المزيفون بلادها موئلاً يلجأون إليه لتنفيذ جرائمهم <sup>(١)</sup> »

### المبحث الثالث

#### القصد الجنائي

جرائم تزيف المسكوكات بمختلف أنواعها جرائم عمدية ، فهي تتطلب أولاً توافر القصد الجنائي العام لدى فاعلها . وقد وضع الشراح الحديثون تعاريف متعددة للقصد العام تختلف في عباراتها وإن اتفقت في فكرتها الأساسية ، وهي انصراف إرادة المجرم إلى ارتكاب الجريمة ، مع العلم بأركانها كما يتطلبها القانون <sup>(٢)</sup> . وذلك مع ملاحظة أن العلم بأركان

(١) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٢٥٧ .

(٢) راجع جاروج ١ فقرة ٢٨٧ وجارسون مادة ١ فقرة ٧٧ وفيدال فقرة ١٢٢

ص ٨١ وفيدال ومانويل فقرة ١٢٢ ، ١٢٥ ودونديه دي فاير ص ٨٢ .

الجريمة يعد علماً بمسألة قانونية ، والدفع بالجهل بالقانون أمر غير مقبول طبقاً للمبادئ العامة .

وهذه الجرائم تتطلب علاوة على توافر القصد العام ، توافر قصد جنائي خاص أو نية محددة لدى الجاني ، وهو يختلف في جرائم التزييف عنه في جرائم الترويج . ففي جرائم التزييف بأنواعها ( التقليد والتزوير والتفويج ) يتحدد القصد بنية ترويج العملة المزيفة بما يترتب على ذلك من نتائج ضارة . فلا جريمة إذا انتفت نية الترويج ، كمن يصطنع عملة مقلدة على سبيل التجربة الفنية أو العلمية . أما في جرائم الترويج والإدخال إلى البلاد فيحدد القصد « بنية الإضرار بالثقة العمومية في المسكوكات والحصول على ربح غير مشروع »<sup>(١)</sup> أو كما يقول البعض إنه هنا « نية غش الحكومة والجمهور والحصول على ربح غير مشروع لنفس الجاني أو لغيره »<sup>(٢)</sup> . فلا جريمة إذا انتفى علم الجاني بتزييف العملة ، وكذلك إذا انتفى القصد الخاص كمن يرتكب فعل الترويج بقصد اكتشاف مدى تقليد العملة مع نية استردادها ثانية ، أو كمن يدخل العملة الزائفة إلى البلاد بنية تسليمها إلى السلطات المختصة<sup>(٣)</sup> ، أو للاحتفاظ بها في مجموعة أو متحف ، أو ما أشبهه .

وبين مما تقدم أن الضرر المباشر الذي يحظره القانون ويعاقب عليه في جرائم تزييف المسكوكات ليس عنصراً مستقلاً فيها ، بل إنه مندمج في عنصرها المعنوي أو بالأدق في القصد الجنائي الخاص المطلوب فيها ، وهو كما قلنا نية الإضرار أو إرادة النتائج الضارة التي يحظرها القانون ، ومن ثم وجب أن يكون السبيل إلى تقدير وجوده من عدمه

(١) تقض ١٩/٣/١٩١٠ مج س ١١ رقم ٧٧ ص ٢١١ .

(٢) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٢٥٢ .

(٣) راجع جارسون م ١٣٢ فقره ٥٠ .

هو الرجوع إلى هذه النية ، وهو ما عليه الحال كذلك في جرائم تزوير الأختام والتمتات والعلامات . أما في جرائم تزوير المحررات فسنقابل الضرر كركن موضوعي لا شخصي ، قائم بذاته ولازم لقيامها بنفي أن يكون مندرجاً في عنصرها المعنوي ، وهذا هو ما جرى عليه الرأى سواء في فرنسا أو في مصر (١) .

### أثبت القصر :

القصد الجنائي العام يتضمن عنصرين : العلم بماهية أركان الجريمة وهو علم بمسألة قانونية مفترض لدى الجاني ولا حاجة لإثباته كما لا محل لنفيه منه ، ثم عنصر العلم بوقائع الجريمة ، وهو مفترض واضح في بعض الصور بينما تحتاج سلطة الاتهام إلى إثباته في البعض الآخر . فمن يقلد العملة أو يزورها جلي أنه يعلم بتزييفها ، ولكن من يروج العملة الزائفة أو يدخلها إلى البلاد قد يعلم بتزييفها وقد لا يعلم بذلك ، فيستعين على سلطة الاتهام أن تقيم الدليل على هذا العلم .

أما القصد الخاص فهو مفترض في جميع الأحوال إلا إذا أثبت الجاني إئتفاءه ، فمن الجلي أن الأصل فيمن يزيّف العملة بأى صورة من الصور أنه يفعل ذلك بنية ترويحها ، وفيمن يروجها أو يدخلها إلى البلاد أنه يفعل ذلك بنية النش وتحقيق ربح غير مشروع ، إلا إذا أقام الدليل على غير ذلك .

### المقوّم :

إذا توافرت أركان الجريمة التي نصت عليها م ٢٠٢ بأن كان محلها

---

(١) راجع الدكتور القللى « المسؤولية » ص ١٥٦ وماسيلي عند بحث ركن الضرر في تزوير المحررات .



مسكوكات ذهبية أو فضية متداولة قانوناً أو عرفاً في البلاد المصرية كانت العقوبة هي الأشغال الشاقة المؤقتة .

أما إذا توافرت أركان الجريمة التي نصت عليها المادة ٢٠٣ بأن كان محلها مسكوكات غير ذهبية ولا فضية ، أو كان محلها عملة متداولة في البلاد الأجنبية كانت العقوبة هي الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع .

ويجب في جميع الأحوال الحكم بالمصادرة طبقاً لنص المادة ٣٠/٢ ع باعتبار أن العملة المزيفة أو المزورة مما يعد صنعه واستعماله وبيعه أو عرضه للبيع جريمة في حد ذاته .

## الفصل الثاني

في أخذ مسكوكات مزيفة

بصفة أنها جيدة والتعامل بها

تنص المادة ٢٠٤ ع على أن « الاشتراك المذكور في المواد السابقة لا ينسب أصلاً إلى من أخذ مسكوكات مزورة أو منشوشة بصفة أنها جيدة وتعامل بها ، ومع ذلك من استعمل تلك المسكوكات بعد أن تحققت له عيوبها يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز ستة أمثال المسكوكات المتعامل بها . » وهي تقابل المادة ١٣٥ ع . ف .

والفقرة الأولى من هذه المادة تنص على حكم يديهي ، وهو عدم العقاب على من يتعامل بمسكوكات مزورة أو منشوشة وهو يجهل ذلك ، لأن القصد الجنائي منتف بشطريه العام والخاص معاً ، ومن ثم فلا جريمة .

أما الفقرة الثانية منها فهي تقيم استثناء من أحكام المسادتين السابقتين عليها . ذلك أن من يتعامل بمسكوكات مزيفة بعد أن تتكشف له عيوبها يرتكب في الواقع جنائية ترويح مسكوكات مزيفة ، حتى ولو كانت قد وصلت إليه بحسن نية . إلا أن المشرع قدر أن جريمة المتهم تكون في هذه الحالة أهون كثيراً من جرائم الترويح الأخرى ، من حيث خطورتها المادية ومن حيث الجانب الأدبي فيها ، لأن من يتلقى عملة مزيفة وهو يجهل حقيقةها يكون مجنياً عليه ، فإذا ما عمد إلى التخلص منها فهو يدفع ضرراً كان ضحيته الأولى . لذلك فرض لها عقوبة خاصة مخففة هي الغرامة التي لا تتجاوز ستة أمثال المسكوكات المتعامل بها . ويترتب على ذلك أن تكون الغرامة الجائز الحكم بها أكثر من مائة قرش أو أقل من

ذلك بحسب قيمة المسكوك المتعامل به ، وقد أثار ذلك كثيراً من التساؤل عن طبيعة الجريمة التي نصت عليها المادة ٢٠٤ ، وهل هي جنحة دائماً ، أم قد تكون جنحة كما قد تكون مخالفة بحسب قيمة الفرامة الجائز الحكم بها ؟ .

اختلف الشراح في فرنسا حول الإجابة على هذا التساؤل . فذهب جانب منهم إلى القول بأن نص المادة ١٣٥ ع . ف ( وهو المقابل لنص م ٢٠٤ من قانوننا ) يقيم جريمة من نوع خاص *sui generis* مستقلة عن جرائم ترويح المسكوكات ، وعقوبتها عقوبة جنحة<sup>(١)</sup> .

وتجند غالبية الشراح المصريين هذا الرأي وترى أنه هو الذي اعتنقه المشرع المصري الذي أورد م ٢٠٤ في الكتاب الثاني من قانون العقوبات وعنوانه « الجنایات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية » ، دون المخالفات التي خصص لها الكتاب الرابع منه . وكذلك لأن م ١٨٢ من قانون عقوبات سنة ١٨٨٣ كانت تنص على عقاب نفس هذه الجريمة « بفرامة أقلها ثلاثة أمثال قيمة المبلغ المتعامل به وأكثرها ستة أمثال ما ذكر ، إنما لا يجوز أن تنقص الفرامة المذكورة في أى حال من الأحوال عن مائة قرش ديوانى » ؛ وهو ما ينبىء عن رغبة المادة في أن تكون الواقعة جنحة دائماً مهما كانت قيمة العملة محل الجريمة . ولم يبدر من المشرع ما يفيد رغبته في العدول عن هذه القاعدة ، بل كل ما فعله أنه عند وضع تشريع سنة ١٩٠٤ حذف الحدود الدنيا في جميع مواد الجنح — ومن بينها هذه الجنحة — موحداً إياها إلى أربع وعشرين ساعة في الحبس وخمسة قروش في الفرامة . وينبنى على هذا الرأي الأول وجوب اعتبار جريمة المادة ٢٠٤ جنحة في جميع الأحوال ، حتى ولو كانت الفرامة الجائز الحكم بها لا تتجاوز مائة قرش<sup>(٢)</sup> .

(١) راجع جاروج ٤ فقرة ١٣٢٩

(٢) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٢٦٠ والأستاذ على بدوى ص ٤٦ وما بعدها والدكتور السعيد « التزوير » ص ٣٤ والدكتور راشد « المبادئ » فقرة ٢٠٧ ص ١٦٧ والأستاذ محمود إبراهيم « الخاص » ص ٤٩٥ .

على أن غالبية الشراح الفرنسيين ترى على العكس من ذلك أن جريمة أخذ مسكوكات مزيفة بصفة أنها جيدة والتعامل بها هي بعينها جنائية التزويج الواردة في المواد السابقة عليها، ولكن لحقها عذر قانوني مخفف<sup>(١)</sup> ومن ثم تصير الواقعة جنحة أو مخالفة بحسب العقوبة الجائز الحكم بها، أو بعبارة أدق بحسب حدها الأقصى وفقاً للقاعدة العامة في التمييز بين الجنح والمخالفات.

ويجوز جانب عندنا من الفقه الأخذ بهذا الرأي قائلاً إن المعيار الوحيد في تحديد نوع الجريمة هو النظر إلى الحد الأقصى للعقوبة المقررة لها (م ١١، ١٢ ع)، فإذا كان من الجائز أن يتجاوز مائة قرش فالواقعة جنحة وإلا فهي مخالفة، ولا يعرف القانون معياراً غير هذا. أما ورود هذه الجريمة — رغم أنها تكون مخالفة في بعض الصور — ضمن « الجنايات والجنح » الواردة في الكتاب الثاني من قانون العقوبات فسيببه رغبة المشرع في وضعها مع الجرائم المتصلة بها والقريبة منها في باب واحد، وهي رغبة طبيعية. وعلاوة على ما تقدم، فإنه إذا كان النص القديم للمادة ٢٠٤ (م ١٨٢ من تشريع سنة ١٨٨٣) يتطلب ألا تقل الضرامة عن مائة قرش، فإن حذف هذا القيد في التشريعات اللاحقة يكون أدل على رغبة المشرع في تغيير الوضع القديم منه على رغبته في الإبقاء عليه. ومن ثم إذا لم تزد قيمة الضرامة الجائز الحكم بها عن مائة قرش كانت الواقعة مخالفة<sup>(٢)</sup>. (مثلاً إذا كان المسكوك المتعامل به عبارة عن قطعة من ذات الخمسة أو العشرة القروش).

(١) راجع بلانش ج ٣ فقرة ٦٣ وجارسون م ١٣٥ فقرة ٩ وشوفنر وهيل ج ٢

فقرة ٥٩١

(٢) الموسوعة ج ٢ فقرة ٥٥ ص ٨٥ والدكتور محمود مصطفى « العام » فقرة ١١٧

ص ١٥٢

وقد أخذت محكمتنا العليا بهذا الرأى الأخير دون الأول فى أحكامها القليلة التى أصدرتها فى هذا الموضوع ، مقررّة أنه إذا كانت العملة محل الجريمة خمسة قروش فقط فإن الواقعة تصير مخالفة ، ومن ثم رفضت قبول الطعن بالنقض فى هذه الحالة لأنه جائز فى الجنايات والجنىح دون المخالفات كقاعدة عامة<sup>(١)</sup> .

ويترتب على هذا القضاء أن أحكام العود تسرى على جريمة المادة ٢٠٤ عندما تكون الواقعة جنحة ، ولا تسرى عليها عندما تكون مخالفة ، إذ لا عود فى المخالفات كقاعدة عامة . وأنه يجب الحكم بالمصادرة عندما تكون الواقعة جنحة ( م ٢/٣٠ ع ) ، بينما يتعذر الحكم بها عندما تكون مخالفة ، إذ لا مصادرة فى المخالفات كقاعدة عامة ، وإن جاز الأمر بها إدارياً على اعتبار أن التعامل بالمسكوك المزيف جريمة من حق السلطات الإدارية منع وقوعها .

---

(١) نقض ١٩١٣/٥/٣١ مج س ١٤ عدد ١١٤ و ١٩١٣/٦/٢٧ مج س ١٥ ص ٣٥ و ١٩١٣/١١/١٥ . مج س ١٥ عدد ١٥ . وقد حسم مشروع تعديل قانون العقوبات هذا الموضوع بأن جعل من الواقعة جنحة دائماً عقوبتها الحبس الذى لا تزيد مدته على ثلاثة أشهر أو الغرامة التى لا تتجاوز عشرين جنيهاً .



## الفصل الثالث

### في الإعفاء من العقاب

نصت المادة ٢٠٥ ع : « الأشخاص المرتكبون للجنايات المذكورة في المادتين ٢٠٢ ، ٢٠٣ يعفون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بتلك الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم أو سهلوا القبض على باقي المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث المذكور » . وهي تقابل م ١٣٨ ع . ف .

والحكمة في وضع هذه المادة هي تشجيع مرتكبي جرائم المسكوكات المزيفة على التراجع عن إتمامها وإبلاغ أمرها إلى السلطات ، رغبة في التوصل إلى الفاعلين ومكافحة لهذا النوع من الإجرام . ويتمتع المرتكبون لهذه الجرائم بالإعفاء في حالتين :

الحالة الأولى : إذا أخبروا الحكومة بالجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم :

يؤدي ظاهر النص إلى القول بأنه يشترط أن يكون التبليغ قبل تمام جنايات التزييف بأنواعها ( التقليد والتزوير والتزويج ) . إلا أن الشراح — بصفة عامة — يميلون إلى القول بأن التبليغ يترتب عليه الإعفاء من العقاب سواء أتم قبل تمام جناية التزييف أم بعد تمامها ، والمهم أن يسبق التزويج <sup>(١)</sup> وهو توسع في التفسير تبرره الرغبة في إفساح مجال التراجع أمام الجاني ، وانتفاء الضرر من التزييف مجرداً عن التزويج . ولا يلزم في هذه الحالة الأولى أن يكون الجاني المبلغ قد أخبر

(١) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٢٦١ والموسوعة ج ٢ فقرة ٦٢ ص ٨٨ . والدكتور السعيد « التزوير » ص ٣٦ والأستاذ محمود إبراهيم « الخاص » ص ٥٠٤ .

الحكومة بأسماء المساهمين معه في الجناية كما هو الوضع في الحالة الآتية بل يكفي مجرد الإخطار بالجناية <sup>(١)</sup> .

الحالة الثانية : إذا أضروا الحكومة بتلك الجنابات بعد محاسنها وبعد الشروع في البحث عنهم :

إذا انتظر الجاني وقوع الجنابات بالفعل — أي بما في ذلك الترويح — فلا يكفي مجرد إخباره الحكومة بتلك الجنابات ، بل يجب أن يسهل الوصول إلى باقي الجانين أو من يعرفهم منهم حتى يتمتع بالإعفاء . وقد حكم بأن اعتراف المتهم بعد ضبطه متلبساً بجريمة الترويح وإرشاده إلى مرتكب جنابة التزييف وإلى شريكه في الترويح مما سهل القبض عليه يجعله مستحقاً للإعفاء <sup>(٢)</sup> . وبأن اعتراف الجاني على شركائه في الجناية وإرشاده عنهم يجعله مستحقاً للإعفاء حتى ولو عدل بعدئذ عن هذا الاعتراف ما دام قد آتى ثمرته وهي تسهيل القبض على باقي الفاعلين <sup>(٣)</sup> .

أما اعتراف المتهم بعد القبض عليه وعلى شركائه فأمر لا يعفيه من العقاب <sup>(٤)</sup> ، والمفروض في هذه الحالة أن يكون التحقيق قد تكشف من تلقاء نفسه عن هؤلاء الشركاء <sup>(٥)</sup> .

والإعفاء الذي نصت عليه مادة ٢٠٥ يعتبر عذراً قانونياً معفياً ، ومن ثم يدخل بحث توافره من عدمه في اختصاص الجهة القضائية صاحبة الدعوى ، تقضى به أو لا تقضى بحسب الأحوال . والفصل فيما إذا كان تبليغ المتهم هو الذي أدى إلى القبض على شركائه يعد فصلاً في مسألة موضوعية لا قانونية <sup>(٦)</sup> .

(١) بينما تتطلب م ١٣٨ ع . ف وجوب التبليغ عن الجناية والتعريف بمركبيها في الحالين

(٢) نقض ١٩٤٨/٦/٨ قضية رقم ٣٤٢ س ١٨ ق مجموعة عاصم رقم ١٣٩ ص ٢٠٢

(٣) نقض ١٩٣٦/٢/١٧ مجموعة القواعد ٣ رقم ٤٤٢ ص ٥٤٩ .

(٤) نقض ١٩٣٠/١/٣٠ قضية رقم ٤٦٥ س ٤٧ ق الموسوعة ج ٢ ص ٣٦٠ .

(٥) نقض ١٩٥١/٥/٢٢ مجموعة أحكام النقض س ٢ عدد ٣ رقم ٤١٣ ص ١١٣٢

(٦) نقض ١٩٣٦/٢/١٧ المشار إليه آنفاً .

## الفصل الرابع

في بيانات حكم الإدانة في جرائم المسكوكات المزيفة

مترجم :

يحتاج تحرير الأحكام إلى عناية خاصة ، إذ يجب أن يتضمن الحكم الجنائي بياناً كافياً عن الواقعة المسندة إلى المتهم ، وإلا كان معيماً مستوجباً نقضه ، وقد قرر ذلك قانون تحقيق الجنايات القديم في المادة ١٤٩ منه وكانت تنص على أن « كل حكم صادر بعقوبة يجب أن يكون مشتملاً على بيان الواقعة المستوجبة للحكم بالعقوبة ، وأن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه وإلا كان باطلاً » .

ثم جاءت المادة ٣١٠ من قانون الاجرامات الجنائية الجديد أكثر وضوحاً فنصت على أنه « يجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها وكل حكم بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، وأن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه » .

والحكمة من استلزام هذه البيانات أن يتاج المحكمة النقض مباشرة سلطتها في تصحيح أخطاء الأحكام ، والحكم بمقتضى القانون في حالة ما إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، وكذلك حقها في نقضه وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته للحكم فيها من جديد ، إذا وقع فيه بطلان أثر فيه . ( راجع م ٤٢٠ ، ٤٣٢ ، ج ١ ) .

ويترب على ضرورة بيان الواقعة وظروفها المختلفة وجوب بيان

الأدلة عليها . وقد رسمت محكمة النقض حدوداً معينة ترأب فيها إمكان بيان النتائج التي رتبها الحكم على مقدماته ، بحيث تكون الأدلة التي يسوقها مسوقة مارتب عليها من نتائج في غير تعسف ولا تنافر .

ولا يحتاج حكم البراءة في تحريره إلى نفس العناية التي يحتاجها عادة الحكم بالإدانة . لأن هذا الأخير يتطلب بطبيعته أن تقتنع المحكمة بتوافر جميع الأركان القانونية للجريمة وظروفها الأخرى ذات الأثر القانوني المشدد أو المخفف ، فيجب أن يستفاد ذلك من عبارات الحكم صراحة ، أو دلالة ولكن بشكل تعدد محكمة النقض كافياً ، بما في ذلك بيان الأدلة التي بني عليها الحكم اقتناعه . كما يجب أن يشتمل على بيانات أخرى إضافية ولكنها جوهرية كتاريخ الواقعة ومكان حصولها ، بل وكيفية حصولها في الأغلب الأعم من الجرائم . ذلك بينما أن الحكم بالبراءة لا يتطلب أكثر من انتفاء ركن واحد في الجريمة ، أو ألا تقتنع المحكمة بثبوتها لأسباب موضوعية صرقة وبما لها من سلطة كاملة في تقدير الأدلة المطروحة عليها .

ولأنه وإن كانت دراسة تسبب الأحكام ودور محكمة النقض في الإشراف عليها مما يدخل أصلاً ضمن مواضيع الإجراءات الجنائية ، إلا أنه ما يعد متصلاً بدراسة كل جريمة على حدة بحث البيانات الجوهرية التي يجب أن يشتمل عليها حكم الإدانة فيها . ذلك فضلاً عن أن في معالجة أمر هذه البيانات ترديد عناصر الجريمة المختلفة وتذكرك بها ، كما أن فيها تحديداً لبعض جوانبها وإيضاحاً لما غمض أو دق فهمه منها عن طريق إعطاء صور لها منتزعة من صميم الواقع لا الاجتهاد . وعلى ذلك سيكون الفصل الخاص ببيانات أحكام الإدانة في الجرائم المختلفة مؤسساً في جوهره على قضاء محكمة النقض بوصفها الجهة المهيمنة دون غيرها على تقدير كفاية البيانات الواردة في أحكام الإدانة من عدمه .

وتأسيساً على ما تقدم يجب أن تشمل أحكام الإدانة في جرائم المسكوكات المزيفة بمختلف أنواعها على ما يستفاد منه تحقق أركانها . وأول تلك الأركان الفعل المادى من تقليد أو تزوير أو تمويه أو تزويج أو إدخال إلى البلاد أو اشتغال بالتعامل بها . ويكفى في هذا الصدد الإشارة إلى وقوع الفعل المادى ، دون ضرورة بيان الكيفية التى وقع بها ، لأن القانون لم يجر فى تزيف المسكوكات على ما جرى عليه فى تزوير المحررات من إيجاب وقوع الفعل بطريقة من الطرق التى حددها على سبيل الحصر . ولكن يلزم على أية حال بيان كيفية استنتاج حصول التزيف<sup>(١)</sup> . كما تنبى الإشارة إلى ما يحدد نوع العملة التى كانت محلاً للجريمة ، تحديداً يعرف منه ما إذا كانت متدولة قانوناً أو عرفاً فى البلاد ، وفى الجملة ما يؤدى إلى مراقبة صحة تطبيق المادة التى أدين بموجبها المتهم .

ويحتاج بيان الركن المعنوى عادة إلى درجة من العناية قد لا يقتضيها بيان الفعل المادى ، لأنه يتطلب البحث فى النيات وما تخفى الصدور . وذلك بالأخص عندما يكون هذا الركن مركباً من قصدين عام وخاص ، ويكون هذا القصد الأخير مختلفاً فى جريمة عنه فى أخرى كاسلف بالنسبة لجرائم تزيف المسكوكات . وقد حكم بأن ثبوت فعل التزيف كافٍ لافتراض توافر قصد التزويج بما يترتب عليه من أضرار<sup>(٢)</sup> . ولكن إذا كانت الإدانة فى جريمة تزويج ، ودفع المتهم بأنه أخذ المسكوكات التى تعامل بها وهو يجهل تزويرها ، وذلك حتى يستفيد من حكم المادة ٢٠٤ ولم تقتنع المحكمة بدفاعه ، فعليها أن تتعرض لنفى هذا الدفاع وإثبات عليه بالتزيف وإلا كان الحكم قاصر البيان متعيناً نقضه<sup>(٣)</sup> .

(١) نقض ١٩٢٨/١٢/١٣ قضية رقم ٩١ س ٤٦ ق الموسوعة ج ٢ ص ٥٧٩ .

(٢) نقض ١٩١٠/٣/١٩ مع س ١١ رقم ٧٧ ص ٢١١ .

(٣) نقض ١٩٤٦/١٢/٢٣ قضية رقم ٨٣٢ س ١٦ قانون العقوبات مذيلاً ص ١١٦ .



أما إذا كانت البيانات المطلوبة مستفادة من عبارات الحكم ، وقد بين « واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة . . . . مستنداً في ذلك إلى أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، ومفنداً ما أثاره المتهم من قصور أدوات التزييف ورداءته بناء على عبارات مسوغة . . . فلا تجوز إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض <sup>(١)</sup> » .

---

(١) نقض ٢٧/٣/١٩٥٠ بمجموعة أحكام النقض س ١ رقم ١٥٢ س ٤٦٣ .

## الباب الثاني

### في تزوير الأختام والتمغات والعلامات وما إليها

Contrefaçon des sceaux, timbres, marques ...

( المواد من ٢٠٦ إلى ٢١٠ ع )

خصص المشرع لهذا النوع من التزوير القسم الأول من الباب السادس عشر الذي أفردته للتزوير بوجه عام . متضمنا تزوير الأختام والتمغات والعلامات وما إليها . ثم تزوير المحررات .

والجرائم التي أشارت إليها المواد من ٢٠٦ إلى ٢١٠ على طائفتين ولكنهما متقاربتان ، فالمادتان ٢٠٦ و ٢٠٧ تتناولان الجرائم المتعلقة بأختام الحكومة وتمغاتها وعلاماتها وما إليها . بينما المادتان ٢٠٨ و ٢٠٩ تتناولان الجرائم المتعلقة بأختام الجهات غير الحكومية وتمغاتها وعلاماتها . وعلى ذلك سنعالج هذا النوع من الجرائم على النحو الآتي :

الفصل الأول : في الجرائم المتعلقة بأختام الحكومة وتمغاتها وعلاماتها وفي العقوبات المقررة لها .

الفصل الثاني : في الجرائم المتعلقة بأختام الجهات غير الحكومية وتمغاتها وعلاماتها ، وفي العقوبات المقررة لها .

الفصل الثالث : في بيانات حكم الإدانة في جرائم الأختام والتمغات والعلامات المزورة على وجه عام .

## الفصل الأول

في الجرائم المتعلقة بأختام الحكومة  
وتمفاتها وعلاماتها وفي العقوبات المقررة لها

عاجلت المادة ٢٠٦ ع أمر تقليد أختام الحكومة وتمفاتها وعلاماتها وما إليها ، أو تزويرها أو استعمالها أو إدخالها للبلاد ، مع العلم بتقليدها أو تزويرها ، وجعلت من الواقعة جنائية .

وعاجلت المادة ٢٠٧ ع أمر الاستحصال بغير حق على الأختام الحقيقية للحكومة أو مصالحها واستعمالها استعمالاً مضراً ، وجعلت من الواقعة جنحة .

وسنعالج كلا من النوعين في مبحث مستقل .

### المبحث الأول

جنايات تزوير الأختام والتمفات والعلامات الحكومية  
أو استعمالها مع العلم بتزويرها

نصت م ٢٠٦ ع على أنه : « يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن كل من قلد أو زور شيئاً من الأشياء الآتية سواء بنفسه أو بواسطة غيره وكذا كل من استعمل هذه الأشياء أو أدخلها في البلاد المصرية مع علمه بتقليدها أو بتزويرها وهذه الأشياء هي :

« أمر ملكي أو قانون أو مرسوم أو قرار صادر من الحكومة .

خاتم الدولة أو إمضاء الملك أو ختمه .

أختام أو تمفات أو علامات إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة .

ختم أو إمضاء أو علامة أحد موظفي الحكومة .  
أوراق مرتبات أو بونات أو سراكي أو سندات أخر صادرة من  
خزينة الحكومة أو فرووعها .  
أوراق البنوك المالية التي أذن بإصدارها قانوناً .  
تمنجات الذهب أو الفضة .  
وهي تقابل المادتين ١٣٩ و ١٤٢ ع . ف .  
ويلزم لقيام أية جناية من الجنايات المشار إليها في هذه المادة توافر  
أركان ثلاثة وهي :

أولاً : وقوع أحد أفعال مادية عينها القانون على سبيل الحصر .  
ثانياً : وقوع الفعل على شيء من الأشياء التي عدتها المادة .  
ثالثاً : توافر القصد الجنائي العام ، وكذلك قصد خاص أو نية محددة .  
وسنبحث هذه الأركان تباعاً .

## المطلب الأول

### الأفعال المادية

تعاقب المادة ٢٠٦ على ارتكاب فعل أو أكثر من أربعة أفعال وهي  
التقليد والتزوير والإستيغال والإدخال في البلاد المصرية .

أولاً : التقليد *Contrefaçon*

%

هو اصطناع ختم أو تمحة أو علامة مزيفة تقليداً للأشياء الصحيحة  
أى مشابهة لها في شكلها ، سواء أكان التقليد متقناً أو غير متقن ، بل كل  
ما يشترط فيه أن يكون كافياً لخداع الجمهور عن حقيقتها الزائفة<sup>(١)</sup> . وقد

(١) راجع نقض ١٩٣٥/١١/١٨ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٣٩٨ ص ٤٩٩  
و ١٩٤٤/٤/٣ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٣٢٦ ص ٤٤٩ و ١٩٥١/١/١٥ مجموعة أحكام  
النقض س ٢ عدد ٢ رقم ١٨٦ ص ٤٩٢ و ١٩٥١/٥/٢٢ مجموعة أحكام النقض س ٢  
عدد ٣ رقم ٤١٣ ص ١١٣٢ .

ينصب التقليد على الختم أو التمعة أو العلامة أى الأثر الظاهر والطابع من هذه الأشياء ، أو على نفس الآلة المعدنية أو الخشبية المحدثه لها . وعلى هذا إجماع الشراح .

#### ثانيا : المزور Falsification

هو إدخال تغيير بالإضافة أو الحذف أو التعديل على شىء صحيح فى الأصل ، ويستوى أن يكون متقناً أو غير متقن وقد يقع — كالتقليد — على الأثر الظاهر للختم أو التمعة أو العلامة أو على الآلة المحدثه له ، لتوافر حكمة العقاب فى الحالين وذلك طبقاً للرأى الذى نراه أولى بالاتباع<sup>(١)</sup> . ولكن من الشراح من يرى على العكس من ذلك أن التزوير فى الغالب لا ينصرف فى هذه المادة إلا إلى الأوراق أى الأثر أو الطابع دون آلة الختم وما فى حكمها ، لأن التزوير لا يسهل وقوعه فى الاختتام . ولأن المشرع فى بعض المواد الأخرى كالمادة ٢٠٨ اختار لتغيير الحقيقة فى الاختتام طريقة التقليد دون غيرها<sup>(٢)</sup> . وكلا الحجتين غير مقنعتين ، لأن سهولة وقوع التزوير على نفس الآلة المحدثه للختم من عدمه اعتبار لا يحول دون القول بالعقاب إذا ما وقع بالفعل . ولأن المادة ٢٠٨ لها نطاق غير نطاق المادة ٢٠٦ ، فضلاً عن أن هذه الأخيرة صريحة فى عقاب التقليد أو التزوير ، وما دام أن التقليد قد يقع على الختم أو الآلة المحدثه له ، فكذلك يجب أن يكون شأن التزوير أيضاً ، إذ لا محل للتفريق بين الحالين بغير مفرق من نص المادة أو حكمة العقاب .

(١) راجع الدكتور السعيد « التزوير » ص ٤٧ والموسوعة ج ٢ فقرة ٧ ص ٣٤٤ وقض ١٩٢٩/٦/١٣ المحاماة س ٩ عدد ٥٧٩ و ١٩٢٩/١٠/٢٤ المحاماة س ١٠ عدد ٦٠ .

وبالنسبة للقانون الفرنسى راجع جاروج ٤ فقرة ١٣٥٠ وجارسون م ١٤٠ فقرة ٨ .

(٢) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٢٦٥ ، والأستاذ محمود إبراهيم

« الخاص » ص ١٦١ .



### ثالثاً : استعمال : Usage :

الاستعمال الذى يتطلبه القانون هنا غير الترويج أو الوضع فى التعامل الذى يتطلبه فى جرائم المسكوكات المزيفة. فى هذا النوع الأخير يلزم لقيام الجريمة قبول الطرف الآخر فى التعامل للعملة المزيفة ، أما إذا رفض ذلك صارت الواقعة شروعاً ، لأن الترويج يتضمن بطبيعته ضرورة انتقال العملة بالفعل من متعامل إلى آخر . أما الجريمة الحالية ، جريمة استعمال ختم أو تمغة أو علامة مقلدة فهى لا تتطلب سوى التمسك بالشئ المقلد والاحتجاج به كما لو كان صحيحاً لكى تكون الجريمة تامة ، حتى ولو فطن من قدمت إليه هذه الأشياء لحقيقتها الزائفة . وهذا الوضع سنقابله كذلك فى استعمال المحررات المزورة ، لأن طبيعة الفعل واحدة فى الحالين ولذلك حكم بأن تقديم ورقة بنكنوت مزيفة إلى ضابط بوليس كان يعلم بتزييفها وأعد نفسه مقدماً لضبط المتهم متلبساً يكون جريمة استعمال تامة لا مجرد شروع <sup>(١)</sup> .

والاستعمال جريمة مستقلة عن التقليد أو التزوير ، ومن ثم لا يشترط أن يكون المستعمل هو نفس المقلد أو المزور أو على صلة به .

### رابعاً : الإدخال إلى البلاد : Introduction sur le territoire :

يتم ذلك إذا حصل التقليد أو التزوير خارج البلاد ، أو إذا حصل داخل البلاد ولكن صدرت الأشياء المقلدة أو المزورة إلى الخارج ثم أعيدت ثانية . أما مجرد إخراج هذه الأشياء إلى خارج البلاد فلا يكفي لقيام الجريمة .

(١) نقض ١٩٢٦/٣/٢ رقم ٦١٤ س ٤٣ ق .

والإدخال إلى البلاد جريمة مستقلة بدورها عن التقليد أو التزوير .  
ومن ثم لا يشترط أن يكون المدخل هو نفس المقلد أو المزور  
أو على صلة به .

## المطلب الثاني

### محل الجريمة

وضعت المادة ٢٠٦ قائمة مفصلة بالأشياء التي تحميها من التقليد  
والتزوير ، ويمكن إرجاعها إلى أربعة أنواع مختلفة<sup>(١)</sup> .

**النوع الأول : الأوراق الملكية والقوانين والمراسيم والقرارات الحكومية :**  
هذه الأشياء لا تثير صعوبة في تحديد ماهيتها ، ويرجع في ذلك  
إلى مبادئ القانونين الدستوري والإداري . ولا أهمية لكونها صادرة  
صحيحة ، أو مشوبة بعيب يجعلها قابلة للإلغاء أو الإبطال . وتقليدها  
أو تزويرها أمر يصعب حصوله عملاً لسهولة اكتشافه .

### النوع الثاني : الأوراق ذات القيمة المالية :

وهي على نوعين ، أوراق صادرة من الحكومة مباشرة كأوراق  
المرتبات الصادرة على خزانة الحكومة وفروعها ، وشيكات وزارة  
المالية وسندات الدين العمومي وأوراق النقد الحكومية ، وأخرى صادرة  
من البنوك التي أذن لها بإصدارها كأوراق النقد التي يصدرها البنك

---

(١) بدلا من هذه القائمة المفصلة تضمن مشروع تعديل قانون العقوبات نصاً عاماً  
يعاقب « كل من قلد أو زيف أو زور خاتم الدولة أو ختم الملك أو تمغات الذهب أو الفضة »  
كما تضمن نص ثانياً يعاقب « كل من قلد أو زيف أو زور أختام أو تمغات أو علامات  
لإحدى السلطات أو المصالح العامة أو تكون دالة على صفة أحد الموظفين العموميين » .  
أما فيما يتعلق بتزوير الأوراق ذات القيمة المالية فقد ألحق أوراق النقد بجرائم النقود  
المزيفة كما سلف وألحق ماعداها بتزوير المحررات الرسمية ، وهو ما فعله أيضاً بالنسبة لتزوير  
القوانين والمراسيم والقرارات والأوامر ومافى حكمها .

الأهلى ، ولا تسرى حماية هذه المادة على أوراق النقد الأجنبية ، فهى تعتبر محررات عرفية مما تنصرف إليه م ٢١٥ ع (١) .

### النوع الثالث : الأختام والتمغات والعلامات المختلفة :

وهى تشمل خاتم الدولة الرسمى الذى تبصم به القوانين والمراسيم والمعاهدات ويحفظ لدى وزير العدل (٢) ، وإمضاء الملك وختمه ولو كانا لملوك سابقين ، وأختام وتمغات وعلامات الوزارات والمصالح والسلطات الحكومية المختلفة بما فى ذلك الجهات غير المركزية كالمجالس البلدية والمحلية . ويدخل فيها أيضاً أختام وامضاءات وعلامات موظفى الحكومة الخاصة إذا استعملوها فى تحرير الأوراق الرسمية لا فى مباشرة شؤونهم الخاصة (٣) .

ويراد بالتمغات الطوابع التى توضع أو تلتصق على بعض الأوراق الأميرية كالعرائض والطلبات والشهادات .

أما العلامات فيراد بها الإشارات المختلفة التى تستعملها بعض المصالح الحكومية كعلامات إدارة الإنتاج ومصلحة المكاييل والموازين وإدارة الجمارك ومصلحة السكك الحديدية والقسم البيطرى (٤) والسلاخانات (٥) . وقد حكم بأنه لا يعد ضمن العلامات الحكومية النمر النحاسية التى يحملها رجال البوليس (٦) ، ولا اللوحات التى تحمل نمر السيارات إلا إذا كان عليها ختم حكومى (٧) .

(١) نقض ١٠/٦/١٩٤٠ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ١٢٣ ص ٢٣١ .

(٢) م ٥ من مرسوم ١٠/١٢/١٩٢٣ بشأن شعار الدولة المصرية .

(٣) ولذلك قضى بأن تقليد ختم عمدة والتوقيع به على شهادة فقر مما لا ينطبق عليه

النص : نقض ٢٧/٩/١٩١٦ القرائع س ٤ عدد ١١ ص ٣٢ .

(٤) نقض ١٨/١١/١٩٣٥ رقم ١٣٥٣ س ٥ ق مج س ٣٧ عدد ٥٠ ص ١٢٣ .

(٥) نقض ٧/٤/١٩١٧ مج عدد ٧٥ ص ١٣٠ .

(٦) نقض ١٣/٦/١٩٢٩ مجموعة القواعد ج ١ رقم ٢٨٤ ص ٣٤١ .

(٧) نقض ٢٤/١٠/١٩٢٩ مجموعة القواعد ج ١ رقم ٣٠٧ ص ٣٥٦ وقد =

وينصرف لفظ الختم والتمغة والعلامة إلى الآلات المحدثه للأثر أو الطابع وإلى نفس الأثر أو الطابع .

ويستوى أن يكون الختم أو التمغة أو العلامة لازال مستعملاً أو بطل استعماله للعدول عنه أو لإلغاء المصلحة التي كانت تستعمله ، أو لخروج الموظف صاحب الختم أو الإمضاء من الخدمة ، إذ أن تزوير ختم قديم يمس الثقة الموضوعة في الأوراق الحكومية كما يمسها تزوير ختم جديد سواء بسواء (١) .

وتثير بعض العلامات والتمغات الحكومية صعوبات خاصة ، مثل علامات مصلحة البريد والتلغرافات ومصلحة الضرائب وطوابعها . فإن هذه الأشياء لاتخرج عن كونها علامات لجهات حكومية فيجب أن تخضع لنص المادة ٢٠٦ ، إلا أن مصدر الصعوبة هو أن المادة ٢٢٩ ع نصت على عقوبة مخففة وهي الحبس الذي لا يتجاوز ستة شهور والغرامة التي لاتزيد على خمسين جنهاً مصرياً أو إحدى هاتين العقوبتين لمن « صنع أو حمل في الطرق للبيع أو وزع أو عرض للبيع مطبوعات أو نموذجات مهما كانت طريقة صنعها تشابه هيئتها الظاهرة علامات وطوابع مصلحة البوستة والتلغرافات المصرية . . . مشابهة تسهل قبولها بدلا من الأوراق المقلدة » . كما نصت المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٤ الصادر في ١١ مايو سنة ١٩٣٩ على نفس العقوبة المخففة ، لمن « صنع أو حمل في الطرق للبيع

---

==تضمن مشروع تعديل قانون العقوبات نصاً يعاقب « بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنهاً كل من قلد أو زور اللوحات المعدنية أو العلامات الأخرى التي تصدر عن جهات الإدارة تنفيذاً للقوانين واللوائح الخاصة بالنقل أو المرور أو الحرف » ، كما أنشأ جريمة خاصة باستعمال لوحة أو علامة صحيحة مما ذكر من ليس له الحق في استعمالها .

(١) تقض ١٠/٤/١٨٩٧ القضاء س ٤ ص ٢٨٤ ، ٣٠/١٢/١٩١١ مج

س ١٣ رقم ١٩ .

أو وزع أو عرض للبيع مطبوعات أو نموذجات مهما تكن طريقة صنعها تشابه هيكيتها الظاهرة علامات وطوابع مصلحة الضرائب مشابهة تسهل قبولها بدلاً من الأوراق المقلدة<sup>(١)</sup> .

ويميل الشراح إلى القول بأن المادة ٢٠٦ نطاقاً خاصاً غير نطاق المادتين آنفتى الذكر . ذلك أن المادة ٢٠٦ تستلزم قصداً جنائياً خاصاً هو نية استعمال الأشياء المقلدة أو المزورة غشاً وإضراراً بالحكومة والجمهور ، بينما تنطبق المادتان آنفتا الذكر إذا انتفى قصد الغش والإضرار لدى الجاني أى لم يتوافر لديه سوى قصد العمد أى القصد الجنائى العام دون الخاص<sup>(٢)</sup> .

#### النوع الرابع : تمغات الذهب والفضة :

المقصود بها تلك العلامات الدقيقة التى توضع على الذهب والفضة لضمائها ومنع العبث بدرجة نقائها ، والتى يستعملها قلم تمغة الحكومة المصرية . والراجح أنها تشمل كذلك التمغات الصادرة من جهات أجنبية والتى اعترف بصحتها قرار صادر من وزير المالية ، تطبيقاً للمادة ٢ من القانون رقم ١٩ الصادر فى ٨ أغسطس سنة ١٩١٦ والخاص بتمغة المصوغات . وذلك لأن نص المادة ٢٠٦ عام ، ولأن اعتراف وزير المالية بهذا النوع الأخير من التمغات يضمن عليها حكم التمغات المصرية .

ويستوى أن تقع الجريمة على آلة التمغ أو على العلامة التى تحدثها ، وأن تكون التمغة مستعملة حالياً أو بطل استعمالها ، لتحقق حكمة العقاب فى الحالين .

(١) راجع المطلب التالى من الفصل الحالى .

(٢) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق هامش ص ٢٦٨ والدكتور السعيد «التزوير» ص ٤٩ والدكتور محمود مصطفى «الخاص» فقرة ١٠١ ص ٩٥ ، وقارن الموسوعة ج ٢ فقرة ١٢ ص ٣٤٥ حيث ترى أن علامات مصلحة البريد والتلغرافات وطوابعها مستثناة من حكم القاعدة العامة ويخضع تقليدها أو تزويرها لحكم المادة ٢٢٩ فى جميع الأحوال .

## المطلب الثالث

### القصد الجنائي

جنايات المادة ٢٠٦ ع بكافة صورها جنايات عمدية . فهي تتطلب لقيامها أولاً القصد الجنائي العام أى انصراف نية الجاني إلى ارتكاب الجريمة مع العلم بأركانها كما يتطلبها القانون . وهو يستلزم فى جريمى الاستعمال والإدخال إلى البلاد العلم بحقيقة الحتم أو التمغة أو العلامة المزورة أو المقلدة ، فإذا اتقن هذا العلم فلا جريمة .

وتتطلب هذه الجنايات أيضاً توافر قصد خاص يماثل ذلك الذى يجب توافره فى جرائم المسكوكات المزيفة . وهو بالنسبة لجرائم التقليد والتزوير نية استعمال الشيء المقلد أو المزور بما يترتب على ذلك من نتائج ضارة<sup>(١)</sup> ، وبالنسبة لجرائم الاستعمال والإدخال إلى البلاد هو نية الغش والإضرار ، أو بعبارة أدق نية الإضرار بالثقة الموضوعه فى الحتم أو التمغة أو العلامة المقلدة ، وتحقيق مصلحة غير مشروعة لنفس الجاني أو لغيره .

ونحيل القارئ إلى ما سبق أن ذكرناه عند بحث عنصر القصد فى جرائم المسكوكات المزيفة ، فيما يتعلق باتصال الضرر المباشر الذى يعاقب عليه القانون هنا بالعنصر المعنوى ، وفيما يتعلق بإثبات القصد الجنائي بشرطيه<sup>(٢)</sup> .

### الفقرة :

هى الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، وتكون المصادرة وجوبية عملاً بنص م ٣٠/٢ ع . وإذا كان مرتكب التقليد أو التزوير هو نفس

(١) قاض ١٣/١٢/١٩١٢ مج س ١٥ رقم ١٩ .

(٢) راجع ما سبق ص ١٦ .



مرتكب الاستعمال أو الإدخال إلى البلاد وجب تطبيق المادة ٣٢/٢ ع  
متى كان وجه الاستعمال الذى حصل هو الأمر الملحوظ عند ارتكاب التقليد  
أو التزوير ، إذ بذلك تتحقق وحدة الغرض والارتباط الذى لا يقبل  
التجزئة ، طبقاً لنص المادة .

### المطلب الرابع الإعفاء من العقاب

نصت المادة ٢١٠ ع : « الأشخاص المرتكبون لجنايات التزوير  
المذكورة بالمواد السابقة يعفون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بهذه  
الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع فى البحث عنهم وعرفوها بفاعليها  
الآخرين أو سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع فى البحث المذكور »  
وهى تقابل المادة ١٤٤ ع . ف .

هذه المادة تحيل على « الجنايات المذكورة بالمواد السابقة » وقد  
أدت هذه العبارة إلى بعض اللبس ، إذا حصل التساؤل عما إذا كان  
الإعفاء من العقاب الوارد فيها ينصرف إلى جميع جرائم المواد السابقة  
عليها أى من م ٢٠٦ إلى م ٢٠٩ ، أم ينصرف إلى جنایات المادة ٢٠٦  
دون غيرها .

ذهب رأى إلى أن هذا الإعفاء ينصرف أثره إلى جميع الجرائم الموضحة  
بالمواد السابقة على م ٢١٠ إزاء عمومية النص ، وضرورة تفسيره بما فيه  
الأصلح للتهمين<sup>(١)</sup> .

إلا أن هذا رأى يبدو مرجوحاً إزاء الاعتراضات الآتية :  
أولاً : لأن المادة ٢١٠ تشير إلى « جنایات التزوير » دون الجنح .  
ولا توجد جنایات تزوير فى المواد السابقة عليها إلا فى المادة ٢٠٦

(١) راجع الأستاذ أحمد فتحى زغلول « التزوير » ص ٢٥ .

دون غيرها ، أما جرائم المواد الباقية وهى ٢٠٧ إلى ٢٠٩ فكلها جنح لا جنائيات .

ثانياً : لأن الإعفاء من العقاب للتبليغ عن الجرائم لم يشرعه القانون إلا استثناء في بعض الجنائيات دون الجنح ، وعلى وجه خاص في الجنائيات التى تقع على الحكومة مباشرة ، أما المواد ٢٠٧ إلى ٢٠٩ ع فتتضمن جنحاً عادية الشأن ، موجه أغلبها ضد صواح فردية لا تستحق من المشرع عناية خاصة في تعقبها ومكافحتها .

ثالثاً : لأن المادة ١٤٤ من القانون الفرنسى ، وهى المقابلة للمادة ٢١٠ من قانوننا ، لم تقرر الإعفاء في هذا النوع من الجرائم إلا بالنسبة للجنائيات المنصوص عليها في م ١٣٩ ع . ف ، وتشمل تقليد ختم الدولة وتقليد أو تزوير الأوراق المالية الحكومية وما إليها ، دون الجرائم الأخرى التى تقل عنها أهمية والتى نصت عليها المواد ١٤١ إلى ١٤٣ من ذلك القانون . ولم يظهر في الأعمال التحضيرية لقانوننا ما يدل على أنه قصد تعديل هذا الوضع بشكل أو بآخر ، وكل ما حصل هو أن قانوننا أخطأ في اختيار موضع النص على الإعفاء بوضعه بعد م ٢٠٩ لا بعد م ٢٠٦ كما كان يجب أن يكون .

كل هذه الاعتبارات تجعلنا نفضل الرأى القائل بأن الإعفاء الذى نصت عليه المادة ٢١٠ قاصر على جنائيات المادة ٢٠٦ ، دون غيرها من الجرائم الأخرى<sup>(١)</sup> ، وهو ما دفعنا إلى تناول هذا الإعفاء في المبحث الحالى الذى خصصناه لجنائيات تزوير الأختام والتمغات والعلامات الحكومية دون غيرها .

أما فيما يتعلق بنطاق الإعفاء من العقوبة الوارد في م ٢١٠ وأحواله ،

(١) راجع الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٢٨٠ والدكتور السعيد «التزوير» ص ٥٤ والموسوعة ج ٢ فقرة ٤٨ ص ٣٦٠ .

فإنه يماثل في ذلك الاعفاء الوارد في م ٢٠٥ ، وتكاد عباراته تكون ترديداً لعبارات هذا الأخير ، فنحيل القارئ على ما سبق بخصوصه (١) .

### المبحث الثاني

الاستحصال بغير حق على الأختام الحقيقية للحكومة واستعمالها نصت م ٢٠٧ ع على أنه : يعاقب بالحبس كل من استحصل بغير حق على أختام الحكومة الحقيقية أو أختام إحدى المصالح أو إحدى جهات الإدارة العمومية واستعملها استعمالاً مضرراً بمصلحة الحكومة أو بلادها أو آحاد الناس ، ، وهي تقابل م ١٤١ ع . ف .

ويلزم لقيام الجريمة الموضحة بهذه المادة توافر ثلاثة أركان وهي :  
أولاً : وقوع أفعال مادية معينة هي الاستحصال بغير حق ، مع الاستعمال الضار .

ثانياً : وقوع هذه الأفعال على أختام حقيقية للحكومة أو مصالحها .  
ثالثاً : توافر القصد الجنائي العام لدى المتهم وكذلك قصد خاص أي نية محددة .  
وسنبحث هذه الأركان تباعاً .

### المطلب الأول

#### الفعل المادي

الفعل المادي الذي تعاقب عليه م ٢٠٧ مكون من عنصرين لا بد من اجتماعهما معاً لقيام الجريمة ، هما الاستحصال بغير حق على أختام حكومية ثم استعمال هذه الأختام استعمالاً ضاراً .

والاستحصال بغير حق يقتضى الاستيلاء على هذه الأختام بطريقة غير مشروعة . أما إذا كانت فى عهدة الموظف وأساء استعمالها فلا يتحقق الفعل المطلوب ، وإن جاز أن تنشأ عن ذلك جريمة أخرى <sup>(١)</sup> .

أما الاستعمال المطلوب فيشترط فيه أن يكون ضاراً بمصلحة الحكومة أو بلادها أو آحاد الناس على حد تعبير المادة ، فخرج بذلك استعمال الختم فيما أعد له .

ويلاحظ أن المادة تستلزم لقيام الجريمة ارتكاب الجاني للفعلين معاً ، الاستحصال بغير حق مع الاستعمال الضار ، فلا يكفي ارتكابه لأحدهما لانطباق النص . وذلك عكس ما عليه الحال فى جرائم تقليد أو تزوير أو استعمال هذه الأختام ، حيث يكفي أى فعل منها بمفرده لقيام الركن المادى للجريمة . ويترتب على ذلك فيما يتعلق بمجنحة المادة ٢٠٧ أنه إذا كان المستعمل للختم استعمالاً ضاراً غير المستحصل عليه بغير حق ، وجب أن توجد رابطة مساهمة جنائية من كل منهما فى فعل الآخر .

أما إذا لم تتحقق المساهمة الجنائية فى الفعلين معاً ، فلا تقوم مجنحة هذه المادة الأخيرة إزاء وضوح النص ، وإن كان من الصعب عملياً أن يكون فاعل أحدهما مقطوع الصلة بفاعل الفعل الآخر . ولكن يجوز بداهة أن ينشأ عن فعل الاستحصال منفرداً جريمة سرقة أو خيانة أمانة مثلاً ، وعن فعل الاستعمال منفرداً جريمة تزوير فى محرر .

---

(١) كذلك التى نصت عليها م ٢٦ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتقرير رسم تلفة وهى تعاقب : « كل من يعتمد من موظفى الحكومة أو غيرهم اساءة استعمال أختام تلفة الضرائب بطريقة من شأنها ضياع مال على خزانة الدولة » .

## المطلب الثاني

### محل الجريمة

قد يبدو من ظاهر نص المادة ٢٠٧ أنها قاصرة على الاختتام الحكومية المختلفة ، دون بقية العلامات وتمغات الذهب والفضة التي أشارت إليها م ٢٠٦ . إلا أن إجماع الشراح على أن المادة ٢٠٦ تسرى على كل ما تسرى عليه المادة الأخيرة من أشياء مختلفة ، وكل ما في الأمر أن م ٢٠٧ استعملت لفظ اختتام بمدلولها الأعم الذي ينطوي على التمغات والعلامات أيضا<sup>(١)</sup> . ويحمل على هذا التفسير أن الترجمة الفرنسية للمادة ذكرت صراحة الاختتام والتمغات Les sceaux et timbres ، وأن المادة ٢٠٧ مكاملة للمادة السابقة لها وتحيل عليها . ذلك أن المادة السابقة خاصة بجنايات تزوير الاختتام والتمغات والعلامات الحكومية ، بينما هذه المادة خاصة بالاستحصال بغير حق على الصحيح من هذه الأشياء نفسها واستعماله استعمالاً ضاراً ، فلا محل لأي تخصيص .

ويراد بالاختتام نفس الآلات التي تستعمل في الختم أو التمغ أو إحداث العلامة ، دون طوابعها وآثارها . وقد عللت محكمة النقض ذلك قائلة « بأن الاستحصال بغير حق يفيد أن الشيء ليس بحسب أصله في حيازة المستحصل ، وأن هذا المستحصل ليس من حقه أن يكون الشيء في حيازته بل إنه إنما عمل وسعى للحصول عليه ممن له الحق في حيازته ، سواء كان الحصول بسرقة أو نصب أو طريق آخر غير مشروع وكل هذه المعاني إنما تصح على آلات الاختتام والتمغات دون طوابعها

---

(١) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٢٧٣ ، ٢٧٤ والدكتور السعيد « التزوير » ص ٥٦ والموسوعة ج ٢ فقرة ٣٣ ص ٣٥٤ والدكتور محمود مصطفى « الخاص » فقرة ١٠ ص ٩٨ والأستاذ محمود إبراهيم « الخاص » ص ١٧٦ وتقض ١٩٢٨/١١/٢٢ مجموعة القواعد ج ١ رقم ١٩ ص ٣٧ .

وآثارها ، ولذلك حكمت بعدم انطباق المادة على واقعة اقتطاع قطعة من الذهب تحمل تمغة صحيحة وإصاقها بمصوغات فضية طليت بالذهب<sup>(١)</sup> . إلا أن من الشراح من يرى - على العكس من ذلك - أن المادة تسرى على آلة الحتم ، وأيضاً على الطابع والآثر ، وأنه لا مبرر للفرقة بينها<sup>(٢)</sup> .

وتسرى حماية المادة ٢٠٧ على الأختام والتمغات والعلامات الخاصة « بإحدى المصالح أو إحدى جهات الإدارة العمومية » . وهو تعبير يخالف في ظاهره عبارة « إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة » الوارد في م ٢٠٦ ، إلا أن الرأي مستقر على أنه يوازيه في مدلوله تماماً ، وقد سبق بيان الجهات التي يشير إليها . وقد كان المشرع حتى سنة ١٩٠٤ يستعمل التعبير الأول في المادتين معاً ثم عدل إلى التعبير الثاني في المادة ٢٠٦ ( وأصلها المادة ١٧٤ منه ) ، للتمييز بصفة أجلى بين نطاق المادة المذكورة ونطاق المادة ٢٠٨ ( وأصلها المادة ١٧٦ منه ) الخاصة بأختام الجهات غير الحكومية ، ولكن فاته أن يجرى هذا التعديل في المادة ٢٠٧ ( وكانت المادة ١٧٥ منه ) فبقيت هذه الأخيرة على حالها<sup>(٣)</sup> .

### المطلب الثالث

#### القصد الجنائي

جنحة المادة ٢٠٧ ع جريمة عمدية ، فهي تتطلب أولاً توافر القصد الجنائي العام أى إرادة ارتكاب الجريمة بأركانها كما يتطلبها القانون مع افتراض العلم بماهيته ، وهي تتطلب ثانياً توافر قصد خاص هو نية

(١) نقض ١٩٢٨/١١/٢٢ آنف الذكر ، والدكتور السعيد « التزوير » ص ٥٧ .

(٢) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٢٧٥ والأستاذ محمود إبراهيم « الخاص »

ص ١٧٧ .

(٣) راجع تعليقات الحفانية على م ١٧٤ ص ٧٢ .

الغش أو « الإضرار بمصلحة الحكومة أو بلادها أو آحاد الناس » على حد تعبير المادة ، فإذا انتفت هذه النية فلا جريمة ، كمن يستولى على ختم ليبصم ورقة معدة لختمها بمعرفة الموظف المختص توفيراً للوقت<sup>(١)</sup>.

#### العقوبة :

هي الحبس ، وتكون المصادرة جوازية طبقاً لنص م ١/٣٠ ع ، وبدون إخلال بحقوق الغير الحسن النية ، وهي الجهة الحكومية صاحبة الآلة المحدثة للختم أو التمغة أو العلامة .

---

(١) الأستاذ محمود إبراهيم « الخناس » ١ ص ١٧٨  
وقد عبر مشروع تعديل قانون العقوبات عن هذا القصد بأنه يتضمن « الإضرار بمصلحة عامة أو خاصة » .



## الفصل الثاني

في الجرائم المتعلقة بأختام الجهات غير الحكومية وتمغاتها وعلاماتها  
وفي العقوبات المقررة لها

عاجت المادة ٢٠٨ ع أمر تقليد أختام الجهات غير الحكومية  
وتمغاتها وعلاماتها ، وجعلت من الواقعة جنحة .

كما عاجت المادة ٢٠٩ ع أمر الاستحصال بغير حق على الأختام  
الحقيقية للجهات غير الحكومية ، وكذلك التمغات والعلامات واستعمالها  
استعمالاً مضراً وجعلت الواقعة جنحة أيضاً .  
وسنعالج كلا من النوعين في مبحث مستقل .

### المبحث الأول

تقليد أختام وتمغات وعلامات الجهات غير الحكومية  
أو استعمالها مع العلم بتقليدها

نصت م ٢٠٨ ع على أنه : « يعاقب بالحبس كل من قلد ختماً أو تمغة  
أو علامة لإحدى الجهات أيا كانت أو الشركات المأذونة من قبل  
الحكومة أو أحد البيوت التجارية وكذا من استعمل شيئاً من الأشياء  
المذكورة مع عليه بتقليدها » . وهي تقابل م ١٤٢ ع . ف .  
ويلزم لقيام إحدى الجريمتين الواردين في المادة توافر أركان  
ثلاثة وهي :

أولاً : وقوع فعل مادي هو التقليد ، أو استعمال الشيء المقلد .

ثانياً : وقوع الفعل على شيء من الأشياء المبينة في المادة .  
ثالثاً : توافر القصد الجنائي العام ، وكذلك قصد خاص أى نية محددة .  
وسنبحث هذه الأركان تباعاً :

## المطلب الأول

### الأفعال المادية

تستلزم المادة ٢٠٨ وقوع فعل تقليد ، أو استعمال للشيء المقلد .

أولاً : التقليد :

هو اصطناع ختم أو تمغة أو علامة مزيفة تقليداً للأشياء الصحيحة ،  
أى مشابهة لها فى شكلها سواء أكان التقليد متقناً أم غير متقن ، بل كل  
ما يشترط فيه أن يكون كافياً لخداع الجمهور عن حقيقتها الزائفة . وقد  
يكون التقليد باصطناع الختم أو التمغة أو العلامة أى الآلة المحدثه لهذه  
الأشياء أو الأثر والطابع المأخوذ منها .

وقد اقتصر المشرع هنا على التقليد ، وأغفل التزوير وهو — كما مر  
بنا — إدخال تغيير أو تعديل على شيء صحيح فى الأصل ، فلا سبيل إلى  
انطباق النص عليه<sup>(١)</sup> . وإنما قد يكون ذلك جريمة تزوير فى علامة تجارية  
مما نصت عليه المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ التى تعاقب  
على تقليد أو تزوير هذه العلامات .

ثانياً : الاستعمال

للاستعمال هنا نفس المدلول الذى له فى جرائم الاختام والتمغات  
والعلامات الحكومية المقلدة ، فهو لا يدل على الترويج ، ومن ثم تتم

---

(١) وقد تضمن مشروع تعديل قانون العقوبات العقاب على تقليد هذه الاختام والتمغات  
والعلامات أو تزيفها أو تزويرها ، وكذلك على استعمالها أو إدخالها فى مصر مع العلم  
بتقليدها أو تزيفها أو تزويرها .

الجريمة بعرض الشيء الذي يحمل الختم أو العلامة المقلدة والتسك به باعتباره صحيحاً ، ولو اكتشف المتعامل حقيقة<sup>(١)</sup> . ولذلك أهمية خاصة هنا حيث الجريمة جنحة ولم ينص المشرع على عقاب الشروع فيها ، فإذا اعتبر مثل هذا الفعل مجرد شروع لأفلت الجاني من العقاب .

واستعمال الشيء المقلد جريمة مستقلة عن تقليده ، ومن ثم لا يشترط أن يكون المستعمل على صلة بالمقلد ولا أن يكون المقلد على صلة بالمستعمل .

## المطلب الثاني

### محل الجريمة

يجب أن تقع الجريمة على ختم أو تمغة أو علامة ، ويستوى في ذلك الأثر أو الطابع مع الآلة الحديثة له .

كما يلزم أن تكون هذه الأشياء مملوكة لجهة غير حكومية ، أو على حد تعبير المادة ٢٠٨ « لإحدى الجهات أيا كانت أو الشركات المأذونة من قبل الحكومة أو أحد البيوت التجارية » . فيدخل في هذا التحديد المصارف والشركات بأنواعها والمحلات التجارية والمؤسسات والجمعيات والمدارس الأهلية ، وكذلك أختام الحكومات الأجنبية وتمغاتها وعلاماتها<sup>(٢)</sup> . وبالإجمال تسرى حماية هذه المادة على كل ماخرج عن ملكية الحكومة المصرية ومصالحها من أختام ونحوها<sup>(٣)</sup> . إنما يشترط ألا يكون الختم

(١) راجع ماسبق ص ٣٤ .

(٢) راجع الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٢٧٦ والدكتور السعيد « التزوير » ص ٦٠ والأستاذ محمود إبراهيم « الحاضر » ص ١٨٠ والموسوعة ج ٢ فقرة ٤٠ ، ٤١ ص ٣٥٧ .

(٣) تستعمل الترجمة الفرنسية للسادة عبارة *Autorité quelconque* مقابل عبارة « إحدى الجهات أيا كانت » فهي قد أشعر بأن المراد جهات السلطة العامة غير التي ذكرتها م ٢٠٦ ، كالسلطات الأجنبية والقنصليات ونحوها . ولكن هذا تخصيص بغير مخصص ، والعبرة بالنص العربي وهو أعم وأشمل . =

ملوكاً لفرد من الأفراد ولو كان موظفاً في إحدى الجهات آنفه الذكر ، بل يكون الأمر حينئذ تزويراً في محرر عر في إذا توافرت له أركانه (م ٢١٥ ع) .

ولا تسرى حماية المادة ٢٠٨ على العلامات التجارية أى ماركات الشركات والمصانع ، بل يدخل تقليدها في باب النش (م ٣٥٠ ، ٣٥١ ع) أكثر منه في باب التزوير <sup>(١)</sup> . ويلاحظ في هذا الصدد أن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ حل محل المادتين ٣٥٠ ، ٣٥١ ع فيما يتعلق بالعلامات التجارية وألفاهما ضمناً في هذا النطاق ، وتعاقب م ٣٣ منه على تقليد هذه العلامات أو تزويرها <sup>(٢)</sup> .

### المطلب الثالث

#### القصد الجنائي

جنحتا المادة ٢٠٨ عمديتان ، فهما تستلزمان توافر القصد الجنائي العام ، وهو يتطلب في جريمة الاستعمال ضرورة العلم بتقليد الحتم أو التهمة أو العلامة المستعملة ، وهو علم لا محل لافتراضه بل لا بد من إقامة الدليل عليه ، أما في جريمة التقليد فهو مفترض لا يحتاج برهاناً . وتستلزم هاتان الجريمتان كذلك ضرورة توافر قصد خاص ، وهو في جريمة التقليد نية استعمال الشيء المقلد فيما أعد له بما يترتب على ذلك من أضرار ، وفي جريمة الاستعمال هو نية النش ، أو الإضرار بالجهة صاحبة الحتم أو التهمة أو العلامة المقلدة ، أو بأحد الأفراد .

---

== وقد عبر مشروع تعديل قانون العقوبات عن هذه الجهات بأنها « إحدى المؤسسات أو الهيئات الخاصة أو أحد المصانع أو البيوت التجارية » .

(١) نقض ١٩٠٨/٧/٢٥ الحقوق ٢٣ ص ٢٧٣ و ١٩٣٨/١١/٧ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٢٦٧ ص ٣١٩ .

(٢) راجع المذكرة التفسيرية لهذا القانون .

العقوبة :

هى الحبس ، وتكون المصادرة وجوبية تطبيقاً لنص م ٢٠/٢ ع .

### المبحث الثانى

الاستحصال بغير حق على الأختام والتمغات  
والعلامات غير الحكومية واستعمالها

نصت المادة ٢٠٩ على أن : « كل من استحصل بغير حق على الأختام أو التمغات أو النياشين ( وتقصد العلامات ) الحقيقية المعدة لأحد الأنواع السالف ذكرها واستعملها استعمالاً مضرراً بأى مصلحة عمومية أو شركة تجارية أو أى إدارة من إدارات الأهالى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين » . وهى تقابل المادة ١٤٣ ع . ف .

ويلزم لقيام الجريمة الموضحة بهذه المادة اجتماع أركان ثلاثة وهى :  
أولاً : وقوع أفعال مادية معينة هى الاستحصال بغير حق مع الاستعمال الضار .

ثانياً : وقوع هذه الأفعال على أختام حقيقية أو نحوها مملوكة لجهات غير حكومية .

ثالثاً : توافر القصد الجنائى العام وكذلك قصد خاص .  
وسنبحث هذه الأركان تباعاً .

## المطلب الأول

### الفعل المادى

الفعل المادى الذى تعاقب عليه م ٢٠٩ مكون من عنصرين لابد من اجتماعهما معاً لقيام الجريمة ، هما الاستحصال بغير حق على أختام أو نحوها غير حكومية ، ثم استعمالها استعمالاً ضاراً ، وأحدهما لا يكفي منفرداً لقيامها . وقد سبق أن عالجنا ذلك تفصيلاً عند بحث جنحة المادة ٢٠٧ ، فالجنحتان متماثلتان تماماً فى طبيعتهما - وكل الفرق بينهما هو فى نوع الأختام والعلامات التى تقع عليها كل منهما - فتحيل القارئ إلى ما سبق ذكره<sup>(١)</sup> .

## المطلب الثانى

### محل الجريمة

محل جنحة المادة ٢٠٩ « الأختام والتمغات والنياشين » وهذه الكلمة الأخيرة مقصود بها العلامات ، وهى ترجمة سيئة لكلمة marques التى وردت فى النسخة الفرنسية للمادة ، وقد نقلها القانون الحالى عن قانون سنة ١٨٨٣ .

ويراد بالأختام والتمغات والعلامات هنا الآلات التى تستعمل فى إحداثها ، لا الطابع أو الأثر الظاهر ، لأن الاستحصال بغير حق يفيد أن الشيء لم يكن أصلاً فى حيازة المستحصل الذى توصل إليه بطريقة غير مشروعة كالسرقة أو النصب ، وذلك ما يصح على الآلة المستعملة دون طابعها أو أثرها .

كما يلزم أن تكون هذه الآلة مملوكة لجهة غير حكومية . وقد استعملت

المادة ٢٠٩ في تحديد هذه الجهات ألفاظاً غير تلك التي استعملتها المادة ٢٠٨ مثل قولها « مصلحة عمومية » بدل من عبارة « إحدى الجهات أياً كانت » و « شركة تجارية » بدلاً من « أحد البيوت التجارية » ، وهى ألفاظ غير مترادفة ، ولكن المجمع عليه أن المشرع لم يقصد بهذه الألفاظ الجديدة تعيين جهات أخرى غير تلك التى أشار إليها فى المادة السابقة عليها ، وأن ورودها على هذا النحو كان من قبيل سوء اختيار التعبير فحسب . فتحيل القارئ على ما سبق ذكره عن هذه الجهات عند بحث م ٢٠٨ (١) .

### المطلب الثالث

#### القصد الجنائى

تتطلب جنحة المادة ٢٠٩ توافر القصد الجنائى العام لأنها جريمة عمدية كما تتطلب ثانياً توافر قصد خاص هو نية الغش أو الإضرار « بالمصلحة العمومية أو الشركة التجارية . . . » أى بالجهة صاحبة الختم أو التمغة أو العلامة المستحصل عليها بغير حق . ولم تشر المادة ٢٠٩ إلى الإضرار « بأحد الناس » كما فعلت المادة ٢٠٧ ، ولذلك لا تكفى هذه النية هنا ، وإنما يجب أن تنصب على الإضرار بالجهة مالكة آلة الختم أو نحوه دون غيرها (٢)

#### العقوبة :

هى الحبس لمدة لا تزيد على سنتين . وتكون المصادرة جوازية طبقاً لنص المادة ٣٠/١ ع ، وبدون إخلال بحقوق الغير الحسن النية وهى الجهة صاحبة آلة الختم أو التمغة أو العلامة .

(١) ص ٤٩ .

(٢) راجع الدكتور السيد « التزوير » ص ٦٦ والدكتور محمود مصطفى

« الخاص » فقرة ١١٣ ص ١٠٢ والموسوعة ج ٢ فقرة ٤٦ ص ٣٥٩ .



## الفصل الثالث

### في بيانات حكم الإدانة

#### في جرائم الاختتام والتمغات والعلامات المزورة

أتينا في مناسبة سابقة على القواعد الأساسية التي تحكم البيانات الواجب ذكرها في أحكام الإدانة في الجرائم المختلفة<sup>(١)</sup> . وتطبيقاً لهذه القواعد يجب أن يستفاد من حكم الإدانة في جرائم الاختتام والتمغات والعلامات المزورة توافر الأركان اللازمة لقيامها . فيتعين أن يبين من الحكم وقوع الفعل أو الأفعال المادية المسندة إلى المتهم من تقليد أو تزوير أو استعمال أو إدخال إلى البلاد . ولا يلزم ذكر طريقة التقليد أو التزوير لأنها ليست ركناً فيه ، بينما هي كذلك في جرائم تزوير المحررات . وتقدير حصول التقليد أو التزوير مسألة تدخل في اختصاص محكمة الموضوع نهائياً . ولذلك حكم بأنه إذا كان الحكم قد أثبت أن ورقة النقد التي عوقب المتهم على استعمالها مزورة وإن كانت رديئة الصنع والتقليد ، فإنه يكون صحيحاً ولا يقدر في صحته كون التقليد ظاهراً ، مادامت المحكمة قدرت أن من شأنه أن يخدع الناس<sup>(٢)</sup> . وبأنه إذا كان الحكم أثبت أن التقليد بشكل يندفع به الجمهور كان هذا كافياً في بيان قيام ركن التقليد في الجناية المقترفة طبقاً لنص المادة ٢٠٦ دون اقتضاء أى شرط آخر<sup>(٣)</sup> . ولكن على أية حال ينبغي أن تبين المحكمة كيفية استنتاج وقوع الفعل<sup>(٤)</sup> .

(١) راجع التمهيد الوارد في ص ٢٦ ، ٢٧

(٢) نقض ١٩٤٤/٤/٣ قانون العقوبات مذيلاً ص ١١٩ .

(٣) نقض ١٩٥١/١/١٥ مجموعة أحكام النقض ص ٢ عدد ٢ رقم ١٨٦ ص ٤٩٢ .

(٤) نقض ١٩٢٨/١٢/١٣ الموسوعة ج ٢ ص ٥٧٩ .

ويلزم كذلك أن يستفاد من الحكم وقوع الجريمة على شيء من الأشياء التي تحميها المادة المطبقة .

أما القصد الجنائي فيقتضى أن يستفاد توافره ، وبالأخص عندما لا يكون ضمناً مفترضاً كقصد الاستعمال عند المقلد أو المزور وقصد الغش والإضرار عند المستعمل ، بينما أن العلم بتزوير تلك الأشياء عند المستعمل قصد غير مفترض كما ذكرنا في حينه ، ومن ثم وجبت العناية بإبرازه إبرازاً كافياً . ومن ذلك ما قررته محكمة النقض من أن الحكم الذى يدين متهمين فى استعمال ورقة مالية مقلدة ، ولا يثبت تقليدها مع علمهم بذلك ، يكون ناقص البيان متعيناً نقضه<sup>(١)</sup> .

وينبغى ذكر تاريخ الواقعة ومكان وقوعها باعتبارها من البيانات الرئيسية التى يجب أن تشتمل عليها الأحكام بوجه عام .

وإذا توافرت للجريمة أركانها الأساسية فلا يقدر فى الحكم جواز أن تنطبق عليها أحكام قانون جنائى آخر ، فمثلاً تطبيق المادة ٢٠٦ على تقليد ختم السلخانة لا يقدر فيه انطباق أحكام لائحة الذبح على نفس الجريمة<sup>(٢)</sup> .

وتقدير استحقاق الإعفاء الذى نص عليه القانون للبلغ بما لا يجوز إثارة الجدل فيه من جديد أمام محكمة النقض<sup>(٣)</sup> فهى لا تراقب فيه الحكم الصادر إلا فى الحدود العامة التى تراقب فيها المسائل الموضوعية .

(١) نقض ١٣/١٢/١٩٢٨ رقم ٩٤ س ٤٦ ق .

(٢) نقض ١٤/١/١٩١٤ الحقوق ٣٠ س ٢٦٦ .

(٣) نقض ٢٨/٣/١٨٩٨ المحاكم س ١٧٢٩ و ٣٠/١/١٩٣٠ رقم ٤٦٥

س ٤٧ ق .

## الباب الثالث في تزوير المحررات

Faux en écriture, ou faux documentaire

(المواد من ٢١١ إلى ٢٢٧ ع)

الجرائم التزوير في المحررات أهمية خاصة بقدر ما صار للكتابة من دور رئيسى متزايد في حياة الإنسان ، بوصفها الوسيلة الطبيعية لتقرير الحقائق . فقد أدرك الجميع أن الحق مسجلاً على الورق أقوى منه مطوياً في الصدور ، وأن الحقيقة مسطورة بالكتابة أدعى إلى الثقة وأبقى على مر العصور ، فبها تضبط علاقات الأفراد فيما بينهم ، والحكومات فيما بينها وبها تتحدد الحقوق والواجبات فيما بين الجميع على السواء . والشواهد على ذلك جليلة ظاهرة ، فالدليل المكتوب أليس هو السند المقبول في أغلب المسائل المدنية ، والاعتراف في محضر تحقيق هو سيد الأدلة الجنائية ، والورقة الرسمية هي العنوان على الحقيقة والحجة بما فيها حتى يثبت العكس ؟ وهكذا مما لا يدخل تحت عد أو حصر . لذلك نجد أن كلمة التشريعات العقابية المختلفة قد انعقدت على مكافحة أى اصطناع للمحررات وأى تشويه أو تحريف فيها ، وإن تباينت فيما بينها تفاصيل الطريقة وأسلوب العقاب . وجرائم التزوير جرائم دقيقة متنوعة تحتاج دراستها إلى عناية خاصة بسبب تباين طرائق التزوير وتنوع المحررات . وكذلك بسبب تشابهها مع أنواع أخرى من جرائم الكذب كالشهادة الزور والبلاغ الكاذب والنصب والغش في المعاملات ، بل مع أنواع من الكذب وتغيير الحقيقة في المحررات لاعتقاد عليها كالأصورية والتدليس في العقود المدنية . وكذلك بسبب ظهور الضرر كعنصر مستقل فيها لازم لقيامها ، وهو ليس

على نفس الدرجة من الوضوح في جميع الأحوال . وأخيراً بسبب ما يمتاز به عنصرها المعنوي من تركيب وتنوع من جريمة لأخرى .  
وقد عالج المشرع المصري تزوير المحررات في الباب السادس عشر في المواد ٢١١ إلى ٢٢٧ ، بعد أن عالج جرائم تزوير الأختام وما في حكمها في المواد ٢٠٦ إلى ٢١٠ من نفس الباب .

وسنتناول بحثه في خمسة فصول على النحو الآتي :

الفصل الأول : في أركان تزوير المحررات .

الفصل الثاني : في أنواع تزوير المحررات وعقوباتها .

الفصل الثالث : في استعمال المحررات المزورة وعقوبته .

الفصل الرابع : في صور مخففة من جرائم التزوير والاستعمال وعقوباتها

الفصل الخامس : في بيانات حكم الإدانة في جرائم التزوير والاستعمال

بوجه عام .

# الفصل الأول

## في أركان تزوير المحررات

اقتصر المشرع المصرى على بيان طرائق التزوير المختلفة وأنواعه . فلم يضع تعريفاً له يحدد أركانه ، ولذلك تؤثر غالبية شراح القانون المصرى تعريفاً لجارسون بمقتضاه أن « التزوير هو تغيير الحقيقة في محرر بإحدى الطرق التى نص عليها القانون ، تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً إذا وقع بقصد الغش <sup>(١)</sup> » ، ويبين من مثل هذا التعريف أن قيام التزوير يتطلب تحقق ثلاثة أركان :

الركن الأول : وقوع فعل تزوير ، أى تغيير للحقيقة في محرر بإحدى الطرق التى نص عليها القانون .

الركن الثانى : أن يكون من شأن هذا التغيير فى الحقيقة أن يحدث ضرراً .

الركن الثالث : أن يتوافر لدى الجانى القصد الجنائى العام ، وكذلك قصد خاص أى نية محددة .

وسنعالج كل ركن منها فى مبحث مستقل على التوالى :

### المبحث الأول

#### فعل التزوير

يتطلب فعل التزوير وقوع تغيير للحقيقة فى محرر بإحدى الطرق التى نص عليها القانون ، وهو ما يمكن تجزئته إلى ثلاثة عناصر وهى :

١ - تغيير الحقيقة . ٢ - فى محرر . ٣ - بإحدى الطرق التى بينها القانون ، وسنعالجها تباعاً على ثلاثة مطالب .

(١) جارسون م ١٤٥ - ١٤٧ فقرة ١٩ .

## المطلب الأول

### تغيير الحقيقة

التزوير هو الكذب المكتوب ، والكذب هو تغيير الحقيقة أو إحلال أمر غير صحيح محل الصحيح الواقع من الأمور ، فلا تزوير إذا لم يحدث ذلك .

كذلك لا تزوير إذا حصل التغيير بالفعل ولكن من صاحب الحق في إحداثه ، كمن يحرر سنداً بالمديونية ثم يغير محتوياته قبل تسليمه لدائمه ، أو كموظف يخطأ خطأ مادياً في تحرير ورقة ثم يصححه وفقاً للقانون ، أو يثبت بيانات معينة ثم يغير فيها بناء على طلب صاحب الشأن وقبل أن تكتسب صفتها الرسمية ، أو كمتعاقدين يحرران عقداً أو مخالصة ثم يغيران فيه أو فيها بالاتفاق والتراضى سواء قبل التوقيع أو بعده ، ولذلك قضى بأن لا جريمة في تغيير تاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى قام به كاتب محكمة على عريضتها ، بناء على طلب صاحب الشأن وقبل إعلانها<sup>(١)</sup> .

ومما يتصل بهذا البحث تغيير الحقيقة في الإقرارات الفردية ، وعندما يتخذ شكل الصورية في العقود .

### الإقرارات الفردية : Declarations unilaterales

إذا حصل تغيير الحقيقة في إقرار فردى وتعلق بأمر خاص بالمقر فلا تزوير ، لأن الإقرار بأمر شخصى لا يكسب للمقر حقاً ولا يثبته له سنداً ويمكن دائماً التحرر عن صحته . ومن ذلك إقرارات الأفراد عن دخولهم وأرباحهم لمصلحة الضرائب ، والتجار والمسافرين عن بضائعهم وأمتعتهم لمصلحة الجمارك ، والمتعاقدين عن قيمة عقودهم لمصلحة الشهر العقارى ، والمتقاضين عن قيمة دعاوهم لأقلام الكتاب ، وقد رسم

(١) نقض ٣٠/١٠/١٩٣٠ بمجموعة القواعد ج ٣ رقم ١٢٤ ص ١٨١ .

القانون طرقاً معينة لتحرى صحة هذه الإقرارات وكشف ما يشوبها من غش إن وجد (١) .

ومن هذه الإقرارات التي لا عقاب على الكذب فيها أقوال الخصوم التي يبدو أنها تأييداً لدعاوهم في المذكرات والمرافعات الشفوية وأثناء استجوابهم ، ومنها كذلك أقوال المتهمين دفاعاً عن أنفسهم في التحقيقات والدعاوى الجنائية . وفي الحالين للقاضي تقدير هذه الإدعاءات واعتماد ما يراه صحيحاً منها واستبعاد ما لا يراه كذلك .

أما إذا تعلق الإقرار بأمر خاص بغير المقر وكان مركز المقر فيه كـمركز الشاهد ، أو كان من شأن الإقرار أن يرتب على المقر أو على غيره من الناس حقوقاً أو التزامات وجب — على العكس مما تقدم — القول بالعقاب . ولذلك قضى بأنه إذا حرر المدين سنداً بالدين على نفسه وغير الحقيقة فيه بإنقاص قيمة الدين كذباً فلا جريمة ، أما إذا حرر آخر سنداً بتوكيل من المدين وعلى لسانه ثم دفع به إليه فوقع عليه بغير أن يلحظ اختلاف القيمة الواردة به عن القيمة الحقيقية ، فإن الوضع يتخير ويكون السند حينئذ متضمناً لإقراراً متعلقاً بغير شخص المقر ، ومن ثم يدخل في دائرة التزوير المعاقب عليه (٢) . ولذلك أيضاً حكم بأنه يعتبر تزويراً تخيير الحقيقة في دفاتر قيد المواليد والوفيات (٣) ، وإشهادات الزواج والطلاق فيما يتعلق بالبيانات التي أعدت هذه المحررات لإثباتها (٤) .

(١) ويلاحظ في هذا الصدد أن مشروع تعديل قانون العقوبات قد غير هذا الوضع بأن تضمن نصاً كالآتي : « يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً كل من كان ملزماً قانوناً بتقديم إقرارات لإحدى السلطات أو بإمساك دفاتر خاضعة لتفتيش السلطات إذا أثبت فيها بيانات غير صحيحة .

ولا يخل ذلك بالأحكام النصوص عليها في قوانين خاصة » .

(٢) نقض ٢٦ / ١٢ / ١٩٣٢ المحاماة س ١٣ عدد ٥٢٨ ص ١٠٦٤ .

(٣) نقض ٢ / ١٠ / ١٩١٠ مج س ١١ رقم ١٠٢ ص ٢٧٧ ، ٢٧ / ٦ / ١٩٣٢ بمجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣٦٣ ص ٥٩٧ .

(٤) لنا عودة تفصيلية إلى هذا الموضوع عند بحث ركن الضرر ، والصور المختلفة للتزوير .



ويكون مجرد انتحال شخصية الغير في إقرار فردى تزويراً ، لأنه يؤدي إلى إسناد أمور أو أقوال أو صفات غير صحيحة إلى صاحب الشخصية المنتحلة .

وقصارى القول إذن أن تغيير الحقيقة في إقرار فردى لا يكفي لتكوين التزوير إذا لم تجتمع فيه باقي الأركان الأخرى له وأخصها ركن الضرر ، ويكفي لذلك متى انعقدت له هذه الأركان .

#### الصورية في العقود : La simulation

يمكن التمييز بين نوعين من الصورية . فمنها ما ينطوي على اصطناع عقد صوري أو وهمي برمته ، كاصطناع مدين لعقد بيع وهمي بالاتفاق مع آخر تهرباً لأمواله من الدائنين ، أو كاصطناع مدع عقد إيجار للاستناد عليه في دعوى من دعاوى وضع اليد أو استرداد المنقولات أو لتوقيع حجز صوري به . وفي جميع هذه الصور المفروض أن هناك تواطؤ بين المتعاقدين ، مظهره وجود ورقة ضد بينهما تبطل آثار العقد وتحول دون نفاذه . ولكن من الصورية ما ينطوي على مجرد تواطؤ الطرفين على تغيير الحقيقة في بيان أو أكثر من بيانات عقد نافذ ، أو يراد له النفاذ تحقيقاً لمصلحة ما . ومن هذا النوع الثاني تواطؤ الطرفين على تغيير الثمن المتفق عليه بالزيادة درهماً للشفعة ، أو بالنقص تخفيفاً لرسم نقل الملكية ، أو كاستتار المشتري الفعلي لحق متنازع عليه وراء مشتر صوري لأنه ممنوع من الشراء بحكم القانون ، أو كتغيير التاريخ في البيع دفعاً لاحتمال الطعن فيه بأنه بيع المريض مرض الموت ، أو لجعل الهبة مستورة في عقد بيع أو قسمة تهرباً من تحرير عقد رسمي ، فما حكم تغيير الحقيقة على هذا النحو أو ما يشبهه ؟ .

نبادر فنقول إنه من وجهة القانون المدني يكون موطن الصعوبة هو إثبات صورية العقد ، وأنه ما لم تثبت الصورية فالعقد شريعة المتعاقدين .

بل إن القانون المدني يبيح الصورية صراحة في بعض الأحيان ، فمثلا يعترف بصحة الهبة المستورة في عقد بيع ولو لم تتم في شكل العقد الرسمي الذي يتطلبه في الهبة (م ١/٤٨٨ من القانون المدني الجديد) ، كما قد يصحح العقد بوصفه الحقيقي المستور في حدود معينة كالبيع الذي يستر وصية .  
أما من وجهة القانون الجنائي فقد تضاربت الآراء ، وحاول البعض وضع معايير مختلفة للفصل بين ما يعد من الصورية تزويراً معاقباً عليه وما لا يعد كذلك . إلا أنه يمكن القول ، طبقاً للرأى الراجح المعمول به ، أن الصورية بصفة عامة تخرج عن نطاق التزوير المعاقب عليه ما لم ينس القانون صراحة على غير ذلك ، مثل المادة ١٣٦ من القانون التجاري التي تنص على أن « تقديم التواريخ في التحاويل ممنوع وإن حصل يعد تزويراً » .  
وخروج الصورية بصفة عامة عن دائرة التزوير الجنائي أمر يرتكز على أسانيد متعددة يمكن إجمالها في أربعة وهي :

أولاً : لأنه إذا كان الفرض الذي أراد المتعاقدان تحقيقه مشروعاً كجعل عقد القسمة أو الصلح أو الهبة في صورة بيع تيسيراً للإجراءات أو تذليلاً لبعض العقوبات القانونية ، وضح أساس انتفاء الجريمة وهو انتفاء الضرر . وهذه الصورة لا تثير من حيث مشروعيتها شكاً لدى الشراح<sup>(١)</sup> .

وثانياً : لأنه إذا ترتب على العقد الصوري ضرر للغير ، فإن للمضرور أن يبطل مفعوله ويثبت صورته بكافة الطرق طبقاً للقواعد العامة في الإثبات المدني .

وثالثاً : لأنه حتى إذا عجز المضرور عن إثبات صورية العقد أو نكل عن الإثبات فلحقه ضرر ، فإن ذلك يكون بطريق غير مباشر ، أما التصرف نفسه فكان مقصوراً على حقوق المتعاقدين دون غيرهم<sup>(٢)</sup> ، ولم ينطو بالتالي على نسبة أمر أو صفة أو حالة غير صحيحة إلى الغير المضرور .

(١) راجع جارسون م ١٤٥ - ١٤٧ فقرة ٥ .

(٢) راجع جاروج ٤ فقرة ٣٨٥ .

رابعاً : لأن التزوير يجب أن يقع بطرق معينة كما سيلي ، وهذه الطرق إما مادية وإما معنوية . أما في الصورية فلا يحصل تغيير مادي في العقد أى يترك أثراً ظاهراً تدركه العين ، ولا تغيير معنوى لأن البيانات الصورية هى بالفعل البيانات التى أراد المتعاقدان إثباتها فيه ، ومهما انطوت عليه من كذب أو غش مدنى (١) .

والصورية التى لا تعد تزويراً هى تغيير الحقيقة في البيانات التى يتضمنها العقد وقت تحريره . أما إذا أحدث المتعاقدان تغييرات مادية في العقد بعد تمامه وبعد تعلق حق الغير به فإن فعلهم يعد تزويراً جنائياً بشرط تحقق ركن الضرر المحقق أو المحتمل (٢) . ومن ذلك ما قضت به محكمة النقض من أن التفسير الواقع في عقد البيع بعد ثبوت تاريخه رسمياً ، بتغيير كمية الأرض وحدودها ، لمحو الجوار وحرمان الجار الشفيع من حقه في الشفعة ، يعد تزويراً معاقباً عليه لا مجرد غش مدنى ، لأن العقد بعد ثبوت تاريخه يصبح حجة على الشفيع (٣) . ومن أن تغيير الثمن في عقد بيع بعد ثبوت تاريخه ، إضراراً بالخزاة العامة ، يعد كذلك تزويراً (٤) .

## المطلب الثانى

### المحررات

يشترط أن يقع تغيير الحقيقة في محرر سواء أكان موجوداً من مبدأ الأمر ، أم أنشئ خصيصاً لذلك . أما تغيير الحقيقة بالقول أو الفعل أو بالإشارة فلا يعد تزويراً ، وإن جاز أن يعد مثلاً شهادة زور أو نصباً أو بلاغاً كاذباً إذا توافرت له أركانها الأخرى . كذلك لا يعد تزويراً

(١) راجع شوفو وهيلى ج ٢ فقرة ٦٥١ .

(٢) راجع الدكتور السعيد « التزوير » ص ٧٣ .

(٣) نقض ١٩٠٣/٥/٩ مج س ٤ ص ٢٠٤ .

(٤) نقض ١٩٣٨/١٢/٥ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٢٩٦ ص ٣٨٣ .

في محرر تغيير الحقيقة في علامة أو ماركة أو آلة حاسبة أو عداد مياه أو نور .

وسيان بعد ذلك أن يكون المحرر مكتوباً باليد أو مطبوعاً بعضه أو كله ، وأن يكون مكتوباً بخط المزور أو غيره ، وأن يكون على ورق أو قماش أو جلد ، وبصرف النظر عن اللغة التي كتب بها .

ولا أهمية لنوع المحرر ، فالتزوير قد يقع على عقد كما قد يقع على سند أو مخالصة أو خطاب أو برقية أو حكم أو تذكرة قطار أو سهم أو ورقة يا نصيب ، أو دفتر تجارى غير منظم أو شهادة طبية أو فاتورة حساب .. الخ وينبغي أن يقع تغيير الحقيقة في كتابة المحرر أى في عباراته أو ماعليه من تأشيرات وعلامات مختلفة . أما التغيير فيما عدا ذلك فلا يعد تزويراً . ولذلك حكم بانتفاء التزوير في وضع صورة شخص على رخصة رسمية بدلا من صورة صاحبها الأصلي دون أى تغيير آخر ، لأن الصورة الشمسية ليست جزءاً من المحرر ولا نوعاً من الكتابة المعروفة (١) .

### المطلب الثالث

#### طرق التزوير

يشترط أن يقع التزوير بطرق معينة ذكرها القانون عل سبيل الحصر ، وهذه الطرق نوعان فهى إما مادية وإما معنوية . فالتزوير المادى هو تغيير الحقيقة بطريقة مادية أى أنها تترك أثراً في المحرر تدركه العين ، عين الإنسان العادى أو الفنى المختص ، أما التزوير المعنوى فهو تغيير الحقيقة بطريقة غير مادية أى أنها لا تترك أثراً في المحرر تدركه العين . ولذلك كان التزوير المادى أيسر إثباتاً من التزوير المعنوى . وبينما يقع التزوير المادى حال إنشاء المحرر أو بعد إنشائه ، إذ التزوير المعنوى لا يقع إلا حال إنشائه فحسب . وسنعالج كل نوع منهما في فرع مستقل .

## الفرع الأول

### التزوير المادى

تحدثت المادة ٢١١ ع وهي بصدد الكلام فى تزوير المحررات الرسمية عن طرق التزوير المادى Faux matériel فقالت إنه يقع « سواء بوضع إمضاءات أو أختام مزورة أو بتغيير المحررات أو الأختام ، أو الإمضاءات أو بزيادة كلمات أو بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة » وهي تقابل المادة ١٤٧ ع . ف .

وقد أحالت المادة ٢١٥ ع الخاصة بالمحررات العرفية على المادة ٢١١ ع فيما يتعلق بطرق التزوير .

ويبين من المادة ٢١١ هذه أن طرق التزوير المشار إليها فيها ثلاث وهي :

- ١ — وضع إمضاءات أو أختام مزورة .
- ٢ — تغيير المحررات أو الأختام أو الإمضاءات أو زيادة كلمات .
- ٣ — وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة .

ويضاف إلى هذه الطرق طريقة التزوير المادى الواردة فى م ٢٠٦ ع وهي التقليد ، ثم طريقة التزوير المادى الواردة فى م ٢١٧ ع وهي الاصطناع ، وإجماع الرأى على أن أحكام المادتين الأخيرتين تعتبر مكمله لأحكام المادة ٢١١ ، وعلى ذلك تكون طرق التزوير المادى خمساً سنعالجها تباعاً فيما يلى .

#### أولاً : وضع إمضاءات أو أختام مزورة :

تقتضى هذه الطريقة أن يوقع المزور على محرر بإمضاء غير إمضائه هو ، سواء أكانت تلك الإمضاء لشخص معلوم أم مجهول ، موجود

أم لا وجود له<sup>(١)</sup> ، وسواء أكانت مقلدة أم لا تقليد فيها<sup>(٢)</sup> ، وأكان التقليد متقناً أم غير متقن<sup>(٣)</sup> ، ويستوى كذلك أن تسند الإمضاء المزورة إلى موظف عمومي أو غير موظف ، وأن يوقع المزور على المحرر بوصفه طرفاً فيه أو مجرد شاهد<sup>(٤)</sup> . فالعبرة كلها أن يكون قصد الجاني الإيهام بأن ذلك المحرر صادر من الشخص المزور عليه الإمضاء<sup>(٥)</sup> .

ولا يعد تزويراً توقيع شخص باسم أو بلقب عرف به إلا إذا حصل ذلك بقصد الإيهام بصدور المحرر من شخص آخر غير<sup>(٦)</sup> .

وقد جعلت المادة ٢١١ للاختام قوة الامضاءات فتسرى عليها الأحكام السالفة ، ويعد تزويراً بالختم التوقيع بختم صحيح ولكن بغير علم صاحبه<sup>(٧)</sup> . كما جعلت المادة ٢٢٥ بصمة الإصبع « كالإمضاء في تطبيق أحكام هذا الباب » وقد أضيفت هذه المادة عند تعديل قانون العقوبات في سنة ١٩٣٧ وكانت الأحكام قبل هذا التاريخ مترددة في القول بذلك .

ثانياً : تغيير المحررات أو الأختام أو الامضاءات أو زيادة كلمات :  
تنصرف هذه الطريقة إلى كل التهثيرات المادية التي يمكن أن تتناول محرراً ، سواء بالتعديل أم بالحذف أم بالإضافة ، وتدخل في الإضافة زيادة الكلمات الواردة في المادة .

- 
- (١) راجع جaro ج ٤ فقرة ١٤٢٢ وجارسون المرجع السابق فقرة ٢٤٢ — ٢٤٤ ونقض ١٩٣٦/١٢/٢٨ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٤٢٦ ص ٥٣٦ و ١٩٥٠/١/٢ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ٧٤ ص ٢١١ .
- (٢) نقض ١٩٤١/١/١٣ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ١٨٤ ص ٣٥٠ و ١٩٤٣/٥/٣٠ ج ٦ رقم ١٧٨ ص ٢٤٤ و ١٩٤٤/٤/١٠ قانون العقوبات مذبلاً ص ١٢٣ .
- (٣) نقض ١٩٢٢/١/٢ المحاماه س ٣ رقم ١٩٣ .
- (٤) نقض ١٩٢٩/١١/٧ مجموعة القواعد ج ١ رقم ٣١٨ ص ٣٦٢ .
- (٥) نقض ١٩٣٥/٤/٨ المحاماه س ١٥ عدد ١٩٦ ص ١٧١ .
- (٦) دالوز الدوري ١٨٥٤ — ١ ص ٣٨٠ .
- (٧) نقض ١٩٢٩/٥/٩ مجموعة القواعد ج ١ رقم ٢٥٠ ص ٢٩٦ و ١٩٤٥/١/١٠ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٤٤٥ ص ٥٧٩ .

ويشترط أن يقع التغيير بالحذف أو بالإضافة أو بالتعديل ، بعد تمام المحرر والتوقيع عليه ، أما التغيير الحاصل أثناء التحرير فهو تزوير معنوى لامادى . ويشترط كذلك أن يقع التغيير بغير علم ذوى الشأن ولا موافقتهم ، وإلا فلا تزوير ، كاتفاق المتعاقدين على زيادة عبارات فى عقد عرفى أو على حذف شئ منها ، ولو بعد تحريره والتوقيع عليه منهما . وقد قضى بأنه يعد تزويراً بطريقة التغيير أو زيادة الكلمات ، تغيير تاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى فى ورقة تكليف بالحضور<sup>(١)</sup> ، وتغيير اسم محطة الوصول فى بوليصة نقل بضائع<sup>(٢)</sup> ، وزيادة قيمة المبلغ المثبت فى إيصال بعد تحريره<sup>(٣)</sup> ، وإضافة عبارة على ورقة تنازل عن شكوى لحصول الصالح تفيد « استلام المبالغ جميعه »<sup>(٤)</sup> .

ويعتبر تزويراً بالتغيير ، قطع أو تمزيق جزء من المحرر ، مادام يؤدى ذلك إلى إحداث التغيير المقصود فى عباراته ومضمونه . ومن ذلك ما قضى به من أنه يعد تزويراً بهذه الطريقة إعدام جزء من عقد شركة يتضمن مخالصة متعلقة به<sup>(٥)</sup> .

ويلاحظ بهذه المناسبة أن المادة ٣٦٥ ع ، وهى واردة فى باب التخريب والتعيب والإتلاف تعاقب كذلك : « كل من أحرق أو أتلف عمداً بأى طريقة كانت شيئاً من الدفاتر أو المضابط الأصلية أو السجلات أو نحوها من أوراق المصالح الأميرية أو الكمبيالات أو الأوراق التجارية أو الصيرفية أو غير ذلك من السندات التى يتسبب عن إتلافها ضرر للخير ، وعقوبتها الحبس والغرامة التى لا تتجاوز مائة جنيه أو إحداهما . وقد

(١) نقض ١٩٠٨/٢/٢٩ مج ٩ رقم ٥٧ .

(٢) نقض ١٩٢٨/١١/٢٩ المحاماة س ٩ رقم ٢٧٨ ص ٤٩٠ .

(٣) استئناف مصر ١٨٩٧/١/٢٤ القضاء س ٤ ص ١٥٠ .

(٤) نقض ١٩٣٣/٥/١٥ مجموعة القواعد ٣ رقم ١١٨ ص ١٨٧ .

(٥) نقض ١٩٢٦/١٢/٦ المحاماة س ٧ عدد ١٦١ .



اختلف الشراح في تحديد أحوال تمزيق المحرر التي تعد تزويراً بالتصير فيه ( م ٢١١ ) وبين الأحوال التي تعد إتلافاً أو حريقاً له ( م ٣٦٥ ) - والرأى الراجح المعمول به في الفصل بين نطاق تطبيق كل من المادتين ، يقتضى الرجوع إلى مقدار صلاحية الجزء الباقي من المحرر للاحتجاج به . فإن عمد الجاني إلى إعدام جزء من المحرر فقط للاحتجاج بباقيه ، وقد تغير بهذا الإعدام الجزئى مضمونه ومعناه ، فالواقعة تعد تزويراً<sup>(١)</sup> . أما إذا عمد إلى إعدامه برمته أو بشكل يحول دون إمكان الاحتجاج به كلية فإن الواقعة تعد إتلافاً . وذلك لأن قصد الجاني من التزوير هو استعمال المحرر المزور فيما أعد له ، أما قصده من الإتلاف فهو على العكس من ذلك منع استعمال هذا المحرر بما ينطوى عليه من دليل أو التزام أو قيد يضار به . وقد حكمت المحاكم بأنه يعتبر إتلافاً للمستند تمزيقه<sup>(٢)</sup> وأيضاً الشطب على عباراته بحيث تتعذر قراءتها<sup>(٣)</sup> .

وللتفرقة بين التزوير في السند ( م ٢١١ ) وبين إتلافه أو إحراقه ( م ٣٦٥ ) أهمية كبرى في العقاب ، فبينما التزوير قد يكون جنابة أو جنحة بحسب نوع المحرر وهل هو رسمى أو عرفى ، إذ بالإتلاف يكون جنحة دائماً مهما كان نوع المحرر التالف .

### ثالثاً : وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة :

المقصود بهذه الطريقة أن يثبت في المحرر حضور شخص أو أشخاص أثناء تحريره ، حالة كونهم غائبين لم يحضروا . فإن احتاج تأييد واقعة - لحضور الكاذبة إلى وضع امضاء أو ختم مزور للشخص الغائب ، فإن هذه الطريقة تتداخل مع الطريقة الأولى للتزوير المادى وهى وضع

(١) راجع جارسون م ٤٣٩ فقرة ٧ .

(٢) نقض ١٩١٤/٦/٢ المراتب س ص ٢٤٢ .

(٣) نقض ١٩٢٠/١/٢٠ مج س ١١ رقم ٦٣ ص ١٠٣ .

إمضاءات أو أختام مزورة . أما إذا أثبتت واقعة الحضور الكاذبة في المحرر بعد الإتهام من تحريره ، فإن ذلك يتداخل مع الطريقة الثانية آنفة الذكر وهي التزوير بتغيير المحررات أو الأختام أو الإمضاءات أو زيادة الكلمات . إنما الأمر الجديد الذى تعنيه الطريقة الحالية هو التزوير باتحال شخصية الغير أو اسمه أثناء كتابة المحرر ، ولولم يقتض ذلك وضع إمضاء أو ختم مزور له . وهو أحق بأن يبحث مع التزوير المعنوى لا المادى . لأنه يقع أثناء كتابة المحرر ، ولا يترك أثراً تدركه العين ، ولأنه يتضمن جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة ، وهذه إحدى طرق التزوير المعنوى .

#### رابعاً : التفسير :

هو وضع كتابة فى محرر تشبه كتابة شخص ما فى محرر آخر للإيهام بأنها صادرة منه ، أيا كان مدى إتقانه . بل يكفى أن يكون فى طريقة التحرير ما يحمل على الاعتقاد بصدور الكتابة من الشخص المسندة إليه كذباً .

وكثيراً ما يقع التقليد فى الإمضاء ، وحينئذ يتداخل مع التزوير بطريقة وضع إمضاءات أو أختام مزورة ، كما قد يتداخل مع طريقة التغيير وزيادة الكلمات ، بل مع اتحال الشخصية أو مع الاصطناع ، فكلها طرائق مستقلة بعضها عن بعض وكل منها كاف بمفرده لقيام الجريمة ، وإن كانت تتداخل فيما بينها فى العمل كثيراً .

#### خامساً : الاصطناع :

هو إنشاء محرر مزور ونسبته إلى غير محرره ، دون ضرورة تعمد تقليد محرر معين أو خط إنسان معين . والأصل ألا تكون للمحررات قيمة إلا إذا حملت توقيعاً من صاحب الشأن ، ومن ثم يقترن الاصطناع

في الغالب بوضع إمضاءات أو أختام مزورة ، إلا أن من المتصور وقوعه منفرداً كاصطناع محرر لا يحمل توقيعاً ، ويعد حينئذ تزويراً إذا كان المحرر بطبيعته لا يتطلب توقيعاً كاصطناع تذكرة قطار أو يانصيب<sup>(١)</sup> وكذلك إذا كان يصلح مبدأ ثبوت بالكتابة لأن ركن الضرر يكون حينئذ متوافراً<sup>(٢)</sup>.

وقد يقع الاصطناع على محرر رسمي كاصطناع عريضتي دعوى استرداد بما تحملانه من تأشيرات خاصة بالإعلان وبتقدير الرسوم ومن اسم محضر مختلق<sup>(٣)</sup> ، وشهادة ميلاد<sup>(٤)</sup> ، وصورة حكم<sup>(٥)</sup> ، وإعلان شهود<sup>(٦)</sup> ، وشهادة إدارية منسوبة إلى عمدة ب وفاة شخص قبل سنة ١٩٢٤ لتقديمها للتسجيل<sup>(٧)</sup>.

كما قد يقع على محرر عرفي كاصطناع سند مثبت لتعهد أو التزام<sup>(٨)</sup> ، وكشف حساب مسند إلى المجنى عليه ومثبت لدين ولو كان الدين صحيحاً<sup>(٩)</sup> ، والحصول على بطاقة زيارة لخصم في دعوى ثم وضع عبارة عليها تفيد وعداً بدفع مبلغ معين للقاضي إذا حكم لصاحبه وإرسالها إليه بالبريد باعتبارها مرسله من ذلك الخصم وهو ما اعتقده القاضي بالفعل<sup>(١٠)</sup>.  
ويعد تزويراً بالاصطناع التزوير بالحصول على الإمضاء مباغته من المجنى عليه وبالحصول منه على ورقة ممضاة أو محتومة على بياض ، وذلك على التفصيل الآتي :

(١) نقض ٢٥ / ٤ / ١٩٣٢ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣٤٤ ص ٥٢٥ .

(٢) راجع جارو ح ٢ فقرة ١٣٨٩ والأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٣٠٤ والدكتور السعيد « التزوير » ص ٩١ والموسوعة ج ٢ فقرة ١١٨ ص ٣٨٢ .

(٣) نقض ٥ / ٢ / ١٩١٦ مج س ١٧ رقم ٧٠ .

(٤) نقض ١٩ / ٤ / ١٩١٣ مج س ١٤ رقم ١٠٠ .

(٥) نقض ٢٢ / ٣ / ١٩٣٧ ملحق القانون والاقتصاد س ٧ رقم ٦٥ ص ٦٣ .

(٦) نقض ٦ / ٢ / ١٩٢٣ المحاماة س ٤ عدد ٢ .

(٧) نقض ٤ / ٢ / ١٩٣٥ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٣٢٩ ص ٤٢١ .

(٨) نقض ٢٥ / ٣ / ١٩٣٥ مج س ٣٦ رقم ١٧٦ .

(٩) نقض ٢٤ / ١١ / ١٩٤١ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٣٠٨ ص ٥٨٧ .

(١٠) جنح الإسكندرية المستأنفة ٢٠ / ٢ / ١٩٠٦ مج س ٧ رقم ١٠١ .

### التزوير بالحصول على الامضاء مباغتة :

Extorsion frauduleuse de signature.

قد يقع التزوير بأن يقدم الجاني محرراً إلى المجنى عليه باعتباره يحوى أمراً معيناً يتطلب توقيعه ، كأن يكون شكوى أو عريضة أو أمراً مصلحياً ، فيوقع عليه وإذا به يحوى بيعاً أو مخالصة ، ويسمى ذلك الحصول على الإمضاء مباغتة أو على غرة ، ويستلزم توافر نية الغش لدى المزور إما في محتويات المحرر كله أو في أجزاء منه . فإذا انصبت المباغتة على المحرر كله أى على نوعه أو طبيعته فإنه يكون حينئذ تزويراً بالاصطناع ، لأن المحرر المزور لا علاقة له بالمحرر الذى كان يريد المجنى عليه توقيعه<sup>(١)</sup> . وقد قضى بذلك فى واقعة تحرير ورقة مديونية على المجنى عليه ثم دسها عليه بين أوراق أخرى ، فوقع عليها دون أن يتنبه إلى محتوياتها<sup>(٢)</sup> .

أما إذا انصبت المباغتة على بعض محتويات المحرر أى على أجزاء منه فقط ، فالراجح أن الفعل يعد تزويراً بالاصطناع ، فضلاً عن أنه يتضمن تفسير إقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير السند إدراجه به ، وهو إحدى طرق التزوير المعنوى . ومن أمثلة ذلك إضافة شروط جديدة على عقد ، أو التخيير فى بعض عناصره عما تم الاتفاق عليه ، ودسه على المجنى عليه باعتباره مطابقاً للاتفاق فيوقع عليه دون قراءته جهلاً منه بالقراءة أو تسرعاً .

ولكن إذا كان الموقع يعرف طبيعة المحرر ومحتوياته إجمالاً فوقع عليه دون قراءته ثم اتضح له بعدئذ أنه يحوى تفاصيل لم يتفق عليها كلها ولكنها تدخل فى مجمل ما تم الاتفاق عليه فلا تزوير ، وإنما تعد الواقعة غشاً مدنياً ، كما لو اتفق الطرفان فى عقد بيع على تقسيط الثمن ، ثم أثبت

(١) جارو ج ٤ فقرة ١٣٨٤ والأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٤٢٨ .

(٢) نقض ١٥/١/١٩٤٠ بمجموعة القواعد ج ٥ رقم ٥١ ص ٧٨ .

البائع عند تحرير العقد أنه تستحق على الأقساط المتأخرة فوائد معينة لم يحصل الاتفاق عليها — ولا على ما يخالفها — فلم يلتفت المشتري إلى ذلك ووقع على العقد<sup>(١)</sup>.

التزوير بالحصول على ورقة ممضاة أو محتومة على بياضه :

Abus de blanc seing

يعد كذلك تزويراً بالاصطناع حصول الجاني على ورقة ممضاة على بياض من صاحبها لاستعمالها في غرض معين ، فإذا به يستعملها في غرض آخر غير ماتم الاتفاق عليه ، أو أن تقع مصادفة في يد شخص أجنبي فيصطنع عليها عقداً أو سنداً على صاحب التوقيع . ويمكن أن تعد هذه الطريقة أيضاً تزويراً مغنويًا بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة .

وقد عالجت المادة ٣٤٠ ع حالة خاصة من حالات التزوير بالحصول على ورقة ممضاة على بياض من صاحبها ، وذلك إذا كان تسليم الورقة إلى الجاني على سبيل الأمانة ، فنصت على أن « كل من اتّمن على ورقة ممضاة أو محتومة على بياض نخان الأمانة وكتب في البياض الذي فوق الختم أو الإمضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتسكات التي يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الإمضاء أو الختم أو لماله ، عوقب بالحبس ويمكن أن تزداد عليه غرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً » وهي تقابل م ٤٠٧ ع . ف .

وهذه المادة تتطلب تسليم الورقة الممضاة أو المحتومة على بياض إلى الجاني ، وأن يكون التسليم بعقد من عقود الأمانة ، أما تزويرها بعد وقوعها في يده مصادفة فيجعل من الواقعة تزويراً في ورقة عرفية بما يخضع لحكم المادة ٢١٥ لا ٣٤٠ . والتزوير بهذه الطريقة يتصور حصوله في الأوراق العرفية دون غيرها ، فليس من طبيعة الورقة الرسمية ما يسمح

(١) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٤٢٧ .

بتوقيعها على بياض وتسليمها على هذا النحو لآخر ، بل يجب أن يحرقها الموظف المختص بتحريرها وفقاً لما تقتضيه القوانين واللوائح كما سيجيء .  
ويبين من مقارنة العقوبة في المادة ٣٤٠ بعقوبة المادة ٢١٥ أنها أشد منها<sup>(١)</sup> ، ولو أن الواقعة في الحالين تكون جنحة ، وذلك لأن جريمة المادة ٣٤٠ — فضلاً عما تنطوي عليه من تزوير — فإنها تتضمن خيانة من الجاني لشقة المجنى عليه فيه<sup>(٢)</sup> .

### الفرع الثاني

#### التزوير المعنوي

✓ قلنا إن التزوير المعنوي Faux intellectuel هو الذي يقع أثناء إنشاء المحرر لابعده ، وأنه لا يترك أثراً مادياً في المحرر تدركه العين . وقد تحدثت المادة ٢١٣ ع — وهي بصدد الكلام عن التزوير في المحررات الرسمية — عن طرق التزوير المعنوي فقالت : « يعاقب أيضاً بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن موظف في مصلحة عمومية أو محكمة تخير بقصد التزوير موضوع السندات أو أحوالها في حال تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير إقرار أولى الشأن الذي كان الغرض من تحرير تلك السندات إدراجه بها أو بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها أو بجعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها » . وهي تقابل المادتين ١٤٦ ، ١٩٤٧ ع . ف .

وقد أحالت المادة ٢١٥ ع الخاصة بالمحررات العرفية على المادة ٢١٣ فيما يتعلق بطرق التزوير .  
ويبين من هذه المادة الأخيرة أن طرق التزوير المعنوي ثلاث وهي :

(١) إذ أن عقوبة المادة ٢١٥ هي الحبس مع الشغل بلا غرامة .

(٢) راجع جارسون م ٤٠٧ وجارو ج ٦ فقرة ٢٦٠٧ وما بعدها والدكتور السعيد « التزوير » ص ١٦٣ — ١٧٢ .

١ — تغيير إقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير السندات إدراجه بها .

٢ — جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة

٣ — جعل واقعة غير معترف بها فى صورة واقعة معترف بها .

أولاً : تغيير إقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير السندات إدراجه بها :

تتحقق هذه الطريقة عندما يكلف شخص بتدوين البيانات التى يطلب أولو الشأن منه تدوينها فيضير الحقيقة فيها . وقد يقع ذلك فى محرر رسمى أو عرقى ، إنما لا يتصور التزوير بهذه الطريقة فى محرر رسمى إلا من موظف عمومى ، لأنه هو صاحب الحق فى تحريره كالمحقق وكاتب الجلسة وموظف التوثيق بالنسبة للأوراق المنوط بهم تحريرها . أما فى المحررات العرفية فقد يقع التزوير بهذه الطريقة من أى شخص يوكل إليه إنشاء محرر عرقى إملأه من ذوى الشأن ، فيثبت فيه بيانات غير ما طلب إليه إثباته فيها .

ولا ينتقص من مسؤولية مرتكب التزوير بهذه الطريقة أن يدفع بأنه قام بتلاوة المحرر على أصحاب الشأن فوقعوه بعد هذه التلاوة ، أو بأنه كان فى مقدور هؤلاء الآخرين مراقبته أثناء الكتابة ، لجواز أن يكونوا لم يلتفتوا إلى التفسير الحاصل وهم ليسوا مكلفين بهذا الالتفات وذلك مالم يثبت أنهم التفتوا بالفعل للتفسير الحاصل فقبلوه ، أو أقروه ضمناً بتوقيعهم على المحرر<sup>(١)</sup> .

ويعتبر تزويراً معنوياً بتغيير إقرار أولى الشأن التفسير المتعمد فى المعنى ، يرتكبه مترجم كلف بترجمة محرر من لغة إلى أخرى<sup>(٢)</sup> .

(١) جارسون المرجع السابق فقرة ٢٩٦ .

(٢) جارسون المرجع السابق فقرة ٣٠٢ وجاروج ٤ فقرة ١٣٨١ .

واعتبرت محكمة النقض تزويراً بهذه الطريقة أيضاً تسليم دائن سند الدين إلى مدينه ليؤشر على ظهوره بما يفيد سداد جزء دفعه من الدين ، فأشتر المدين بما يفيد سداد مبلغ أكبر مما طلب إليه التأشير به ، وذلك لأن الدائن يكون قد وكل مدينه في إجراء التأشير المطلوب نيابة عنه ، ولأن تأشير المدين يكون في هذه الحالة حجة على الدائن<sup>(١)</sup> .

ثانياً : جهل واقعة مزورة في صورية واقعة صحيحة :

هو كل تقرير بالكتابة لواقعة على غير حقيقتها ، وقد يقع حال تحرير ورقة رسمية بواسطة موظف عمومي ، كما قد يقع من غير موظف إذا قرر وقائع كاذبة للموظف ، ويقع أخيراً في ورقة عرفية . وهو أوسع طرق التزوير المعنوي وأكثرها شمولاً ، بل يكاد ينفذ بذاته عن طريقة الأخرى .

واعتبرت المحاكم تزويراً بهذه الطريقة في أوراق رسمية من موظف عمومي ، أن يثبت محضر كذباً في محضر حجز أنه لم يحصد منقولات في منزل المدين<sup>(٢)</sup> ، وأن يعطى شيخ بلدة شهادة لشخص مطلوب في القرعة بأنه وحيد أبويه وهو ليس كذلك<sup>(٣)</sup> ، وأن يعطى عمدة شهادة لامرأة بأنها لا تزال بكرًا لم تتزوج لتستعين بها على قبض معاشها وهي ليست كذلك<sup>(٤)</sup> .

كما اعتبرت تزويراً في أوراق رسمية من غير موظف بهذه الطريقة تقرير المتهم كذباً للمحضر أن الشخص المطلوب إعلانه يقيم معه وتسليه

- (١) نقض ١٩٣٦/٥/١٨ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ١٧٣ ص ٦٠٣ وقريب منه نقض ١٩٣٢/١٢/٢٦ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٦٩ ص ١٠٢ .  
(٢) نقض ١٩٠٥/١٢/٩ الاستقلال س ٥ ص ٥٧ .  
(٣) نقض ١٩٣٧/١٠/٢٥ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ١٠٢ .  
(٤) استئناف ١٩٠٤/٦/١ الاستقلال س ٣ ص ٣١٠ .



الإعلان نيابة عنه ، حتى ولو لم يوقع على الإقرار الصادر منه<sup>(١)</sup> ، وادعاء متهم كذباً للمأذون أن أخته وكلته عنها في عقد زواجها فعقد الأخير الزواج بناء على ذلك<sup>(٢)</sup> والتقرير كذباً أمام المأذون بأن الزوجة خالية من الموانع الشرعية مع أنها لازالت في عصمة رجل آخر<sup>(٣)</sup> وتقديم ورقة تتضمن صورة مذكرة أحوال بعد إحداث تغيير فيها بالحذف والإضافة مع الإيهام بأنها مطابقة للأصل ، فنسخ الموظف حسن النية عباراتها في ورقة مدموغة اكتسبت الرسمية بتوقيع المأمور عليها وختمها بختمى قسم البوليس والمحافظة<sup>(٤)</sup> . وسنعرف فيما بعد أن التزوير المعنوى في ورقة رسمية لا يقع من غير موظف إلا إذا كان شريكاً لموظف عموى سواء أكان الأخير سئ النية أم حسنها .

واعتبرت تزويراً بهذه الطريقة في ورقة عرقية تحرير الدائن إيصالاً لمديته بدين غير الذى دفع المبلغ سداداً له<sup>(٥)</sup> ، وإثبات محصل شركة تجارية في دفتر القسائم الداخلية مبالغ أقل من تلك التى تسلمها بالفعل من العملاء<sup>(٦)</sup> .

ويدخل فى النوع الحالى من التزوير تحرير شهادات طبية كاذبة<sup>(٧)</sup> . كما يدخل فيه أيضاً انتحال الشخصية أو الاسم وهو يحتاج إلى بعض التفصيل .

---

(١) نقض د/ ١٩١٥/٦/١٠ الشرائع س ٢ ص ٢٩٧ ، و ١٩١٦/٧/٢٥٠ سج س ١٨ رقم ٣ ص ٥ .

(٢) جنایات الاسكندرية ١٨٩٨/٣/٢ الحقوق س ١٣ ص ٨٢ .

(٣) نقض ١٩٥٠/٤/١٠ مجموعة أحكام النقض س ٢ عدد ٣ رقم ٣٤٦ ص ٩٣٦ .

(٤) نقض ١٩٥١/٥/٨ مجموعة أحكام النقض س ٢ عدد ٣ رقم ٣٨٩ ص ١٠٦٧ .

(٥) اللبان الجزئية ١٩٢٣/٤/٢٥ المحاماة س ٤ رقم ٥٠٥ ص ٦٧٣ .

(٦) نقض ١٩٢٧/١/٤ المحاماة س ٧ رقم ٤٩١ ص ٨٦٥ .

(٧) لنا عودة إلى هذا الموضوع عند بحث صور التزوير الخفية .

### التزوير بانتحال الشخصية أو الاسم :

تقوم الواقعة المزورة هنا على تسمى المزور باسم غير اسمه الصحيح ،  
أى انتحاله شخصية غير شخصيته الحقيقية ويستوى أن يكون الاسم  
المنتحل لشخص له وجود معلوم Substitution de personnes أم لشخص  
وهى لا وجود له supposition de personnes ، ففي الحالين يتحقق  
الاتحال المعاقب عليه<sup>(١)</sup> . وهو فعل يشبه فى طبيعته النصب باتخاذ اسم  
كاذب ، ولكن يلزم فى التزوير وقوعه كتابة بينما يكفى فى النصب وقوعه  
بمجرد القول .

ويقع التزوير بهذه الطريقة مستقلاً عما عداه ، أى ولو لم يصطحب  
انتحال الشخصية الكاذبة بوضع إمضاء أو ختم مزور لها ، لأن فعل  
الاتحال منفرداً يعد جعلاً لواقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة<sup>(٢)</sup> .

وقد تقع هذه الصورة من تغيير الحقيقة من موظف عمومى أثناء  
تحريره لورقة رسمية ، كمحقق يعتمد إثبات اسم كاذب لمتهم أو لشاهد لغاية  
فى نفسه ، كما قد تقع من أحد الأفراد فى محرر عر فى كالتسمى باسم آخر  
فى تحرير عقد أو مخالصة ، وحينئذ تقرر غالباً بوضع إمضاء أو ختم مزور .

إنما الغالب فى العمل هو أن يقع انتحال الشخصية من أحد الأفراد  
فى محرر رسمى . ومن أمثلة ذلك انتحال شخصية آخر لصرف حوالة  
بريد<sup>(٣)</sup> ، أو لتأدية امتحان<sup>(٤)</sup> ، أو لتنفيذ عقوبة<sup>(٥)</sup> ، أو لعقد زواج<sup>(٦)</sup>

(١) راجع فى انتحال الاسم الوهمى نقض ١٩٣٤/١٢/٣١ مجموعة القواعد ج ٣  
رقم ٣٠٧ ص ٤٠٧ و ١٩٣٦/١/٦ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٤٢٦ ص ٥٣٦ .

(٢) نقض ١٩٤٤/٤/٢٤ قانون العقوبات مديلا ص ١٢٤ .

(٣) جنايات مصر ١٩٠٥/٤/٢٦ مج ٦ رقم ٩١ .

(٤) نقض ١٨٩٧/٢/٧ القضاء ص ٤ ص ١٩٦ .

(٥) نقض ١٩٣٩/٢/١٣ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٣٤٥ ص ٤٥٢ .

(٦) نقض ١٩١٥/٣/١٣ الشرائع ص ٢ ص ٢٢٠ .

أو لإيقاع طلاق<sup>(١)</sup> ، أو لتوقيع كشف بمعرفة الطبيب الشرعي<sup>(٢)</sup> ، أو لإعلان عريضة دعوى<sup>(٣)</sup> ، أو في شهادة تحقيق شخصية<sup>(٤)</sup> .

وقد أثار انتحال المتهم لاسم كاذب في تحقيق جنائي بعض الصعوبة ، ذلك أنه يشترط في المحرر الذي يحصل فيه تغيير الاسم أن يكون معداً لإثباته ، بينما يرى لفيف من الشراح أن محضر التحقيق معد في الأصل لإثبات الأسئلة الموجهة للمتهم وأجوبته عليها دون اسمه . كما أنه قيل إن من حق المتهم أن يدافع عن نفسه بإبداء ما يترأى له من أقوال كاذبة بما في ذلك الاسم الكاذب ، فكذب المتهم أياً كان موضعه وصورته لا عقاب عليه ، لأن حق المتهم في الدفاع أسبق من حق المجتمع في العقاب وأولى .

بيد أن غالبية الشراح تميل إلى التضييق من نطاق حق المتهم في انتحال اسم أو شخصية كاذبة في تحقيق جنائي ، وإن اختلفت في التفاصيل . ففهم من قال إنه إذا وضع المتهم توقيعاً بالاسم المنتحل ، عد مزوراً تزويراً مادياً بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة ومن ثم وجب العقاب ، أما إذا لم يوقع على المحضر ، بل أبدى الاسم المنتحل شفاهة فهو في حدود حق الدفاع عن نفسه ، ومن ثم لا محل للقول بالعقاب سواء أكان الاسم المنتحل لشخص حقيقي أم اسماً ابتدعه خياله<sup>(٥)</sup> . وذهب آخرون إلى القول بأن المتهم يعد مزوراً إذا اجتمع في انتحال الاسم شرطان معاً أولهما أن ينتحل اسماً لشخص معين بالذات ، وثانيهما أن يوقع بهذا الاسم .

(١) استئناف ٢٢/٣/١٩٠٠ الحقوق ١٥ ص ١٦٩ .

(٢) نقض ٢٧/٣/١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ١٥١ ص ٤٦١ .

(٣) نقض ٢٩/٥/١٩٤٤ ، قانون العقوبات مذيلاً ص ١٢٤ .

(٤) نقض ٢٠/١١/١٩٥١ مجموعة أحكام النقض س ٣ عدد ١ رقم ٧٥ ص ٢٠٢ .

(٥) راجع بلانش ج ٣ فقرة ١٣٤ .

أما إذا كان الإلتحال لاسم خيالى ولو وقع به ، أو كان لاسم حقيقى ولكن لم يوقع به ، فلا جريمة<sup>(١)</sup> .

وتميل أكثرية الشراح فى مصر إلى القول بأن العبرة هى بطبيعة الاسم المنتحل ، فإذا كان لشخص معين له وجود حقيقى ، وجب القول بالعقاب تأسيساً على توافر الإضرار بهذا الشخص المعين . أما إذا كان الاسم المنتحل خيالياً ، أو لم يقصد المنتحل التسمى باسم معين يعرفه فلا محل للقول بالعقاب ، لأنه وإن كان الضرر متوافراً على كل حال من الإخلال بالثقة الموضوعية فى المحررات الرسمية إلا أنه ضرر يمس حق المجتمع لاحق فرد من الأفراد ، والحق الاجتماعى ينبغى أن يتراجع أمام حق الدفاع ، وفى الحالين لأهمية مطلقاً لحصول التوقيع بالاسم المنتحل من عدمه<sup>(٢)</sup> .

وقد ترددت أحكام القضاء المصرى طويلاً بين المذاهب المختلفة ولكنها استقرت أخيراً وبشكل واضح على هذا المذهب الأخير<sup>(٣)</sup> .

ثالثاً : **جعل واقعة غير معترف بها فى صورة واقعة معترف بها :**

المقصود بهذه الطريقة إسناد اعتراف كاذب إلى متهم عن واقعة يتناولها التحقيق فى محضر رسمى ، حال تحريره . وهى ليست فى الواقع طريقة قائمة بذاتها من طرق التزوير بل إنها صورة من التزوير بتغيير إقرار أولى الشأن الذى كان الفرض من تحرير السندات إدراجه بها ، لأن الاعتراف بإقرار . ولذلك كان ورودها فى المادة ٢١٣ تزييداً لاداعى له<sup>(٤)</sup> .

(١) راجع جارو ح ٤ فقرة ١٣٧٨ .

(٢) راجع الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٣١٨ وهامش ١ ، والدكتور السعيد « التزوير » ص ٩٩ والدكتور محمود مصطفى « الخاص » فقرة ١٣٢ ص ١٢٢ .

(٣) راجع مثلاً نقض ١٤/٥/١٩٣٤ الحامدة س ١٥ رقم ٣١ ص ٦١ و ٣/١١/١٩٤٨ مجموعة القواعد رقم ٦٧٢ ص ٦٣٦ و ٧/٢/١٩١٩ قانون العقوبات مذيلاً ص ١٢٩ و ٤/٤/١٩٥٠ قانون العقوبات مذيلاً ص ١٣٤ .

(٤) عمد مشروع تعديل قانون العقوبات إلى اختزال طرق التزوير المادية والمعنوية =

## هل يقع التزوير بالترك أو الامتناع ؟

من المسلم به أن التزوير المادى لا يمكن تصور وقوعه بطريق الترك أو الامتناع أى بطريق سلبى ، لأنه بطبيعته يتطلب عملاً مادياً من نوع مارسم القانون ، وكلها أعمال إيجابية .

أما بالنسبة للتزوير المعنوى فالوضع جد مختلف ، ومن الممكن تصور وقوعه بطريق سلبى . فامتناع محرر المحضر تعمداً عن إثبات عبارات هامة وردت على لسان شاهد أو متهم ، ألا يعد من قبيل التفسير فى إقرار أولى الشأن الذى كان الفرض من تحرير المحرر إدراجه به ؟ ، وامتناع موثق العقود عن إثبات بعض عبارات العقد المملاة عليه تواطؤاً مع أحد المتعاقدين ، ألا يعد من قبيل ذلك أيضاً ؟ وامتناع مأمور التحصيل عن إثبات بعض أموال أميرية حصلها بقصد اختلاسها مع إثباته للبعض الآخر ، ألا يعد من قبيل جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة ؟

يميل شراح القانون المصرى بصفة عامة إلى الإجابة على هذه الأسئلة بالإيجاب ، والقول بأن التزوير المعنوى قد يقع بطريق سلبى كما قد يقع بطريق إيجابى ، وذلك متى ترتب على الترك المتعمد تفسير فى مؤدى المحرر ومتى توافرت له أركان التزوير الأخرى من ضرر ومن قصد جنائى <sup>(١)</sup> .

والجمع بينهما فى مادة واحدة تنس على أنه « يعد مرتكباً للتزوير فى المحررات كل من اصطنع محرراً أو غير الحقيقة فى محرر بإحدى الوسائل الآتية :

- ١ - وضع إمضاء أو ختم مزور أو تغيير إمضاء أو ختم صحيح .
- ٢ - تغيير فى كتابة المحرر أو الأرقام أو العلامات الموجودة به .
- ٣ - إتخاذ شخصية غير صحيحة .
- ٤ - الحصول بطريق المباغنة أو الغش على إمضاء أو ختم لشخص لا يعلم بمضمون المحرر .
- - ملء ورقة ممضأة أو محتومة على بياض بكتابة أو أرقام أو علامات لم يوافق عليها صاحب الإمضاء أو الختم .
- ٦ - تغيير كل أو بعض مضمون المحرر أو ظروفه حال تحريره .

(١) راجع الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٤٣٠ والدكتور السعيد « التزوير » ص ١٠١ والدكتور محمود مصطفى « الخاص » ص ١٢٢ . والأستاذ محمود إبراهيم « الخاص » ص ٢٥٦ والموسوعة ج ٢ فقرة ١٤٧ ص ٣٩٦ .

وقد أخذت محكمة النقض بذلك أيضاً فيما عرض عليها من حالات قليلة ، ومن أحقها بالذكر حالة وكيل مكتب بريد لم يثبت في الأوراق والدفاتر الخاصة بعض ما باعه من طوابع وأذون وأوراق تمغة لستر ما اختلسه من الثمن ، وذلك حالة كونه ملزماً بذلك قانوناً لإمكان مراجعة عمله ومراقبته فيه ، فاعتبرت المحكمة الواقعة تزويراً يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة<sup>(١)</sup> .

ويلاحظ في هذا الصدد أن القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية اعتبر جريمة خاصة عدم قيد صاحب الفندق أو النزل لأسماء النازلين عنده سواء أكان ذلك عن عمد أم إهمال ، وفرض لها عقوبة الجنحة ( م ٣٠ ، ٣٥ منه ) ، ولنا عودة إليها عند بحث صور التزوير المخفية .

## المبحث الثاني

### الضرر

- ١) كل جريمة يترتب عليها ضرر مباشر هو الذي يحظره القانون ويعاقب عليه . وقد يكون الضرر نتيجة لازمة مترتبة على الفعل المادى في الجريمة ولاصقة به بحيث لا يمكن فصلها عنه بحكم طبيعة الأشياء ، كما هو الحال في غالبية الجرائم كالقتل والضرب والسرقة . وقد يكون الضرر عنصراً مندرجاً في الركن المعنوى للجريمة أى في قصدها الجنائى فينظر إليه من زاوية توافر نية الجانى في الإضرار من عدمه ، كما هو الحال في جرائم تزيف المسكوكات وتزوير الأختام والتمغات والعلامات التى مرت بنا . ولكن بالنسبة لجرائم التزوير في المحررات جرى الرأى في فرنسا ومصر على اعتبار الضرر ركناً فيها قائماً بذاته ، ركناً موضوعياً متميزاً عن فعل

(١) نقض ١٩٤٣/٥/٣١ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٢٠٠ ص ٢٧٤ وراجع أيضاً

نقض ١٩٣٥/٢/٤ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٣٢٨ ص ٤١٨ .

التزوير بلا تلازم بينهما . فقد يقع التزوير في المحرر ولا يعقبه استعماله فينتفى بذلك الضرر ، وقد يقع الاستعمال بالفعل ولا يترتب عليه مع ذلك ضرر ما ، أو لا يقع ولكن يترتب عليه ضرر ، كتزوير المحررات الرسمية . كما جرى الرأي كذلك على أن الضرر في هذا النوع من الجرائم عنصر متميز عن القصد الجنائي فيها غير مندمج فيه ولا متداخل معه .<sup>(١)</sup> وربما كانت صياغة النصوص القانونية والرغبة في قصر دائرة العقاب على الأحوال التي تتحقق فيها الحكمة منه ، هي الاعتبارات التي حملت الشراح على إعطاء عنصر الضرر في جرائم تزوير المحررات أهمية خاصة بالنسبة لغيرها من الجرائم<sup>(٢)</sup> .

وسنعالج ركن الضرر على خطوات ثلاث فنبحث أنواع الضرر ، ثم ضابطه ، ثم الضرر المترتب على المحررات الباطلة والقابلة للبطلان .

## المطلب الأول

### أنواع الضرر

يمكن تعريف الضرر بأنه الإخلال بحق أو بمصلحة يحميها القانون<sup>(٣)</sup> وهو على صور متعددة ، فمنه المادى والأدبى ، والمحقق والمحتمل ، والفردى والاجتماعى ، وأية صورة منه متى تحققت تكفى لقيام الجريمة .

### أولاً : الضرر المادى والأدبى :

الضرر المادى هو الذى يصيب الذمة المالية للجنى عليه وهو الغالب

---

(١) راجع عكس ذلك Goadby : Commentary on Egyptian Criminal law ج ٢ ص ٥٧٥ ودونديه دى فابر مجلة علم الجنائى والقانون الجنائى المقارن س ١٩٣٦ ص ٧٣ ، ١٩٣٨ ص ٧٥ .

(٢) وقد استلزم مشروع تعديل قانون العقوبات صراحة أن يكون من شأن التزوير في المحرر « الإضرار بأية مصلحة عامة أو خاصة » .

(٣) راجع نقض ١٠/٢/١٩٣٦ المحاماة س ١٧ عدد ٨ ص ٨ .

في العمل ، كتزوير عقد بيع أو سند مديونية أو ورقة مخالصة . ويعتبر الضرر المادى قائماً ولو تم تزوير السند بقصد إثبات واقعة حقيقية أو لاقتضاء حق قائم ولكن متنازع عليه ، مادام من شأن ذلك الإضرار بالمجنى عليه عن طريق تسهيل الوصول إلى الحق وجعله أقل قابلية للمنازعة فيه<sup>(١)</sup> . ومن ذلك ما قضت به المحاكم من أنه يعد تزويراً اصطناعاً كشف حساب يحمل توقيعاً للمجنى عليه إثباتاً لدين متنازع فيه ولو كان الدين صحيحاً في جوهره<sup>(٢)</sup> بينما أنه لا محل للقول بتوافر الضرر إذا تم التزوير لإثبات حق صحيح ثابت غير متنازع فيه<sup>(٣)</sup> .

أما الضرر الأدبي أو المعنوي فهو الذي لا يمس الذمة المالية للمجنى عليه مباشرة ، بل يمس سمعته أو اعتباره . ومن ذلك تزوير خطاب يتضمن أموراً خادشة بكرامة من نسبت إليه ، أو تزوير خطاب تهديد ونسبته إلى شخص ما لإرساله إلى ثالث انتقاماً من زور عليه ، أو كتزوير عقد زواج بسيدة<sup>(٤)</sup> ، أو كاتحجال اسم شخص معين في تحقيق جنائي ، على نحو ما بيناه في حينه<sup>(٥)</sup> .

وأظهر صور الضرر الأدبي ما يترتب على التزوير في المحررات الرسمية من إخلال بالثقة الموضوعية فيها .

ثانياً : الضرر المعنوي والمحتمل :

يعتبر الضرر متوافراً حتى ولو كان محتملاً غير محقق ولا حال الوقوع ،

(١) بلانش ج ٣ فقرة ١٤٦ .

(٢) نقض ١٩٤١/١١/٢٤ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٣٠٨ ص ٥٨٧ ، وراجع أيضاً نقض ١٩١٤/٩/١٩ مج ٣ ص ١٦ رقم ٣ و ١٧ / ٥ / ١٩٣٧ ماحق القانون والاقتصاد س ٧ رقم ٨٧ ص ٩١ .

(٣) نقض ١٩٣٣/٥/٢٢ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ١٢٥ ص ٨٣ .

(٤) نقض ١٩١١/١٠/١٤ مج ٣ ص ١٣ رقم ٥ ص ١١ .

(٥) ص ٧٧ ، ٧٨ .



ومهما كان احتمال ضئيلاً . ويتحقق الضرر على وجه يقيني باستعمال السند المزور فعلاً ، وتنشأ حينئذ جريمة أخرى جديدة قائمة بذاتها هي جريمة الاستعمال . ويكون الضرر محتملاً على قدر احتمال استعمال السند المزور مستقبلاً ، أو بعبارة أدق على قدر احتمال استفادة الجاني منه إذا ما استعمله ، لأن الضرر وثيق الصلة بفعل الاستعمال دون التزوير .

ولذلك اعتبرت المحاكم عنصر الضرر متوافراً في تزوير سند بدين للحصول على حق غير واجب الأداء حالاً<sup>(١)</sup> ، وفي تزوير عبارات وإمضاء لشخص مجرد أن من المحتمل استعمال الورقة المذكورة للمضاهاة عند اللزوم<sup>(٢)</sup> .

والعبرة في تقدير احتمال الضرر من عدمه هي بوقت ارتكاب التزوير . فإذا كان الضرر وقتئذ محتملاً دخل الفعل في دائرة التزوير المعاقب عليه ولوجدت بعد ذلك ظروف لاحقة تنفي هذا الاحتمال . ومن ثم اعتبرت المحاكم ركن الضرر متوافراً في واقعة تغيير تاريخ استحقاق الدين ولوسدد المدين الدين قبل المطالبة به<sup>(٣)</sup> ، وفي واقعة تزوير سند رغم تنازل من أنشئ لصالحه السند المزور عن التمسك به<sup>(٤)</sup> . وقد حمل ذلك بعض الشراح على القول بتوافر ركن الضرر متى كان محتملاً وقت تزوير السند ولو عمد المزور إلى تمزيقه فيما بعد<sup>(٥)</sup> .

### ثالثاً : الضرر الفردي والاجتماعي :

الضرر الفردي أو الخاص هو الذي يصيب شخصاً أو هيئة معينة بالذات ، أما الاجتماعي أو العام فهو ما يصيب الصالح العام في مجموعه ، وجميع

(١) نقض ١٣ / ١٢ / ١٩١٩ ميج س ٢١ رقم ٢٩ .

(٢) نقض ٢ / ٦ / ١٩٢٣ المحاماة س ٤ رقم ٣٣٣ ص ٢٣٧ .

(٣) نقض ١٩ / ٦ / ١٩٣٣ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ١٤١ ص ١٩٧ .

(٤) نقض ٢٤ / ١٠ / ١٩٢٩ مجموعة القواعد ج ١ رقم ٣٠٨ ص ٣٥٦ .

(٥) جارسون المرجع السابق فقرة ١١١ وجارو ج ٤ فقرة ١٤٦٧ .

صور الضرر التي مرت بنا حتى الآن من مادية أو أدبية ، ومن محققة أو محتملة قد تكون فردية كما قد تكون اجتماعية . فتزوير صراف في قسيمة توريد لاختلاسه المبلغ المورد يترتب عليه ضرر اجتماعي وفي نفس الوقت مادي ، أما تزوير محقق في محضر تحقيق لمساعدة الجاني على الإفلات من جريمة قتل فيترتب عليه ضرر اجتماعي أدبي هو الإخلال بالثقة الموضوعة في محضره .

وأظهر ما يصيب المجتمع من جراء تزوير المحررات الرسمية هو الضرر الأدبي أو المعنوي . إذ بهم المجتمع دائماً أن يكون ما يدور في المحررات الرسمية صحيحاً وعنواناً على الحقيقة ، وأى عبث فيها يؤدي إلى الإخلال بالثقة العظمى التي يجب أن تكون محلاً لها . ولذلك فإن الفقه والقضاء متفقان على أن الإخلال بهذه الثقة كافٍ وحده لتكوين ركن الضرر في تزوير المحررات الرسمية<sup>(١)</sup> . ولذلك قضى بالإدانة في تزوير محررات رسمية كثيرة مثل عقد زواج<sup>(٢)</sup> وورقة إخلاء طرف<sup>(٣)</sup> وكشف طبي رسمي<sup>(٤)</sup> ، ودفتر تصديقات إحدى المحاكم<sup>(٥)</sup> وعريضة دعوى<sup>(٦)</sup> وتصريح سفر بتغيير رقم القطار<sup>(٧)</sup> ، رغم ما دفع به في هذه الصور وأمثالها من انتفاء الضرر المادي أو الفردي .

(١) من الأحكام الحديثة راجع ١٤ / ٥ / ١٩٣٤ رقم ١١٩٥ س ٤ في مج س ٣٥٠ عدد ٢٠١٥ و ١ / ٥ / ١٩٤٢ قانون العقوبات مديلاً ص ١٢٢ و ١٩٥٠ / ٥ / ٢٩  
قانون العقوبات مديلاً ص ١٣٠ و ٨ / ٥ / ١٩٥١ مجموعة أحكام النقض س ٢ عدد ٣  
رقم ٣٨٩ ص ١٠٦٧ و ٢٠ / ١١ / ١٩٠١ مجموعة أحكام النقض س ٣ وعدد ١ رقم ٧٥ ص ٢٠٢

(٢) نقض ٤ / ٢ / ١٩٢٤ المحاماة س ٥ ص ١٢ .

(٣) نقض ١٩ / ١٢ / ١٨٩٦ القضاء ٤ ص ٣١ .

(٤) جنايات مصر ١٩ / ٤ / ١٩٠٠ الاستقلال ٤ ص ١٣١ .

(٥) نقض ١٩ / ٦ / ١٩١٥ الشرائع ٢ عدد ٢١٧ .

(٦) نقض ٢٤ / ١ / ١٩٢٣ المحاماة ٤ عدد ٢٥١ .

(٧) نقض ١٣ / ٢ / ١٩٣٠ الموسوعة ج ٢ فقرة ١٨٠ ص ٤١٠ .

أما في المحررات العرفية فيقتضى الأمر دائماً ضرورة تحديد ماهية الضرر الناجم عنها ، وستعرض الآن لبحث ضابط ، لعله أبرز ما يستعان به في هذا التحديد .

## المطلب الثاني

### ضابط الضرر

وضع جارو ضابطاً معروفاً لتحديد الأحوال التي يصح فيها القول بالعقاب على التزوير في المحررات عموماً ، يجعله متوقفاً على قيمة المحرر في الإثبات ومرتباً بها<sup>(١)</sup> . وهو يجعل هذا القيد أو الضابط متصلاً بالركن المادى للجريمة ، أو بعبارة أدق بنوع المحرر وطبيعته ، الذي إذا وقع عليه فعل التزوير قامت الجريمة<sup>(٢)</sup> . وترى غالبية الشراح في هذا القيد ضابطاً صالحاً للاستعانة به في تحديد الأحوال التي يتوافر فيها الضرر بوصفه عنصراً مستقلاً في الجريمة . ولا يبنى على تضيير موضعه من البحث على هذا النحو اختلاف في النتائج ، بل إن دراسته مع عنصر الضرر تجعل من الأيسر تقديره وتفهم ما يبيخه الشارح من وضعه .

ويرى الشارح أن المادة ١٤٧ من قانون العقوبات الفرنسى تؤيد وجهة نظره ، فهي تنص على عقاب التزوير المعنوى في المحررات « سواء كان ذلك بتغيير إقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير تلك السندات إدراجه بها أو إثباته فيها » ، إذ أن لفظ الإثبات *Constatation* الوارد بالمادة ينطوى على قيد عام يسرى على صور التزوير المعنوية

(١) جارو ج ٤ فقرة ١٣٦ وما بعدها .

(٢) ولذلك يجد جارو من نطاق قاعدته بقيد متصل بطرق التزوير ، فيستثنى من نطاق تطبيقها التزوير باتحال الشخصية أو إخفائها باعتباره كافياً وحده لقيام الجريمة مهما كان نوع المحرر الذى وقع فيه ، وبشرط توافر القصد الجنائى . وذلك لأن اتحال الشخصية يتضمن دائماً إسناد صفة أو حالة غير صحيحة إلى صاحب الشخصية المتحالة .

والمادية معاً ، وفي المحررات الرسمية والعرفية على السواء<sup>(١)</sup> .  
وتقابل عبارة المادة ١٤٧ ع . ف عبارة وردت في المادة ٢١٣ من  
قانوننا وهي تعاقب على التزوير « بتغيير إقرار أولى الشأن الذى كان  
الغرض من تحرير تلك السندات إدراجه بها » وقد سلفت عند دراسة  
طرق التزوير المعنوى .

وسنبحث أمر هذا الضابط فى فرعين نخصصهما لماهية الضابط ثم  
لتقديره .

### الفرع الأول

#### ماهية الضابط

يقتضى الضابط الذى وضعه جارو القول بعدم قيام جريمة التزوير  
إلا إذا كان محلها محرراً معداً بحكم طبيعته أو محتوياته لإثبات أمر يمكن  
أن تترتب عليه نتائج قانونية ، أى محرر يكون صالحاً لأن يتخذ دليلاً فى  
ظرف من الظروف . أما إذا كان المحرر غير معد للإثبات ولا يصلح  
بحكم طبيعته أو محتوياته دليلاً فى أى ظرف من الظروف فلا جريمة .  
ويصلح المحرر للإثبات إذا كان من شأنه أن يولد عقيدة مغايرة للحقيقة  
عند من يقدم إليه ، ولا يشترط فيه أن يكون دليلاً كاملاً طبقاً للقانون  
المدنى ، ولا حتى مبدأ ثبوت بالكتابة بل يكفي من الوجهة الجنائية أن  
يكون له فى ظرف معين شيء من قوة الإثبات ، بأن يصلح أساساً  
لاكتساب حق أو نقله أو لإثبات حق أو حالة أو صفة قانونية .

وتقدير مدى صلاحية المحرر لإثبات واقعة قانونية ، مسألة  
موضوعية صرفة .

---

(١) هذه هي عبارة المادة ١٤٧ ع . ف . « Soit par addition ou alteration de clauses, de declarations ou de faits que ces actes avaient pour objet de recevoir et de constater. »

وهذا الضابط يوجد تقابلاً واضحاً بين الدليلين الشفوي والكتابي .  
فكما أنه لا عقاب على الكذب الشفوي إلا إذا حصل طبقاً للأوضاع  
المقررة لاعتباره دليلاً قانونياً بأن توافرت فيه أركان الشهادة الزور ،  
فكذلك لا عقاب على الكذب المكتوب إلا إذا توافرت له الأوضاع  
التي تجعل منه دليلاً قانونياً مقبولاً في إثبات شيء مما تقدم .

وقد رتب جازو على قاعدته بعض النتائج التي يمكن الاسترشاد بها في  
حل جانب من مشكلات التزوير وهي (١) :

أولاً : لاجريمة إذا لم يصلح المحرر المزور بطبيعته أساساً لاكتساب  
حق أو حالة أو صفة أو نقلها من شخص إلى آخر ، أو لإثبات شيء  
مما تقدم .

وثانياً : لاجريمة إذا حصل تغيير الحقيقة في أمر أو بيان لم يعد  
المحرر لإدراجه فيه أو إثباته به ، كما إذا وقع التغيير في بيانات جانبية  
أو إضافية لم ينشأ المحرر لها خصيصاً .

وثالثاً : لاجريمة إذا صدر المحرر من موظف غير مختص بتحريره ،  
لأنه لا قيمة له حينئذ في إثبات ما ورد به .

ورابعاً : لاجريمة إذا وقع تغيير الحقيقة في أوراق لا تصلح حجة  
على الغير بل على صاحبها فقط ، بأن كانت عرضة للفحص والتحقيق  
مثل كشف حساب أو مذكرة أو فاتورة أو ما أشبهه ، وذلك ما لم تقدم  
مستندات مزورة تأييداً لها لأنها قد تصلح في هذه الحالة الأخيرة أساساً  
للطالبة بما ورد فيها .

---

(١) راجع في هذه النتائج جازو ج ٤ فقرة ١٣٦٤ إلى ١٣٦٨ والأستاذ أحمد أمين  
المرجع السابق ص ٣٥٥ وما بعدها والدكتور السعيد « التزوير » ص ١١٥ والموسوعة  
ج ٢ فقرة ١٩٥ إلى ١٩٨ ص ٤١٦ وما بعدها والأستاذ محمود إبراهيم « الخاص »  
ص ٢٨٣ وما بعدها .

وقد وجدت هذه النظرية صدى كبيراً لها في بعض أحكام القضاء الفرنسي التي استندت عليها في القول بانعدام التزوير في سند عر في لا يحمل توقيعاً<sup>(١)</sup>، وشهادة طيبة<sup>(٢)</sup> لأنهما لا يصلحان بطبيعتهما أساساً لاكتساب حق (النتيجة الأولى). كما قضت بالبراءة في إثبات اسم والد المتوفى أو والدته على غير حقيقته في دفتر الوفيات<sup>(٣)</sup>، وعلى إثبات أن المتعاقد في عقد رسمي بالغ أو عاقل أو رشيد أو متزوج أو من أرباب الأملاك<sup>(٤)</sup>، لأن هذه المحررات غير معدة لإثبات مثل هذه البيانات المشوبة بتغيير الحقيقة (النتيجة الثانية). كما قضت بذلك في التغيير بزيادة الكمية والتمن في فواتير خاصة بأشياء موروثة أو مصنوعة<sup>(٥)</sup>، وفي زيادة المبالغ التي يستحقها محضر محكمة في كشف حساب مقدم منه<sup>(٦)</sup>، لأن هذه المحررات الأخيرة ليست حجة على الغير بل عرضة للفحص والتحصيص (النتيجة الرابعة).

كما وجدت القاعدة كذلك صدى لها واضحاً في الكثير من أحكام القضاء المصري. فمثلاً نجد أنها تقر أنه إذا كان التزوير ظاهراً بحيث لا يمكن أن يخدع أحداً، وكان فوق هذا واقعاً على جزء من أجزاء المحرر غير الجوهرية، كإضافة عبارة على عقد عديمة الجدوى ولا تزيد من قيمته في الإثبات شيئاً فلا تزوير<sup>(٧)</sup>. كما قررت أنه إذا كان التغيير الواقع في ورقة عرفية من شأنه أن يعدم ذاتية الورقة وقيمتها في الإثبات

(١) نقض فرنسي ٢٤ / ٧ / ١٨٤٩ مشار إليه في جارج ٤ فقرة ١٣٦٥

(٢) نقض فرنسي ١٨ / ٦ / ١٩٢٥ سيري ١٩٢٦ - ١ - ص ٩٢

(٣) نقض فرنسي ٢٨ / ٧ / ١٨٠٨ موسوعات دالوز « تزوير » رقم ٢٧٣ .

(٤) نقض فرنسي ٣٠ / ٤ / ١٨٤١ موسوعات دالوز « تزوير » رقم ١١٩ .

(٥) نقض فرنسي ٣١ / ٥ / ١٨٥٥ دالوز ١٨٥٥ - ١ - ص ٢٩٩

(٦) نقض فرنسي ٧ / ٩ / ١٨٦٠ موسوعات دالوز « تزوير » رقم ١٢٦ .

(٧) نقض ٣ / ١١ / ١٩٣٣ المحاماة ص ١٤ ص ٨٧ عدد ٥٢٠

فلا يصح اعتباره تزويراً<sup>(١)</sup> . وبأنه إذا توصل الدائن إلى الحصول على ورقة مخالصة صادرة منه واستبدلها بورقة أخرى بخطه هو نفسه وتوقيعه وأمضى عليها الشاهدان الموقعان على المخالصة الأولى بنفسهما فلا تكون الواقعة تزويراً ، وذلك لأن قوة الدليل المستفاد من الورقة الثانية في قوة الدليل المستفاد من الورقة الأولى بلا أدنى فرق . أما إذا كان بين المخالصتين أى فرق ولو في توقيع الشهود فالاستبدال يكون تزويراً بتشويه الدليل لإضراراً بصاحب الحق فيه<sup>(٢)</sup> .

كما قضت بالبراءة في تزوير كتاب توصية وشهادة بحسن السير والسلوك<sup>(٣)</sup> وشهادة طبية<sup>(٤)</sup> لانعدام قيمة هذه المحررات في الإثبات ، وفي انتحال المتهم لاسم كاذب في محضر التحقيق لأنه غير معد لإثبات الاسم<sup>(٥)</sup> . وفي تحرير مستخدم في شركة لفواتير مزورة بقيمة البضائع التي يخلصها لحساب الشركة والمبالغ التي يصرفها ، لأن هذه الفواتير والكشوف من صنع المستخدم وعرضه المراجعة والتحصيل<sup>(٦)</sup> بل توسعت بعض المحاكم توسعاً غير مقبول فبرأت في تزوير جانب من البيانات في دفاتر قيد المواليد والوفيات وعقود الزواج ، على نحو ما سنبينه تفصيلاً

(١) نقض ٢٧ / ٢ / ١٩٣٣ المحاماة س ١٣ عدد ٦٠٣ ص ١١٨٨

(٢) نقض ٢٢ / ٥ / ١٩٣٣ المحاماة س ١٤ عدد ٢١ ص ٤٦ .

(٣) راجع استئناف مصر ١٢ / ٢ / ١٩١٧ مج س ١٨ ص ٩٨ ، والجيزة الجزئية ٩ / ٢ / ١٩٢٤ مج س ٢٩ رقم ٣٠ ص ٦٩ .

ويتجه مشروع تعديل قانون العقوبات نحو معاقبة كل من اصطنع شهادة منسوبة إلى موظف بحسن سير شخص أو فقره أو بثبوت حالة أو ظروف تدعو إلى عطف الحكومة أو الأفراد عليه أو يكون من شأنها حصوله على مركز أو رتبة أو معونة » . كما يعاقب أيضاً كل من زور شهادة كانت صحيحة أو استعمل شهادة صحيحة ليست له مع علمه بذلك .

(٤) نقض ٢٨ / ٥ / ١٩٣١ رقم ٤٥ س ١ ق الموسوعة ج ٢ ص ٤١٧ وراجع ما سيلي عند بحث صور التزوير المخففة .

(٥) راجع ما سبق في التزوير بانتحال الشخصية ص ٧٧ .

(٦) نقض ٢٤ / ٦ / ١٩٣٥ مج س ٣٧ رقم ١٢ .

فيما بعد<sup>(١)</sup> . وعلى العموم يبدو من استقراء أحكام محاكمنا أن الكثير منها يستهدى في تحديد توافر الضرر بقاعدة جارو صراحة أو دلالة ، مستعيراً بعض عبارات الشارح ، مثل قوله إن المحرر له قوة الإثبات أو يصلح للاحتجاج به ، أو أساساً للبطالبة بالحق الوارد به ، أو أنه حجة على المجنى عليه ، أو أنه معد أو غير معد لإثبات ما جاء به ونحو ذلك من العبارات التي لا يخرج مدلولها عن رغبة الاستهداء بالفكرة الأساسية في القاعدة<sup>(٢)</sup> .

## الفرع الثاني

### تقدير الضابط

لاقت قاعدة جارو في ربط العقاب على التزوير في المحررات بقيمتها في الإثبات نجاحاً كبيراً في مبدأ الأمر وذيوعاً ملحوظاً بين جمهرة شراح القانون ، إلا أنها لم تسلم من اعتراضات جمّة وجهت إليها . فمن هذه الاعتراضات أنها تفرقة اجتهادية لا سند لها من قانون العقوبات غير عبارة في نص المادة ١٤٧ ع . ف ( تقابلها عبارة مماثلة لها في نص م ٢١٣ من قانوننا ) قاصرة على بيان طرق التزوير المعنوي في أنواع معينة من المحررات<sup>(٣)</sup> . أما بقية نصوص التزوير فتجهل التفرقة بين محررات لها قوة في إثبات الوقائع ذات الأثر القانوني وبين محررات ليست كذلك .

---

(١) عند بحث تقدير القاعدة وصور التزوير الخفيفة .

(٢) راجع مثلاً نقض ٨ / ٣ / ١٩٣٧ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٥٩ ص ٥٥ و ٢٥٠ / ٣ / ١٩٤٠ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٨٥ ص ١٥٤ و ١٣ / ٥ / ١٩٤٦ المحامدة ص ٢٧ ملحق ٢ جنائي رقم ١٠٥ ص ١٧٧

كما أخذ مشروع تعديل قانون العقوبات بهذه القاعدة إذ أنه بعد إذ بين طرق التزوير . أردف قائلا : « ولا يكون المحرر محلاً للتزوير إذا لم يكن معداً أو صالحاً لإثبات حق أو نفيه أو تفيده أو لثبوت واقعة تترتب عليها آثار قانونية أو نفيها » .

(٣) هي المحررات الرسمية والعمومية والتجارية والمصرفية .



بل إن هذه التفرقة رغم ارتباطها بنظرية الإثبات المدنية تطرح هذه النظرية الأخيرة جانباً ، وتحاول أن تضع قواعد خاصة بالمساءلة الجنائية تتضمن التوسع في نظرية الإثبات المدنية ، طبقاً لحدود موضوعية باللغة المرونة ، هي حدود صلاحية المحرر لأن يكون أساساً لرفع دعوى أو للمطالبة بحق من عدمه ، وكأنها في النهاية « تخرجنا من مجهول إلى مجهول فبعد أن كنا نسأل أنفسنا متى يكون التزوير في المحررات معاقباً عليه ، أصبحنا وقد عرضت لنا مشكلة أخرى وهي متى يكون للمحرر من قوة الإثبات ( في نظر جازو ) ما يجعله صالحاً لأن يتخذ أساساً لرفع دعوى أو للمطالبة بحق (١) » .

كما يؤخذ على الاستعانة بهذه القاعدة في تحديد الضرر أن هذا الأخير غير متصل بالضرورة بقيمة المحرر في الإثبات فقد يكون للمحرر قيمة كاملة في الإثبات ولا يبدو الضرر مع ذلك متوافراً ، ولنضرب على ذلك أمثلة منتزعة من الواقع :

— باع زيد أرضه بعقد صوري غير ناقل للملكية ، وفضلاً عن ذلك لم يسجله فبقيت له ملكية الأرض خالصة ، ولكنه عاد فزور عقد أيفيد شرائه ثانية لتلك الأرض جهلاً منه بقيمة عقده الصوري . فهذا العقد المزور يعد ولا شك دليلاً كاملاً في الإثبات ، ومع ذلك يتعذر القول بحصول ضرر للبخني عليه من تزويره وهو ما انتهت إليه بالفعل المحكمة ، فقضت بعدم العقاب لانتفاء الضرر (٢) .

— اصطنع شخص سنداً مثبتاً لدين على شخص وهي يحمل توقيعاً كاذباً ، وقدمه لآخر موهما إياه بصحته وتمكن بذلك من الحصول على مبلغ من المال من هذا الأخير . فهذا السند المزور تنبعث منه قوة الإقناع

(١) الأستاذ أحمد أمين « المرجع السابق » ص ٣٥٠ .

(٢) استئناف ٢٥ / ٢ / ١٩٠١ مج ٤ ص ٣١ .

التي تجعل منه دليلاً كافياً ، ولكن القضاء لم يعتبر الواقعة تزويراً في محرر لأن هذا السند يستحيل أن ينشأ عنه بذاته ضرر لإنسان ما ، بل اعتبرها نصباً وسيلته الإيهام بواقعة كاذبة<sup>(١)</sup> .

— اصطنع شخص سنداً عرفياً بغية الوصول إلى حق له ثابت قانوناً ، وكان هذا الحق غير متنازع عليه بل ثابتاً بشكل قاطع ، فقضى بالبراءة لاتفاء الضرر رغم قيمة المحرر في الإثبات<sup>(٢)</sup> .

كما قيل أيضاً إن الاستعانة في تحديد دائرة التزوير المعاقب عليه بضابط قيمة المحرر في الإثبات يؤدي في الكثير من الأحوال إلى تضيق تلك الدائرة تضيقاً مخلاً بمصلحة المجتمع . فإن الأخذ به حتى نهايته يستوجب القول بقصر العقاب أولاً على ما يعد تضييراً للحقيقة في محرر مثبت لحق قانوني لا لواقعة مادية صرفة ، مع أن هذه الواقعة قد يترتب عليها في النهاية حق قانوني تكون وثيقة الصلة به ، ويقصر العقاب ثانياً على ما يعد تضييراً للحقيقة فيما يصلح من المحررات للإثبات وقت نظر الدعوى لا ما قد تصلح له من باب المصادفة ونتيجة لظروف لاحقة لم تكن مرتقبة ، مع خطورة ذلك ووضوح وجه الخطر فيه . فخطاب غرامى مزور قد لا يصلح لإثبات صفة أوحق أوحالة قانونية في ظروف عادية ، ولكنه قد يصلح في ظروف أخرى غير متوقعة ، دليلاً في دعوى ثبوت نسب أو تعويض أو نحوهما .

ولذلك نجد شارحاً مثل جارسون يحاول الحد من قيد الإثبات ، بقوله بأن التزوير بتقليد الخطوط أو الإمضاءات ينبغى العقاب عليه دائماً لما ينطوى عليه من خطورة خاصة لدى الجاني . وهو تحديد يعاب عليه من جديد التحكم وانعدام السند التشريعي ، وذلك عين ما يعاب على القاعدة الأصلية<sup>(٣)</sup> .

(١) نقض ١٩٣٢ / ٥ / ٢٢ مج س ٣٣ رقم ١٨٢ ص ٣٥٢ .

(٢) نقض ١٩٣٣ / ٥ / ٢٢ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ١٢٥ ص ١٨٢ .

(٣) جارسون المرجع السابق م ١٤٧ فقرة ٢٨٤ .

ويبدو هذا القصور في العقاب في بعض صور تضيير الحقيقة في المحررات الرسمية ، ومن ذلك البيانات التي لم تعد من الأصل لإثباتها والتي ينتهي ضابط جارو إلى القول بانتفاء التزوير فيها . ومن أمثلة ذلك ما قضت به بعض المحاكم من انعدام التزوير في تضيير السن في عقود الزواج ، ولو كان ذلك لإخفاء المانع القانوني المستمد من الصغر<sup>(١)</sup> ، وهو الأمر الذي دعا المشرع إلى التدخل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ الذي رددت أحكامه م ٢٢٧ ع وهي تعاقب على التزوير في هذه الحالة بنص صريح . ومن أمثلتها أيضاً ما قضت به بعض الأحكام من انتفاء التزوير في واقعة ادعاء امرأة أنها بكر في عقد زواج ، حالة كونها في عصمة رجل آخر لأن عقد الزواج غير معد لإثبات هذه الصفة<sup>(٢)</sup> ، ومن القول بعدم العقاب على تضيير بعض البيانات في دفاتر قيد المواليد والوفيات حتى ما تعلق منها بإسناد المولود إلى والديه ، لأن ذلك أعدت له الإعلانات الشرعية لا هذه الدفاتر .

ولذلك نجد أن اتجاهاً آخر من أحكام قضائنا يميل إلى التوسع في العقاب عن طرق مختلفة :

ففيما يتعلق بالمحررات الرسمية يعاقب عن طريق التوسع في تحديد البيانات التي يجب أن يشملها المحرر والقول بأنه قد أعد لبياها جميعاً وهو ما يكفي للعقاب . ومن ذلك ما ذهب إليه قضاء النقض الأخير من أن دفاتر قيد المواليد وإن لم تكن حجة في ثبوت النسب — لأن ذلك مرجعه إلى الإعلانات الشرعية — إلا أنها معدة ، لالبيان اسم المولود وتاريخ الميلاد فحسب ، بل كذلك لبيان حقيقة الاسم المعطى للمولود والجهة التي ولد فيها وتاريخ الميلاد واسم الوالد ومحل إقامته وصناعته وجنسيته ، وأن كل

(١) مثلاً نقض ١٩٢٧/١٢/٧ المحاماة س ٨ رقم ٥١٤ ص ٨٦٠ و ١٩٣٠/٦/١٩ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٦١ س ٥٣ وراجع ماسيلي عند بحث صور التزوير المخفية .  
(٢) استئناف ١٩١٢/١/١١ مج س ١٣ ص ١٣١ .

تغيير في هذه البيانات يعد تزويراً معاقباً عليه . وذلك لأن « وجوب إثبات بيانات معينة في ورقة رسمية لاعتبارات ملحوظة شيء ، ومدى قوة الورقة في الإثبات في شأن من الشؤون شيء آخر <sup>(١)</sup> » .

ويشبه هذا القضاء ما أخذت به بعض الأحكام من الإدانة في حالة تغيير السن في عقود الزواج لإخفاء المانع القانوني المستمد من صغر السن وذلك حتى قبل صدور القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ <sup>(٢)</sup> ، وفي حالة التقرير كذباً في عقود الزواج بالخلو من الموانع الشرعية <sup>(٣)</sup> . وهذا الاتجاه الأخير يتمشى إلى حد كبير مع الأخذ بقاعدة افتراض الضرر من تغيير الحقيقة في المحررات الرسمية نتيجة الإخلال بالثقة الخاصة بالموضوعة فيها ، وهو ما يفي عن تلمس أضرار أخرى في ضوء قيمة المحرر في الإثبات كما قال بها جاور .

وفما يتعلق بالمحررات العرفية يميل هذا الاتجاه الثاني من القضاء إلى القول بإمكان البحث عن مدى تحقق الضرر أو احتمال استقلالاً كذلك عن نظرية الإثبات . ومن ذلك ما قضى به من إدانة في تزوير عقد زواج عرفي على سيدة <sup>(٤)</sup> ، لتوفر الضررين المادى والأدبى وبصرف النظر عن قيمة مثل هذا العقد في الإثبات . وأظهر من ذلك ما قضى به من إدانة متهم بالتوقيع على شكوى في حق آخر بإمضاء نسبها زوراً إلى شخص ثالث ، وقد ذهبت فيها محكمة النقض صراحة إلى القول بأن القانون لا يشترط للعقاب على التزوير أن تكون الورقة التي حصل فيها التغيير سنداً مثبتاً

---

(١) نقض ٨ / ٤ / ١٩٤٦ المحاماة س ٢٧ ملحق ٢ جئاني رقم ٧٩ ص ١٣٠ ، وراجع أيضاً نقض ٢٩ / ١ / ١٩٤٠ مج س ٤١ رقم ١٦٥ و ٢ / ٣ / ١٩٤١ مج س ٤٢ رقم ١٨٠ .

(٢) نقض ٧ / ١٢ / ١٩٢٧ المحاماة س ٨ رقم ٥١٤ ص ٨٦٠ ، و ١٩ / ٦ / ١٩٣٠ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٦١ ص ٥٣ .

(٣) نقض ٦ / ١١ / ١٩٢٤ مج س ٢٧ رقم ١٦ ص ٢٦ و ١ / ٨ / ١٩٥١ مجموعة أحكام النقض س ١٨٢ دد ٢ ص ٤٧٦ .

(٤) نقض ١٤ / ١٠ / ١٩١١ مج س ١٣ رقم ٥ .

لحق أو لصفة أو لحالة قانونية ، بل كل ما يشترطه هو أن يحصل تغيير للحقيقة بقصد العش وأن يكون هذا التغيير من شأنه أن يسبب ضرراً للغير أو احتمال ضرر (١) .

ويبدو هذا الاتجاه الثانى أكثر وضوحاً فى بعض الأحكام الحديثة عنها فى القديمة سواء فى مصر (٢) أو فى فرنسا (٣) .

وفى الواقع إن تقدير توافر الضرر من عدمه فى تزوير المحرر على ضوء قيمته فى الإثبات ، يوجب التفرقة بين فرضين : فرض ظهور الضرر ووضوحه ، وفرض غموضه وتأرجحه بين الوجود وعدمه .

فالضرر يكون ظاهراً جلياً من تغيير الحقيقة فى نوعين من المحررات ، فى المحررات الرسمية بكافة صورها وأنواعها لأن تغيير الحقيقة فيها يخل بالثقة الخاصة الموضوعية فيها وهى قاعدة أصبحت مستقرة كما بينا ، وكذلك فى المحررات العرفية التى تعترف لها القوانين المدنية والتجارية بقوة صريحة فى الإثبات كالعقود والسندات والدفاتر التجارية المنظمة ، ومن ثم ينبغى القول بالعقاب لظهور توافر الضرر .

والضرر يكون على العكس من ذلك غامضاً متأرجحاً بالنسبة لأنواع مختلفة من المحررات العرفية التى لم تعترف لها القوانين بقوة إثبات محددة ولكنها قد تصلح مع ذلك أساساً للمطالبة فى ظروف معينة باكتساب حق أو حالة أو صفة ، أو مبدأ لثبوت شئ من هذا القبيل حسب وقائع كل حالة على حدة . ومن ذلك الخطابات والفواتير والدفاتر غير النظامية وكشوف الحسابات والشكاوى والعرائض والمذكرات والشهادات الطبية وشهادات حسن السير والسلوك وفى الجملة كل ما قد يصلح فى وقت من

(١) نقض ١٩٤٣/٥/٣ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ١٧٨ ص ٢٤٥ .

(٢) راجع الدكتور السعيد « التزوير » ص ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٣) راجع دوندييه دى فابر Chronique de Jurisprudence مجلة علم الجنائى والقانون الجنائى المفاون لسنة ١٩٣٦ ص ٧١ وما بعدها .

الأوقات قرينة مقبولة في مسألة من المسائل القانونية ، وقد لا يصلح شيئاً على الإطلاق . وتقدير توافر الضرر من عدمه في هذه الحالة ، مسألة موضوعية تترك لسلطة القاضي ، وهو ما سلم به جارو كما بينا . إلا أنه كثيراً ما يبدو من المفيد بل الضروري الاستهداء بمقياس ما لتحديد الضرر ، حتى نضمن الوصول إلى حلول سوية تتفق وحكمة العقاب ، وإلا لوترك الأمر لاجتهاد القضاة تركماً كلياً بلا ضابط يضبطه لتفاوتت آراؤهم فيه تفاوتاً كبيراً ليس من مصلحة العدالة في شيء .

ولازال الضابط الذي قال به جارو معتبراً في نظر الغالبية العظمى من الشراح الضابط المنشود في وضع أساس للتزوير المعاقب عليه ، على الأقل عند غموض الضرر والتباس القول بالعقاب مع عدمه ، وذلك رغم ماوجه إليه من اعتراضات<sup>(١)</sup> .

ونلاحظ في النهاية أن العبارات التي يستعملها جارو وغيره من الشراح الذين يأخذون بضابط قيمة المحرر في الإثبات ، مثل أن المحرر قد يصلح دليلاً للإثبات في ظرف معين أو أن له شيء من قوة الإثبات ، إنما هي عبارات مرنة تتسع للعقاب على كثير من الأحوال التي لا تقضى فيها المحاكم به ، تضيقاً لدائرته لا مبرر له ، ولا ينتهي إليه بالضرورة هذا الضابط . كما نلاحظ من جهة أخرى أنه فيما يتعلق بتزوير المحررات العرفية ، انتهت الأحكام التي استهدت بقيمة المحرر في الإثبات إلى نتائج سليمة في مجموعها ولم تكن محلاً لاعتراضات رئيسية ، وقد استعرضنا جانباً منها في صدر هذا المطلب فنحيل عليه . أما فيما يتعلق بتزوير المحررات الرسمية فإن الإخلال بالثقة الخاصة الموضوعية فيها قد

(١) راجع الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٣٤٨ ، ٣٥٢ والأستاذ فتحي زغلول « التزوير » ص ٤٥ وما بعدها والموسوعة ج ٢ فقرة ١٩٠ ص ٤١٤ و فقرة ١٩٢ ص ٤١٥ والأستاذ محمود إبراهيم « الخاس » ص ٢٨٥ .

يعد وحده — في غالب الأحوال كما بينا — ضرراً يفنى بذاته عن بحث قيمتها في الإثبات .

### المطلب الثالث

#### الضرر والمحركات الباطلة والقابلة للبطلان

من الأمور التي كثيراً ما تثير التساؤل مدى تحقق أو احتمال الضرر من تزوير محرر باطل أو قابل للبطلان . وأسباب البطلان متعددة تختلف في المحركات الرسمية عنها في العرفية .

#### أولاً — البطالة في المحركات الرسمية :

ففيما يتعلق بالمحركات الرسمية يُرجع جارو بطلانها إلى ثلاثة أسباب<sup>(١)</sup> :

أولاً : عدم اختصاص الموظف المحررها بتحريرها أي كان السبب : نوع المحرر ( عدم اختصاص نوعي ) أو مكان تحريره ( عدم اختصاص محلي ) ، أو لوجود حائل قانوني يمنعه من تحريرها ، مثل صلة القربي أو نحوها .

ثانياً : عدم أهلية الموظف المحرر لهذه الأوراق كما لو كان موقوفاً عن العمل أو معزولاً منه بقرار إداري .

ثالثاً : إهمال الإجراءات التي نصت عليها القوانين واللوائح .

وأياً كان سبب البطلان فإن المحرر يظهر في غالب الأحيان كما لو كان صحيحاً غير مشوب بعيب ، لأنه يندر بين الناس من يستطيع تبين بطلان هذه المحركات ، وذلك من شأنه أن يحمل على القول بتوافر الضرر كقاعدة عامة . أما إذا كان بطلان المحرر ظاهراً لا يخدع أقل الناس خبرة ودراية بأمور المحركات الرسمية فلا محل للقول بالعقاب ، ومن ذلك نسبة صدور

× عقد زواج أو أمر إداري إلى قاضي من القضاة ، وجلي أن هذا الفرض الأخير نظري بعيد الوقوع في العمل .

وقد عرضت على محاكمنا حالات قليلة من تزوير محررات رسمية باطلة ، قضى في أغلبها بالإدانة لتوافر الضرر ، ومن ذلك تزوير عقد زواج رغم تمسك المتهم ببطلانه لإلغاء لائحة المأذونين القديمة وعدم صدور الجديدة<sup>(١)</sup> ، وفي تزوير شهادة ميلاد رغم بطلانها لإغفال بعض شروطها اللازمة لصحتها بالصيغة الرسمية<sup>(٢)</sup> ، وفي تغيير تاريخ الجلسة في ورقة إعلان بالحضور رغم بطلانها لعدم ذكر انتداب الشخص المكلف بالإعلان فيها<sup>(٣)</sup> ، وفي تزوير معنى في إعلان صورة تنفيذية من حكم رغم أنه غير مستوف للإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات<sup>(٤)</sup> .

هذا حين أن أحكاماً أخرى قضت بالبراءة ، وذلك في قضية مندوب محضر اتهم بتزوير إعلان حكم غيابي وورقة تكليف بالحضور لأنه لا اختصاص له في إعلان الأحكام ولعدم اشتغال الإعلان على البيانات المطلوبة بما ينبغي عليه بطلانه<sup>(٥)</sup> ، وفي واقعة تزوير في إعلان عن بيع عقار محكوم بنزع ملكيته ، وذلك لعدم تصديق كاتب المحكمة على إمضاء صاحب المطبعة التي طبع فيها الإعلان على إحدى نسخ الصحيفة التي نشر بها ، طبقاً لما تقتضيه اللوائح ، وهو ما يترتب عليه بطلانه<sup>(٦)</sup> .

(١) نقض ١٩١٢/٤/٢٥ مج س ١٣ رقم ١١١ .

(٢) جنابات الإسكندرية ١٩٢١/٨/٩ مج س ٢٣ رقم ٦٧ .

(٣) نقض ١٩٠٨/٢/٢٩ مج س ٩ رقم ٥٧ .

(٤) نقض ١٩٥١/١٠/٢٢ مجموعة أحكام النقض س ٣ عدد ١ رقم ٣١ ص ٨٨ .

(٥) إحالة طنطا ١٩٠٧/٢/٢٨ مج س ٨ رقم ١١٤ ، ونقض ١٩١٣/٥/٢٤ الشرائع

س ١ ص ٢١ .

(٦) نقض ١٩٢٣/٢/٢٧ مج س ٢٤ رقم ١٠٦ .



### ثانياً - البطلان في المحررات العرفية :

أما فيما يتعلق بالمحررات العرفية فهي تبطل لأسباب موضوعية أو شكلية . وأهم الأسباب الموضوعية نقص الأهلية أو انعدامها ، وفقدان ركن من أركان العقد ، ومخالفته للنظام العام أو حسن الآداب . أما الأسباب الشكلية المبطله للعقود العرفية فهي استثنائية نادرة ، إذ الأصل في العقود أنها رضائية ، والأصل في المحرر أنه وسيلة للإثبات فحسب . إنما قد يتطلب القانون استثناء وفي أحوال خاصة أن يتم المحرر العرفي على نمط معين ، مثل المادة ١٠٥ من القانون التجارى التى توجب فى تحرير الكمبيالة ذكر اليوم والشهر والسنة والمبلغ واسم الملتزم بالدفع . . . الخ وإلا كانت باطلة بوصفها كمبيالة وأصبحت سنداً عادياً (م ١٠٨) ، وكذلك المادة ١٩٠ تجارى بخصوص البيانات الواجب ذكرها فى السند الإذنى .

وقد يكون العقد العرفى باطلاً بطلاناً مطلقاً ( كما فى حالة تصرف عديم الأهلية ) ، أو نسبياً ( ويقال له حينئذ قابلاً للبطلان كما فى حالة تصرف ناقص الأهلية ) . وقد يبطل السند بوصف معين ويصح بوصف آخر ( كما فى حالة المادتين ١٠٥ ، ١٠٩ تجارى آنفتى الذكر ) . بل قد يبطل بطلاناً مطلقاً أو نسبياً ويصح الاستناد عليه مع ذلك فى إثبات واقعة غير تلك التى أراد المتعاقدان إنشاء لإثباتها فيه ، كعقد بيع يبطل باعتباره أداة لنقل الملكية لسبب من الأسباب ولكنه يعتبر سنداً بالثمن المدفوع .

ولقد تباينت الآراء فى حكم تزوير المحررات العرفية الباطلة . فمن الشراح من ذهب إلى القول بانتفاء الضرر وبالتالى جريمة التزوير ، إذا كان البطلان يلحق المحرر من مبدأ الأمر ، وبتوافره إذا كان يلحق المحرر بسبب عدم إتمام إجراءات لاحقة لإنشائه ، كتزوير عقد بيع يعقبه

امتناع أحد الطرفين أو أحد الشهود اللازمين عن التوقيع عليه<sup>(١)</sup>. ومنهم من قال بوجود التفرقة بين البطلان المطلق والنسبي ، وبعدم توافر الضرر في الأول ومن ثم بانتفاء التزوير ، وبقيام التزوير في الثاني لاحتمال الضرر .

إلا أن الرأي الذي تأخذ به جمهرة الشراح ، والذي نراه أولى بالاتباع هو أن تزوير المحرر معاقب عليه متى توافر الضرر بصرف النظر عن صحة المحرر أو بطلانه ، وعن مصدر البطلان أو نوعه ، وذلك كقاعدة عامة . إذ أن بطلان المحررات لا يتأتى إلا برفع دعوى من أولى الشأن يظل مصيرها معلقاً في كفة القدر حتى يقضى به أولاً يقضى بحسب الأحوال ، ولا أهمية في ذلك لنوع المحرر أو نوع البطلان . وإنما يمكن القول استثناءً بانتفاء الضرر إذا كان البطلان من الوضوح والجلاء بحيث لا يخدع أقل الناس خبرة ودراية بشؤون التعاقد . وهذا الفرض الأخير لا يتصور تحققه بسهولة في العمل ، لأن من يقدم على مشقة تزوير محرر ، ابتغاء مصلحة معينة ، لا بد وأن يحاول إسباغ مظهر جدى على محرره كافيًا لخداع من يسعى لخداعهم من الناس ، وهو ما يكفي بدوره للوقوع تحت طائلة العقاب .

وهذا المذهب السائد ينطوى على التوسع في أحوال العقاب ، وينتهى بترك تقدير مدى جدية المظهر الخارجي للمحرر وما يترتب عليه من ضرر ، إلى وقائع كل حالة على حدة ، باعتبار ذلك مسألة موضوعية لا قانونية<sup>(٢)</sup> . وتميل أحكام القضاء لدينا بصفة عامة إلى القول بالعقاب في تزوير المحرر العرفي الباطل متى تحقق شرط الضرر المحقق أو المحتمل ، فنجدها تقضى

(١) راجع شوفو وهبلى ج ٢ فقرة ٦٧٨ .

(٢) راجع جaro المرجع السابق ، والدكتور السعيد « التزوير » ص ١١١ والدكتور

محمود مصطفى « الخامس » فقرة ١٣٧ ص ١٢٧ والأستاذ محمود إبراهيم « الخامس » ص ١٩٢ .

بقيام التزوير حتى ولو انصب على تصرف صادر من قاصر <sup>(١)</sup> ، أو على بيع من مريض مرض الموت <sup>(٢)</sup> أو على بيع رغم ما قضى به من بطلانه وعدم نقله للملكية <sup>(٣)</sup> .

### المبحث الثالث

#### القصد الجنائي

التزوير في المحررات جريمة عمدية تتطلب لقيامها — بادی ذی بدء — توافر القصد الجنائي العام أي انصراف إرادة الجاني إلى ارتكابها مع العلم بأركانها كما يتطلبها القانون .

فينبغي أن يكون المزور عالماً أنه يغير الحقيقة ، أما إذا أثبت بيانات مفايرة لها عن جهل بها فلا تزوير . كما عليه أن يعلم أن طريقة التزوير التي سلكها معاقب عليها وهو علم مفترض لأنه علم بالقانون . كما يفترض عليه بما ترتب على فعله من ضرر سواء علم ذلك بالفعل أو لم يعلمه نتيجة جهله بالقانون أو بالوقائع <sup>(٤)</sup> ، إذ على الإنسان أن يتحمل النتائج المألوفة المترتبة على فعله والتي تتفق مع السير العادي للأمر وأن يتوقع حصولها سواء توقعها بالفعل أم لا ، وسنقابل تطبيقات جمة لهذه القاعدة العامة عند بحث رابطة السببية ، بالأخص في الجرائم التي تقع على الأشخاص . ويتطلب تزوير المحررات علاوة على ذلك توافر قصد جنائي خاص أي نية محددة ، وهو ما عبرت عنه المادة ٢١٣ « بقصد التزوير » ، والترجمة

الفرنسية لها « بقصد الغش Frauduleusement » ، فما هو ؟  
استعمل الشراح الفرنسيون تعابير مختلفة لتحديد هذا القصد الخاص ،

(١) نقص ٢٢/٠/١٨٩٤ المحاكم س ٦ ص ٤٥١ .

(٢) نقص ١٣/٤/١٩٠٧ الاستقلال س ٦ ص ٧٠ .

(٣) نقص ١/٨/١٩٠٥ الاستقلال س ٤ ص ٤١٤ .

(٤) راجع نقص ١/٥/١٩٣٣ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ١١٢ ص ٧٥ و ٢٦/

١٩٣٣/٦ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ١٤٩ ص ١٩٩ ومج س ٣٥ رقم ١ ص ١ .

فمن قائل إنه « نية الإضرار بالغير<sup>(١)</sup> » ، إلى قائل إنه « نية الإضرار بثروة الغير أو بكرامته واعتباره<sup>(٢)</sup> » ، إلى قائل إنه « نية الغش<sup>(٣)</sup> » على اعتبار أنها أكثر اتساعاً وشمولاً من نية الإضرار ، إلى قائل أخيراً إنه العلم بأن المحرر المزور سيستعمل ضد من زور عليه<sup>(٤)</sup> .

وقد استعملت طائفة من أحكام محاكمتنا معايير مماثلة لما تقدم في تعريف هذا القصد أحياناً . إلا أن غالبية شراحنا تفضل تعريف قصد التزوير بأنه « نية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله »<sup>(٥)</sup> . ويبدو أن قضاء النقض الحديث قد اعتنق هذا التعريف الأخير ، واستقر عليه بشكل واضح ، لا فرق في ذلك بين نوع وآخر من أنواع المحررات<sup>(٦)</sup> . وأساس ربط القصد الخاص في تزوير المحررات بنية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله ، هو النظر إلى جريمة التزوير من حيث علاقتها بجريمة استعمال المحررات المزورة . ففعل التزوير بحسب ماهيته لا يخرج عن كونه عملاً تحضيرياً لجريمة الاستعمال التي يتصل بها الضرر وهو

(١) شوفو وهيلي ج ٢ فقرة ٦٦٠ .

(٢) بلانش ج ٣ فقرة ١٤٧ .

(٣) جارو ج ٤ فقرة ١٣٩٠ .

(٤) جارسون م ١٤٥ — ١٤٧ فقرة ٣٩١ .

(٥) راجع الأستاذ أحمد أمين ص ٣٩٣ والدكتور السعيد « التزوير » ص ١٣٢

والدكتور محمود مصطفى « الخاص » ص ١٣٠ والأستاذ محمود إبراهيم « الخاص » ص ٢٦١ .

ويرى الدكتور القلبي أن مجرد العلم بتوافر أركان التزوير — أى القصد العام — يكفي لقيام القصد الجنائي المطلوب في تزوير المحررات ، لأن من تحصيل الحاصل اشتراط قصد الاستعمال ما دام الاستعمال مفروضاً يحكم لزوم الضرر كركن مستقل ، إذ هو الوسيلة إليه ولا يتصور حصوله إلا به . « المسؤولية » ص ١٥٦ .

(٦) راجع نقض ١٩٣٨ / ٤ / ١٩٣٨ بمجموعة القواعد ج ٤ رقم ١٩٦ ص ٢٠١ و ١ / ١ / ١٩٣٩

ج ٤ رقم ٣٢٨ ص ٤٢٤ و ١ / ٥ / ١٩٤٢ ج ٥ رقم ٣٣٤ ص ٦٠٤ و ١٣ / ٣ / ١٩٤٤ ج ٦ رقم ٣١٨ ص ٤٣٠ و ١٠ / ٤ / ١٩٤٤ ج ٦ رقم ٣٣٣ ص ٤٥٥

و ١٩٥٠ / ٢ / ٧ بمجموعة أحكام النقض س ١ رقم ١٠٣ ص ٣١٢ .

المقصود الحقيقي بالخطر ، وإلا فالتزوير مجرداً عن الاستعمال لا يترتب عليه ضرر . شأنه في ذلك شأن أفعال تزيف المسكوكات وتزوير الأختام والتمغيات والعلامات إذا ما جردت من أفعال التزويج أو الاستعمال<sup>(١)</sup> .  
وتقدير توافر القصد الجنائي بشطريه من عدمه مسألة موضوعية لا قانونية .

### استقلال القصد الجنائي عن الضرر :

يترتب على ما تقدم أن يكون القصد الجنائي في التزوير مستقلاً عن ركن الضرر ، فقد يتحقق أحدهما وينتفي الآخر . فمن يزور على آخر سنداً ظاهر البطلان لا يخدع أحداً ، بقصد استعماله فيما أعد له ، يتحقق لديه القصد الخاص وإن انتفى الضرر ، بينما أن من يزور على آخر سنداً ظاهر الإنفاق بقصد إظهار براعته في التقليد لا بقصد استعماله ينتفي لديه القصد الخاص ، وإن كان من المتصور أن يترتب عليه ضرر إذا ما وقع هذا السند المزور مثلاً في يد آخر بطريق المصادفة فاستعمله استعمالاً ضاراً

### الباعث :

متى توافر القصد الجنائي بشطريه العام والخاص فلا عبرة بعدئذ بالباعث على ارتكاب الجريمة في قيامها أو عدمه . والباعث هو الإحساس أو المصلحة التي حملت المزور على اقتراف التزوير<sup>(٢)</sup> ، فسيان أن تكون هذه المصلحة هي تحقيق كسب مادي أو الانتقام من المجنى عليه أو كسب دعوى<sup>(٣)</sup> ، وإنما قد يؤثر الباعث في العقوبة تشديداً أو تخفيفاً بوصفه ظرفاً قضائياً لا ركناً قانونياً في الجريمة .

(١) الدكتور السعيد « التزوير » ص ١٣١ .

(٢) راجع دوندييه دي فابر فقرة ١٢١ ص ٨٣ .

(٣) راجع نقض ١٠ / ٤ / ١٩٤٤ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٣٣٣ ص ٤٥٥ و ٣ / ١١ / ١٩٤٨ ج ٧ رقم ٦٧٢ ص ٦٣٦ و ٧ / ٢ / ١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ١٠٣ ص ٣١٢ و ٢٢ / ١٠ / ١٩٥١ مجموعة أحكام النقض س ٣ عدد ١ رقم ٣٥ ص ٨٣ .

## الفصل الثاني

في أنواع تزوير المحررات وعقوباتها

للتزوير الذى يقع فى المحررات أنواع رئيسية ثلاثة : —  
فهو إما تزوير يقع فى محررات رسمية من موظفين عموميين ، وقد تحدثت عنه المادتان ٢١١ ، ٢١٣ ع ، وهو جناية .  
وإما تزوير يقع فى محررات رسمية ولكن من غير موظفين عموميين وقد تحدثت عنه المادة ٢١٢ ع ، وهو جناية كذلك .  
وإما تزوير يقع فى محررات غير رسمية أى فى محررات عرفية ويستوى وقوعه من موظفين أو غير موظفين ، وتحدثت عنه المادة ٢١٥ ع وهو جنحة لا جناية .  
وسنعالج كل نوع منها فى مبحث مستقل على التوالى .

### المبحث الأول

التزوير فى المحررات الرسمية بمعرفة موظفين عموميين

تحدثت عن هذا النوع من التزوير المادتان ٢١١ ، ٢١٣ ع .. وأولاهما خاصة ببيان طرق التزوير المادى فى المحررات الرسمية وقد نصت على أن :  
« كل صاحب وظيفة عمومية ارتكب فى أثناء تأدية وظيفته تزويراً فى أحكام صادرة أو تقارير أو محاضر أو وثائق أو سجلات أو دفاتر أو غيرها من السندات والأوراق الأميرية سواء أكان ذلك بوضع إمضاءات أو اختتام مزورة .. ( إلى آخر طرق التزوير المادية التى سلف بحثها ) يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن » وهى تقابل المادة ١٤٥ ع . ف .  
أما المادة الثانية فهى خاصة ببيان طرق التزوير المعنوى فى نفس

هذا النوع من المحررات وقد نصت على أنه « يعاقب أيضاً بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل موظف في مصلحة عمومية أو محكمة غير بقصد التزوير موضوع السندات أو أحوالها في حال تحريرها المختص بوظيفته سواء أ كان ذلك بتخير إقرار أولى الشأن الذي كان الغرض من تحرير تلك السندات إدراجه بها . . . . ( إلى آخر طرق التزوير المعنوية التي سلف بيانها ) . وهي تقابل المادتين ١٤٦ ، ١٤٧ ع . ف . ويشترط لانطباق هاتين المادتين ، علاوة على تحقق الأركان العامة في التزوير ، تحقق ثلاثة أركان أو شرائط إضافية وهي :

(١) وقوع التزوير في محرر رسمي .

(٢) من موظف عمومي .

(٣) أثناء تأديته لوظيفته .

وستتناولها تباعاً .

أولاً : المحررات الرسمية : *Ecritures publiques et authentiques* :

يطلق لفظ محررات رسمية على الأوراق التي يحررها موظفون عموميون مختصون بمقتضى وظائفهم بتحريرها وإعطائها الصبغة الرسمية أو العمومية<sup>(١)</sup> . أو كما عبرت محكمة النقض هي المحررات التي يجب أن يكون تحريرها مفروضاً على الموظف العمومي بمقتضى القوانين أو اللوائح<sup>(٢)</sup> . وقد أشارت المادة ٢١١ إلى بعض المحررات الرسمية على سبيل المثال كما سلف ، ويقسمها الشراح إلى أربعة أنواع وهي<sup>(٣)</sup> : —

(١) المحررات السياسية : *Actes politiques* :

هي التي تصدر من السلطات الرئيسية التشريعية كانت أو تنفيذية ،

(١) جaro ج ٤ فقرة ١٤١٠ .

(٢) نقض ١٩٣٥/٢/٤ مجموعة الفوائد ج ٣ رقم ٣٢٩ ص ٤٢١ .

وراجع نقض ١٩٥١/١٢/١٧ مجموعة أحكام النقض ص ٣ عدد ١٥٥ رقم ١١٥ ص ٢٩٧ .

(٣) راجع جaro ج ٤ فقرة ١٤١١ وجارسون المرجع السابق فقرة ٤٦١ وشوفو

وهيلي ج ٢ فقرة ٦٧٧ .

ومن أمثلتها القوانين والمراسيم والمعاهدات ويدخل بعضها في حكم المادة ٢٠٦ التي سلف الكلام فيها ، ولا صعوبة في الأمر إذ العقوبة واحدة في الحالين .

#### (ب) المحررات القضائية : Actes judiciaires

هى التى تقوم بتحريرها السلطات القضائية المختلفة وأعوانها ومن أمثلتها محضر الجلسة<sup>(١)</sup> وأعمال الخبير<sup>(٢)</sup> ومحضر ضبط الواقعة<sup>(٣)</sup> وصحيفة افتتاح الدعوى<sup>(٤)</sup> وأوراق المحضرين<sup>(٥)</sup> ودقتر التصديق على الإمضاءات والأختام بالمحاكم<sup>(٦)</sup> ، وفى الجملة كافة المحررات التى تتصل بمباشرة القضاء لوظيفته .

#### (ج) المحررات الإدارية : Actes administratifs

هى التى تقوم بتحريرها الجهات والمصالح الإدارية المختلفة سواء منها المركزية أو غير المركزية ، وهى أكثر الأنواع شيوعاً فى العمل ، إذ ما من جهة حكومية إلا ولها محرراتها الكثيرة الخاصة بها . وقد قضى بأنه يعتبر محررات رسمية من النوع الحالى شهادة الميلاد<sup>(٧)</sup> والوفاة<sup>(٨)</sup> وحوالة البوسنة ودقتر تسليم الحوالات<sup>(٩)</sup> ودفاتر صندوق التوفير<sup>(١٠)</sup> وإذن

(١) نقض ١٩٣٨/٦/٢٠ ملحق القانون والاقتصاد س ١٨ رقم ١٤٦ ص ٢١٨ -

(٢) استئناف ١١ / ١٠ / ١٨٩٩ مج س ١ ص ٢١ .

(٣) نقض ٣ / ٥ / ١٩١٣ مج س ١٤ ص ١٩٢ .

(٤) نقض ٢٩ / ٥ / ١٩٤٤ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٣٥٨ ص ٤٩٣ .

(٥) نقض ٢ / ١٢ / ١٩٠٥ الاستقلال س ٥ ص ٥٧ .

(٦) نقض ١ / ٤ / ١٩٠٥ مج س ٦ رقم ٨٥ .

(٧) نقض ١٩ / ٤ / ١٩١٣ مج س ١٤ رقم ١٠٠ .

(٨) نقض ١٣ / ٥ / ١٩٣٥ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٣٧٤ ص ٤٧٣ .

(٩) نقض ٢٢ / ٥ / ١٩٣٠ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٤٥ ص ٣٨ .

(١٠) نقض ١ / ٥ / ١٩٣٠ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣٧ ص ٣١ .



البريد<sup>(١)</sup> ودفاتر الانتخاب<sup>(٢)</sup> والأحوال<sup>(٣)</sup> ورخصة القيادة<sup>(٤)</sup> وعقد الزواج<sup>(٥)</sup> وأوراق تحقيق الشخصية<sup>(٦)</sup> ودفتر السجن<sup>(٧)</sup> وأوراق الامتحانات<sup>(٨)</sup> وتذاكر السفر بسكك حديد الحكومة<sup>(٩)</sup> واستمارة حصر زراعه القطن ومحضر المقاس (ق رقم ٦١ س ١٩٤١)<sup>(١٠)</sup> . ومحركات مجالس المديریات<sup>(١١)</sup> والمجالس البلدية<sup>(١٢)</sup> ومحاضر حصر التركت المحررة بمعرفة المختصين<sup>(١٣)</sup> (مثل مأمور الضرائب أو معاون الإدارة) . بينما رفضت المحاكم أن تعتبر محركات رسمية محضر حصر التركة المحرر بمعرفة العمدة<sup>(١٤)</sup> ودفتر نقاشي الأختام<sup>(١٥)</sup> واستمارات

(١) نقض ٢٤ / ١١ / ١٩٤٧ الحماة س ٢٨ رقم ٣٣٨ ص ٩٢٢ .

(٢) استئناف ٤ / ٧ / ١٨٩٩ القضاء س ٦ ص ٣٤٦ .

(٣) نقض ١ / ١٢ / ١٩٤١ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٣١٦ ص ٥٩٣ .

(٤) نقض ٢٩ / ٥ / ١٩٥١ مجموعة أحكام القضاء س ٢ عدد ٣ رقم ٤٣٣

ص ١١٨٥ .

(٥) نقض ١٠ / ٤ / ١٩٥١ مجموعة أحكام القضاء س ٢ عدد ٣ رقم ٣٤٦ ص ٩٣٦ ، وباستثناء التغيير في السن الذي له حكم خاص سنعرفه عند بحث صور التزوير المخفية .

(٦) نقض ١٣ / ٥ / ١٩٤٦ المحاماة س ٢٧ ملحق ٢ جنائي رقم ١٠٥ ص ١٧٧ .

وقد جمل مشروع تعديل قانون العقوبات من التزوير في صحائف قلم السوابق موضوعاً لنصوص خاصة اقتداء بالقانون الفرنسي فنص على أن « كل من انتحل اسماً في ظروف أدت أو كان من شأنها أن تؤدي إلى قيد حكم في صحيفة قلم السوابق لشخص آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه » ويعاقب بنفس العقوبة « كل من حصل لنفسه باتخاذ اسم كاذباً أو صفة كاذبة على مستخرج من صحيفة شخص آخر » .

(٧) نقض ٢٩ / ١٢ / ١٨٩٦ القضاء س ٤ ص ٩٤ :

(٧) نقض ٧ / ٢ / ١٨٩٧ القضاء س ٤ ص ١٩٦ .

(٩) نقض ٣ / ١٢ / ١٩٤٥ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٥٢٣ ص ٦٥٩ .

(١٠) نقض ١٩ / ٥ / ١٩٤٧ مجموعة عاصم كتاب ١ رقم ٦٩ ص ١٤٤ .

(١١) نقض ٢١ / ٨ / ١٩١٦ مج س ١٨ رقم ٤ ص ١٧ .

(١٢) نقض ٦ / ٦ / ١٩٣٢ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣٥٨ ص ٥٨٣ .

(١٣) نقض ٥ / ١٠ / ١٩٢٦ مج س ٢٧ رقم ٨٧ ص ١٣٣ .

(١٤) جبايات بي سويف ٦ / ٢ / ١٩١٧ مجموعة حمدي السيد رقم ١٦٩ ص ٣٣ . قارن

نقض ٩ / ١١ / ١٩١٨ مج س ٢٠ رقم ٤٨ .

(١٥) نقض ٢٧ / ٩ / ١٩١١ مج س ١٣ رقم ٤ .

بنك التسليف الزراعي<sup>(١)</sup> . وشهادة الوفاة المحررة بمعرفة الخانوق<sup>(٢)</sup> .  
بل اعتبرتها جميعها محررات عرفية لأن تحريرها لم يكن مفروضاً بحكم  
القوانين أو اللوائح .

(٥) المحررات التي يقوم بتحريرها الموظفون ومن في حكمهم : Actes notariés  
ومثلها العقود التي يحررها موثقو مصلحة الشهر العقاري وعقود  
الزواج<sup>(٣)</sup> وإشهادات الطلاق<sup>(٤)</sup> التي يحررها المأذونون وعقد الخطبة  
الذي يحرره القسيس<sup>(٥)</sup> .

وأغلب المحررات الرسمية يقوم الموظف المختص بتحرير جميع  
أجزائها بنفسه ، إلا أن من المحررات ما تتم كتابة أجزاء منها بمعرفة  
الموظف المختص وباقي الأجزاء بمعرفة شخص غير موظف . والقاعدة  
هي أن الأجزاء التي يحررها الموظف تعتبر محررات رسمية دون الأجزاء  
الأخرى التي تظل محررات عرفية ، وذلك إلا إذا كان من عمل الموظف  
العمومي مراجعة جميع أجزاء المحرر وبياناته — حتى منها ما لم يحررها  
بنفسه — والتأشير باعتمادها أو بما يفيد مراجعتها ، فيصبح المحرر كله  
رسمياً حينئذ<sup>(٦)</sup> .

ومن المحررات ما يتم تحريره كله بمعرفة شخص غير موظف ، أي  
ينشأ عرفياً ولكن يقدم إلى موظف عمومي مختص بالتوقيع عليه  
والتصرف فيه بنفسه طبقاً لما تقضى به القوانين أو اللوائح . والقاعدة

(١) نقض ١٩٤٩/٤/٢٦ قانون العقوبات مديلاً ١٢٩ .

(٢) نقض ١٩١٠/٤/٢٠٢ مج س ١١ رقم ١٠٢ . قارن نقض ١٩٠٧/٦/٢٩

مج س ٩ رقم ٦ .

(٣) نقض ١٩٣٤/٥/١٤ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٢٥٠ ص ٣٢٩ .

(٤) نقض ١٩١٦/٧/٢٥ مج س ١٨ رقم ٣ .

(٥) جنايات أسيموط ١٩٢٤/٤/١٥ المحاماة س ٤ رقم ٥٧٣ ص ٧٤٩ .

(٦) نقض ١٩٤١/١٢/٢٢ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٣٣١ ص ٦٠٢ .

أن هذه المحررات تصبح رسمية بعد التوقيع عليها أو التصرف فيها ، وتنسحب الصبغة الرسمية إلى جميع الإجراءات السابقة. ومن ذلك ما قضى به من أن عريضة الدعوى وإن كانت تبدأ ورقة عرفية إلا أنها تصبح رسمية بعد تقدير الرسم عليها والتأشير بذلك في هامشها من الموظف المختص ودفع الرسم بالفعل<sup>(١)</sup>، ومن باب أولى بإعلانها إلى المدعى عليه<sup>(٢)</sup>. ومن أن عقد البيع العرفي يصبح محرراً رسمياً بعد مراجعته من المساحة واعتماده منها ، لأن هذا الاعتماد يعتبر منصباً على جميع البيانات التي من شأن الموظف المختص مراجعتها وإقرارها<sup>(٣)</sup>. كما قضى بأن بوليصة شحن البضائع تظل عرفية حتى يراجعها ويوقع عليها الموظف المختص<sup>(٤)</sup>، وكذلك استمارة السلفيات الزراعية حتى توقع عليها اللجنة القروية بما يفيد صحة بياناتها<sup>(٥)</sup>، والشهادة الإدارية بوفاة شخص قبل سنة ١٩٢٤ لتقديمها للتسجيل ، حتى يوقع عليها العمدة والشيخ<sup>(٦)</sup>.

والقاعدة أن المحرر يعتبر رسمياً سواء أ كان يمكن إثبات عكس ماورده ، أم كان لا يمكن ذلك إلا بالالتجاء إلى طرق الطعن بالتزوير التي نصت عليها المواد ٢٨١ إلى ٢٩١ من قانون المرافعات ، لأن رسمية المحرر شيء ومدى حجتيته في الإثبات شيء آخر . ولذلك قضى بأن التزوير في أى جزء من أجزاء حوالة أو إذن بريد ، يعتبر تزويراً في ورقة رسمية سواء أوقع على الجزء الذى يحمره موظف البريد أم الذى يحمره المرسل إليه عند الصرف ، طالما أن الموظف مكلف بالتوقيع

(١) نقض ١٩٣٤/٦/٤ المحاماة س ١٥ عدد ٥٠ ص ١٠٢ .

(٢) نقض ١٩٣٥/١٢/٢ مج س ٣٧ عدد ٥٣ ص ١٣٩ ، ١٩٣٨/٤/١٨ مجموعة

القواعد ج ٤ رقم ٢٠٧ ص ٢١٩ .

(٣) نقض ١٩٤١/١٢/٢٢ قانون العقوبات مذلاً ص ١٢١ .

(٤) نقض ١٩٣٧/٣/١ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٥٢ ص ٥١ .

(٥) نقض ١٩٣٢/١/٤ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣١٠ ص ٣٨٤ .

(٦) نقض ١٩٤١/٥/١٩ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٢٦٢ ص ٥١٣ .

حتى على هذا الجزء الأخير بإمضائه وبختم المصلحة بما يفيد التحقق من شخصية المرسل إليه<sup>(١)</sup> وذلك رغم الفارق بين الجزئين في قوة الدليل . وتطبيقاً لذلك يعتبر محضر جمع الاستدلالات الذي يحرره مأمور الضبطية القضائية محرراً رسمياً<sup>(٢)</sup> ، رغم أنه من الجائز إثبات عكس ماورد به بكافة الطرق ، وبغير الطعن بالتزوير .

والقاعدة كذلك أن وصف المحرر الرسمي ينصرف إلى نفس المحرر الأصلي ، كما ينصرف إلى أية صورة منه توصف بأنها مطابقة للأصل<sup>(٣)</sup> . وغنى عن القول أن اصطناع محرر تقليداً لمحرر رسمي وإعطاءه مظهره بنسبته زوراً إلى الموظف المختص بتحريره ، كاصطناع شهادة ميلاد<sup>(٤)</sup> . أو حكم أو إعلان شاهد<sup>(٥)</sup> على هذا النحو يعد تزويراً في محرر رسمي<sup>(٦)</sup> وسبق أن بينا عند بحث ركن الضرر كيف أنه يجب أن يكون المحرر معداً لإثبات البيانات المغايرة للحقيقة والواردة به ، فإذا لم يكن معداً لذلك فلا تزوير .

#### المحررات الرسمية الأجنبية :

تميل غالبية الشراح إلى القول بأن المحررات الرسمية الأجنبية تعتبر في مصر محررات رسمية ، مادام معترفاً لها في بلادها بهذه الصفة ، وقد حكم بذلك في تزوير دبلوم طب ونسبته زوراً إلى إحدى الجامعات البلجيكية<sup>(٧)</sup> .

(١) نقض ١٩٣٠/٥/٢٢ مج س ٣١ رقم ٨٠ ص ٢١٦ و ١٩٤٨/١١/٢٢ رقم ١١٩٧ س ١٨ ق .

(٢) نقض ١٩٥١/١١/٦ مجموعة أحكام النقض س ٣ عدد ١ رقم ٥٧ ص ١٥٥ .

(٣) نقض ١٩٤٣/١٠/٢٥ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٢٤٧ ص ٣٢٦ .

(٤) نقض ١٩٥١/١٢/٢٤ مجموعة أحكام النقض س ٣ عدد ١ رقم ١٢٠ ص ٣١١ .

(٥) نقض ١٩٤٧/١٢/١ مجموعة عاصم كتاب ٢ ص ٢٣٨ و ١٩٥٠/١١/٢٨ مجموعة أحكام النقض س ٢ عدد ١ رقم ١٠٢ ص ٢٧٣ .

(٦) راجع ما سبق عند الكلام في التزوير بالاصطناع وبالتقليد .

(٧) نقض ١٩٢٩/١٧/١٧ مج س ٣٠ رقم ٤٧ ص ١١٤ ، ولو أن هذا الحكم لا يدل على رأى محكمة النقض لأن التهم لم يعترض على الوصف الذي أعطته النيابة للواقعة وهو التزوير في محرر رسمي .

ولكننا نرى حائلاً دون قبول الرأي المتقدم<sup>(١)</sup> أن تقليد أختام الحكومات الأجنبية أو استعمالها يعتبر في مصر تقليداً أو استعمالاً لأختام غير حكومية مما يخضع لحكم المادة ٢٠٨ ع لا المادة ٢٠٦ كما سلف ، وكذلك الاستحصال على الصحيح منها بغير حق واستعماله استعمالاً ضاراً يخضع لحكم م ٢٠٩ لا ٢٠٧<sup>(٢)</sup>. وجلى أنه إذا كان من المسلم به أن الجرائم المتعلقة بأختام الحكومات الأجنبية — ومن بينها جريمة الاستعمال — تعد جنحاً ، فإنه يكون من المتعذر القول بأن استعمال نفس هذه الأختام في تزوير محررات منسوبة للحكومات الأجنبية التي تملكها يعد جنابة تزوير في محررات رسمية ، إذ لا استعمال آخر لهذه الأختام إلا في تزوير هذه المحررات الأخيرة . أو بعبارة أخرى أن التلازم واضح بين تزوير المحررات الرسمية وبين تقليد الأختام التي تحملها أو استعمالها ، وهذا التلازم يحول دون القول بأن المحررات الرسمية الأجنبية تعد في مصر محررات رسمية ، مع أن القانون يعامل الأختام التي تحملها معاملة الأختام غير الحكومية ولا الرسمية سواء فيما يتعلق بتقليدها أو استعمالها .

يؤيد ذلك أيضاً أن تزوير أوراق النقد التي تصدرها الحكومات الأجنبية يعتبر في مصر تزويراً في أوراق عرقية لا رسمية بإجماع الآراء (م ٢١٥ لا ٢١٢ ولا ٢٠٦ ع)<sup>(٣)</sup> مع أنها تحوى جميع الخصائص التي كانت تتيح اعتبارها أوراقاً رسمية لو أن القانون بوضعه الحال كان يسمح باعتبار المحررات الرسمية في بلادها رسمية في مصر كذلك .

---

(١) ومن أنصاره الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٤٠٩ ، والدكتور السعيد « التزوير » ص ١٤٨ والأستاذ محمود إبراهيم « الخامس » ص ٣١٤ .

(٢) راجع ص ٤٨ عن تقليد أختام الحكومات الأجنبية و ص ٥٢ عن الاستحصال على الصحيح منها واستعماله استعمالاً ضاراً ، والمراجع آفة الذكر وكلها على اتفاق في أن الجرائم المتعلقة بأختام وعلامات الحكومات الأجنبية تعد في مصر جنحاً تخضع للمادتين ٢٠٨ ، ٢٠٩ ع لا جنابات تخضع للمادتين ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٣) راجع ما سبق ص ٣٦ .

هذه الاعتبارات تحملنا على تفضيل القول بأن تزوير المحررات الرسمية الأجنبية يعتبر عندنا — حسب الوضع الحالي للنصوص — تزويراً في أوراق عرقية لا رسمية<sup>(١)</sup>. وهو ما أخذ به القضاء في واقعة تزوير باصطناع مذكرة شحن بضاعة وشهادات جمركية ، بوضع اختتام قنصلية أمريكا عليها وامضاءات منسوبة زوراً إلى القنصل ونائب القنصل ، وكانت النيابة العمومية قد قيدت الواقعة بوصفها تزويراً في محرر عرقي واستعماله فحكم على المتهمين بالإدانة بهذا الوصف ، ثم رفضت محكمة النقض الطعن في الحكم<sup>(٢)</sup>.

والفصل فيما إذا كان المحرر المزور يعد رسمياً من عدمه فصل في مسألة قانونية لا موضوعية فهو يخضع لرقابة النقض .

#### ثانياً : الموظف العمومي :

يشترط أيضاً لانطباق المادة ٢١١ أو ٢١٣ ع وقوع التزوير من موظف عمومي ، وهو كل شخص مكلف من قبل السلطة العامة بتحرير أوراق معينة — بصفة دائمة أو مؤقتة — وإعطائها الصبغة الرسمية<sup>(٣)</sup>. ويدخل في عداد الموظفين العموميين موظفو الوزارات والمصالح المختلفة ، سواء أكانوا قضائيين أم إداريين أم كتابيين أم غيرهم من الموظفين الفنيين وغير الفنيين ، التابعين للجهات الحكومية المختلفة

(١) ومن هذا الرأي الدكتور محمود مصطفى « الخامس » فقرة ١٤٤ ص ١٣٦ .  
وقلنا حسب الوضع الحالي للنصوص لأن مشروع تعديل قانون العقوبات قرر — بنص صريح — أنه تسرى أحكام تزوير المحررات الرسمية واستعمالها على المحررات الرسمية الأجنبية .  
ولكن يعاب عليه أنه لم يعمم هذا الحكم على تزوير الاختتام الرسمية الأجنبية في مصر واستعمالها حتى لا يكون هناك تضارب بين النصوص .

(٢) نقض ١٩٣١/٤/٥ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٢٣٢ ص ٢٨٤ ، وهذا الحكم لا يدل بدوره على رأي محكمة النقض في الأمر الذي نحن بصدده لأن الواقعة وصفت من مبدأ الأمر بأنها تزوير في محرر عرقي لا رسمي ولم يكن من مصلحة المتهم القول بغير ذلك .

(٣) جارو ج ٤ فقرة ١٤١٧ .

المركزية وغير المركزية ، كمجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية على اختلاف أنواعهم ودرجاتهم حتى من كان منهم خارجاً عن هيئة العمل كالعمال باليومية<sup>(١)</sup> ، أو من كان منهم لا يتقاضى أجراً بالمرة كالعمد والمشايخ .

كما يلحق بالموظفين العموميين كل شخص كلف بأداء خدمة عمومية معينة تقتضى أن تمنحه الحكومة جزءاً من سلطاتها . ولذلك اعتبرت المحاكم موظفاً عمومياً في هذا المعنى كاتب المجلس الملي<sup>(٢)</sup> والقسيس<sup>(٣)</sup> ووكيل البطريركخانه<sup>(٤)</sup> ، كل منهم فيما يتعلق بمحررات الخطبة والزواج والطلاق بالنسبة للطوائف المنوط به تحرير أوراقها بحكم القوانين أو اللوائح .  
وتعتبر صفة الموظف العمومي في التزوير ركناً من أركان جريمة التزوير في محررات رسمية لا مجرد ظرف مشدد لجريمة التزوير العادية طبقاً للرأى الغالب<sup>(٥)</sup> .

### ثالثاً : وقوع التزوير أثناء تأدية الموظف لأعمال وظيفته :

يشترط أخيراً لا كتمال أركان جنايتي المادتين ٢١١ ، ٢١٣ ع ، وقوع التزوير في المحررات بوساطة الموظف « أثناء تأديته وظيفته » كما نصت م ٢١١ ، أو « في حال تحريرها المختص بوظيفته » كما نصت م ٢١٣ . فلا تتحقق أية من الجنايتين إذا ارتكب الموظف تزويراً في محرر يدخل تحريره في اختصاص موظف آخر ولا علاقة له بأعمال وظيفته . أو إذا ارتكبه قبل تسلم أعمال وظيفته ، مثلاً قبل حلف اليمين لمن يتطلب

(١) استئناف ١٩٠٠/٣/١ مج س ١ ص ٢٧٩ .

(٢) نقض ١٩٢٤/٢/٤ المحاماة س ٤ رقم ٦٩٢ ص ٩١٠ .

(٣) جبايات أسبوط ١٩٢٤/٤/١٥ المحاماة س ٤ رقم ٥٧٣ ص ٧٤٩ .

(٤) استئناف ١٩٠٣/٦/٧ الحقوق س ١٨ ص ٢٦٧ .

(٥) راجع الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٤١٥ ، والدكتور المعيد « التزوير »

ص ١٥١ والموسوعة ج ٢ فقرة ٣٦٢ ص ٥١٨ .

منهم القانون ذلك<sup>(١)</sup> ، وكذلك إذا كان معزولاً أو موقوفاً وهو لا يعلم بذلك .

وينبنى على تحرير الورقة الرسمية بواسطة موظف غير المنوط به تحريرها بطلانها ، وبطلان الأوراق لا يحول دون القول بالعقاب مادام غير ظاهر ظهوراً تاماً كما سلف . ولكن يجب حينئذ العقاب على التزوير طبقاً لنص المادة ٢١٢ ع ، بوصفه تزويراً في ورقة رسمية صادراً من « شخص ليس من أرباب الوظائف العمومية » على حد تعبير المادة .

#### العقوبة :

إذا توافرت أركان جريمة التزوير في محرر رسمي من موظف عمومي أثناء تأديته لأعمال وظيفته كانت الواقعة جنائية دائماً ، عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، ويستوى أن يقع التزوير بطريقة مادية ( م ٢١١ ) أو معنوية ( م ٢١٣ ) .

#### المبحث الثاني

التزوير في المحررات الرسمية من غير موظفين عموميين

نصت م ٢١٢ ع على أن « كل شخص ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويراً مما هو مبين في المادة السابقة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن مدة أكثرها عشر سنين » . وهي تقابل المادة ١٤٧ ع . ف .

وجناية هذه المادة تتطلب لقيامها تحقق الأركان العامة للتزوير كما مررت بنا ، وتتطلب أيضاً ركنين إضافيين هما :

١ — وقوع التزوير في محرر رسمي

٢ — وقوعه بطريقة مادية لا معنوية وهو ما يستفاد من إحالة المادة ٢١٢ على المادة السابقة عليها القاصرة على بيان طرق التزوير المادية .

---

(١) راجع جارسون المرجع السابق فقرة ٦٦٧ .



### أولاً : وقوع التزوير في محرر رسمي :

سبق الكلام في ماهية المحررات الرسمية في المبحث السابق بما يفني عن العودة إليها من جديد<sup>(١)</sup> .

### ثانياً : وقوع التزوير بطريقة مادية لا معنوية :

عرفنا أن طرق التزوير المادى خمس وهى وضع امضاءات أو اختتام مزورة ، وتغيير المحررات أو الاختتام أو الإمضاءات أو زيادة الكلمات ، ووضع أسماء أشخاص آخرين مزورة ( م ٢١١ ) ، ثم طريقتا التقليد ( م ٢٠٦ ) والاصطناع ( م ٢١٧ ) ، وتعتبر أحكامهما مكملّة لطرق التزوير المادى المبينة في المادة ٢١١ .

فمثلاً يتحقق الفعل المادى في الجناية الحالية بتغيير الحقيقة في شهادة أو خطاب رسمي صحيح بالحذف فيه أو بالإضافة أو بالتعديل ، أو بالتزوير في الإمضاءات والخطوط وتقليدها ، أو باصطناع محرر يشبه المحرر الرسمي ، مع نسبته كذباً إلى الموظف المختص بإصداره . . . وهكذا .  
إنما لا يمكن أن يتحقق فعل التزوير فيها بطريقة معنوية . إذ أن هذا الأخير لا يقع إلا من الموظف العمومى أثناء إنشاء المحرر ؛ فلا يتصور وقوعه من غير موظف ، اللهم إلا إذا كان شريكاً لموظف عمومى يكون الفاعل الأصلي له . وتطبق حينئذ القواعد العامة للاشتراك فيكون غير الموظف شريكاً للموظف في جناية المادة ٢١٣ ع لا مرتكباً لجناية المادة ٢١٢ . وإذا كان الموظف العمومى حسن النية فجهل أن ما يملئ عليه من بيانات مغاير للحقيقة ، فإن ذلك يحول دون مساءلته هو عن الجريمة ، ولكن لا يحول دون مساءلة الشريك سىء النية تطبيقاً لقاعدة المادة ٤٢ ع من أنه « إذا كان فاعل الجريمة غير مقاب لعدم وجود القصد

amateur  
provisi  
Limon  
est accor  
Monsieur  
Abusand

الجنائي .. وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانوناً ،  
وغنى عن القول أنه إذا توافر القصد الجنائي لدى الاثنين معاً ،  
الموظف وغير الموظف ، وجبت مساءلتهما معاً بمقتضى المادة ٢١٣ ع ،  
أولهما بوصفه فاعلاً أصلياً وثانيهما بوصفه شريكاً له بالتحريض أو الاتفاق  
أو المساعدة ( م ٤٠ ، ٤١ ) حسبما تدل عليه وقائع الدعوى ، وعلى هذا  
اضطرت أحكام المحاكم<sup>(١)</sup> .

#### العقوبة :

إذا تحققت أركان التزوير في محررات رسمية من أحد الأفراد كانت  
الواقعة جنائية دائماً ، ولكن عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن  
مدة أكثرها عشر سنوات ، أى أقل من عقوبة التزوير في هذه المحررات  
إذا وقع من موظف عمومي ، إذ تكون العقوبة في هذه الحالة الأخيرة  
الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، وحدهما الأقصى خمس عشرة سنة .  
ويترتب على ما تقدم أن من يرتكب من الأفراد تزويراً مادياً في محرر  
رسمي بوصفه فاعلاً أصلياً تكون عقوبته أقل من يرتكبه بوصفه شريكاً  
لموظف عمومي ، لأن القاعدة هي أن من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها  
( م ٤٤١ ) . واشتراك أحد الأفراد مع موظف عمومي في ارتكاب تزوير  
في محرر رسمي متصور وقوعه سواء أوقع الفعل الأصلي من الموظف  
العمومي بطريقة مادية أم مضموية . إنما الذي لا يتصور وقوعه إلا بطريقة  
مادية فحسب هو وقوع التزوير في محرر رسمي بيد أحد الأفراد العاديين ،  
وهي الصورة الوحيدة التي تصلح نطاقاً لتطبيق المادة ٢١٢ بعقوبتها المخففة<sup>(٢)</sup> .

(١) راجع مثلاً نقض ١٨٩٨/٦/١١ القضاء ٥ ص ٣٤٢ و ١٩١٠/٤/٢ مج  
س ١١ رقم ١٠٢ و ١٩٣٢/١١/٧ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٦ ص ٥ و ١٩٣٨/٦/٢٠  
مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٢٤٤ ص ٢٧٣ .

(٢) راجع الدكتور السعيد « التزوير » ص ١٥٧ والأستاذ محمود إبراهيم « الخاص »  
ص ٣٢٤ والموسوعة ج ٢ بقرة ٣٧٤ ص ٥٢٢ =

## المبحث الثالث

### التزوير في المحررات العرفية

تنص م ٢١٥ ع على أن : « كل شخص ارتكب تزويراً في محررات أحد الناس بواسطة إحدى الطرق السابق بيانها أو استعمال ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالحبس مع الشغل » . وهي تقابل المادتين ١٥٠ و ١٥١ ع . ف .

وتتطلب هذه الجريمة توافر أركان التزوير العامة آنفة الذكر ، بشرط أن يكون محلها محرراً عرفياً . والمحرر العرفي يسهل تعريفه من وجهة سلبية لا إيجابية ، فهو كل محرر لا تنعقد له صفات المحرر الرسمي ، أى كل محرر لا يقوم بتحريره موظف مختص وإعطائه الصبغة الرسمية طبقاً لما تقتضى به القوانين واللوائح . ويتعذر جمع المحررات الرسمية في أنواع بل تكفى الإشارة إليها بالأمثلة ، ومن أمثلتها العقود العرفية والمخالصات والإيصالات والخطابات والبرقيات والمذكرات والدفاتر وكل ما تخطه يد الأفراد والهيئات غير الحكومية من كتابة .

ويدخل أيضاً في المحررات العرفية طبقاً لقانون العقوبات المصرى المحررات التجارية المختلفة بما في ذلك محررات الشركات والبنوك على أنواعها (١) .

= بينما يرى الأستاذ أحمد أمين أن غير الموظف الذى يرتكب تزويراً معنوياً في محرر رسمي بالاشتراك مع موظف عمومي يعاقب طبقاً للمادة ٢١٣ ع ، أما إذا ارتكب تزويراً مادياً ولو بالاشتراك مع موظف عمومي فيؤخذ بالعقوبة المخففة الواردة في م ٢١٢ . ومن ثم يأخذ على القانون أنه يجعل العقوبة متوقعة في شدتها على طريقة التزوير . أما الرأى الذى أخذنا به فهو يجعلها متوقعة على صفة الجانى في الجريمة فإذا كان فاعلاً أصلياً وجب تطبيق المادة ٢١٢ ، وأما إذا كان شريكاً لموظف عمومي فيجب تطبيق المادة ٢١١ أو ٢١٣ بحسب الأحوال ، مع مواد الاشتراك .

(١) راجع تقضى ٤/٢/١٩٣٥ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٣٢٨ من ٤١٧ وهذا على خلاف القانون الفرنسى الذى ألحق المحررات التجارية ومحررات البنوك بالمحررات الرسمية وسأوى في العقاب بين الحاليين (م ١٤٧) .

ويعتبر المحرر عرفياً حتى لو كانت تجمعه ورقة واحدة مع محرر رسمي ، ولذلك قضى بأن تزوير كاتب محكمة لإيصالات تفيد رد الرسوم القضائية للصلح ، على ظاهر القسائم الرسمية التي كانت تسلم للدعين عند دفعهم لهذه الرسوم ، يعتبر تزويراً في محررات عرفية لارسمية<sup>(١)</sup> .

على أنه يتعين ملاحظة ماسبق من أن من المحررات ما يبدأ عرفياً ثم يفقد صفته هذه ويصبح رسمياً ، بتدخل موظف عمومي بالتأشير عليه والتصرف فيه طبقاً للقوانين واللوائح ، وأن هذه الرسمية تنسحب حينئذ على جميع الإجراءات السابقة<sup>(٢)</sup> .

ويعتبر المحرر عرفياً كذلك حتى لو وصفه صاحبه كذباً بأنه محرر رسمي وأسنده إلى موظف عمومي ، مادامت محتوياته وصياغته تشعر بوضوح بأنها لم تصدر منه ، أو بأن ذلك الموظف خرج عن اختصاصه الذي رسمه القانون . ولذلك اعتبرت المحاكم ورقة عرفية لارسمية إشارة تليفونية مكتوبة مسندة إلى رئيس مصلحة ، تتضمن الاستفسار من مرسوم له عن سبب تخلفه عن إعطاء صوته في الانتخاب<sup>(٣)</sup> .

#### العقوبة :

طبقاً لنص المادة ٢١٥ يعتبر تزوير المحررات العرفية جنحة عقوبتها الحبس مع الشغل . ويلاحظ أن المشرع يعاقب هنا على جريمتي التزوير والاستعمال بنفس العقوبة .

(١) نقض ١٩٩٤/١٢/٢٨ مج س ١٥ رقم ٥٤ .

(٢) راجع ص ١٠٩ .

(٣) نقض ١٩٣٢/٤/٢٥ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣٤٣ ص ٢٥٥ .

## الفصل الثالث

### في استعمال المحررات المزورة وعقوبته

فصل المشرع بين تزوير المحرر واستعماله جاعلاً كلاً من الفعلين جريمة قائمة بذاتها . كما فصل من قبل بين أفعال تزيف المسكوكات ، وأفعال تزويرها وبين أفعال تقليد الأختام والتمغات والعلامات ، وأفعال استعمالها . فبعد إذ تناول أفعال التزوير في المواد ٢١١ إلى ٢١٣ ع نص في المادة ٢١٤ على أن : « من استعمل الأوراق المزورة وهو يعلم تزويرها يعاقب بالأشغال الشاقة أو بالسجن من ثلاث سنين إلى عشر » ، وهي تقابل المادة ١٤٨ ع . ف ، ثم نص في المادة ٢١٥ ع على التزوير في المحررات العرفية أو استعمالها مع العلم بتزويرها .

وسنعالج جريمة استعمال المحرر المزور في مبحثين على التوالي ، فنبحث في أولها أركان جريمة الاستعمال ، ثم نبحث في ثانيهما النتائج التي تترتب على اعتبار الاستعمال جريمة مستقلة عن التزوير .

### المبحث الأول

#### أركان الاستعمال

يبين من نص مادة ٢١٤ أن جريمة استعمال المحرر المزور تتكون من ثلاثة أركان وهي :

- ١ - وقوع فعل مادي هو الاستعمال .
- ٢ - أن يكون المحرر مزوراً .
- ٣ - علم المستعمل بالتزوير .

## أولاً : فملى الاستعمال :

الاستعمال هو استخدام المحرر المزور فيما أعد له<sup>(١)</sup> فمجرد حيازته لا تعتبر استعمالاً له ، بل لابد من إظهاره والتمسك بقيمته كما لو كان صحيحاً . ولذلك اعتبرت المحاكم استعمالاً للمحرر المزور تقديمه بالفعل إلى القضاء حتى لو حصل تنازل عنه بعد ذلك أو عدول عن التمسك به<sup>(٢)</sup> كذلك تقديمه إلى النيابة أثناء تحقيق تجريه<sup>(٣)</sup> ، أو تقديمه للتوثيق ابتغاء شهره<sup>(٤)</sup> ، وتقديم أورنيك مزور لامتحان قيادة إلى كاتب الضبط لإرفاقه بطلب استخراج رخصة قيادة<sup>(٥)</sup> وكذلك إنشاء عقد بيع مزور ثم إبرام عقد صحيح لاحق له ومترتب عليه ، لأن إنشاء العقد الصحيح يعتبر تمسكاً بعقد البيع المزور<sup>(٦)</sup> وتقديم رخصة قيادة مزورة لكونستابل المرور<sup>(٧)</sup> . ويعتبر الشراح استعمالاً لخطاب مزور نشره في جريدة<sup>(٨)</sup> .

بينما لا يعتبر استعمالاً للسند المزور مجرد الإشارة إليه في عريضة دعوى أو ورود ذكره في المرافعة ، دون تقديمه بالفعل إلى المحكمة . كما لا يكفي مجرد التصرف باعتبار أن العقد صحيح غير مزور ولذلك لم تعتبر المحاكم استعمالاً لعقد شراء مزور وضع المزور يده على الأرض التي شملها

(١) راجع ج ٤ فقرة ١٤٦٨ ونقض مصرى ١٩٤٨/١١/٢٢ رقم ١١٩٧ س ١٨ ق .

(٢) نقض ١٩٢٥/١١/٣ مج س ٢٨ رقم ١٣ ص ١٧ ، و ١٩٢٣/٦/٤ ، الهاماة س ٤ رقم ٢٤٨ ص ٣١٩ .

(٣) نقض ١٩١٢/٦/٤ الهاماة س ٤ رقم ٢٤٨ ص ٣١٩ .

(٤) نقض ١٩٢٨/٥/١ مج س ٢٩ رقم ١٠٦ ص ٢٥٤ و ١٩٤٢/٣/٢٣ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٣٧٢ ص ٦٣٣ .

(٥) نقض ١٩٤٦/٢/٤ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٨٠ ص ٧٣ .

(٦) نقض ١٩٠٤/١١/١٦ الاستقلال ٤ ص ٨٣ .

(٧) نقض ١٩٥١/٥/١٩ مجموعة أحكام النقض س ٢ عدد ٣ رقم ٤٣٣

ص ١١٨٥ .

(٨) راجع جارسون المرجع السابق فقرة ٨٠ — ٨٣ ولبواتفان ج ٢ فقرة ٦٦٠ .

العقد وبيعه جزءاً منها وتأجيرها لجزء آخر ، وبنت حكمها على أن تصرف الإنسان في أموال ليس له عليها من الحقوق إلا ما يدعي أنه استمده من عقد مزور لا يعد سوى اغتصاب ، بينما لا يقوم الاستعمال إلا بإبراز العقد المزور ابتغاء اعتباره صحيحاً<sup>(١)</sup> .

### طبيعة الاستعمال :

التزوير جريمة وقتية دائماً ، أما الاستعمال فقد يكون جريمة وقتية كمن يقدم إذناً مزوراً لمصلحة البريد ويقبض قيمته ، أو عقداً مزوراً لجهة التسجيل ابتغاء تسجيله<sup>(٢)</sup> . كما قد يكون جريمة متجددة كمن يقدم سنداً مزوراً لتوقيع حجز تحفظي ثم يسترده ليقدمه بعدئذ في دعوى المطالبة وتثبيت الحجز الابتدائية فالاستئنافية<sup>(٣)</sup> . وقد يكون أخيراً جريمة مستمرة كما إذا استطلت حالة التمسك بصحة السند في دعوى منظورة<sup>(٤)</sup> ولا يوقف حالة الاستمرار سوى الفصل في الدعوى نهائياً أو التنازل عن المحرر أو سحبه<sup>(٥)</sup> ، وقد حكم في هذا الصدد بأنه لا يقطع حالة الاستمرار الطعن فيه بالتزوير مادام مستعمله لم يتنازل عنه أو يسترده<sup>(٦)</sup> .

وبين من ذلك أن فعل الاستعمال ، وإن كانت طبيعته واحدة ، إلا أن مظهره يختلف اختلافاً كبيراً حسب نوع المحرر وظروف الاستعمال . وتقدير ثبوت أفعال الاستعمال من عدمه متروك لقاضي

(١) نقض ١٩٠١/١١/٣٠ مج ٣ ص ٢١١ .

(٢) راجع نقض ١٩٠٨/٣/١٤ مج ٩ ص ٢٥٠ .

(٣) راجع الأستاذ أحمد فتحي زغلول « التزوير » ص ١٢٥ .

(٤) راجع جaro ج ٤ فقرة ١٣٠٣ .

(٥) نقض ١٩١٧/١٢/٢٣ مج ١٩ رقم ٨٤ و ١٩٣٠/١٢/١١ .

رقم ٢٢٦٣ ص ٤٧ ق و ١٩٣٨/١١/١٤ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٢٧٥ ص ٣٣٣ .

(٦) نقض ١٩٢٩/٢/٢١ مجموعة القواعد ج ١ رقم ١٧١ ص ١٧٩ وقارن

نقض ١٩٠٠/٦/٩ مج ٢ ص ٢٧٦ .

الموضوع ، أما وصف هذه الأفعال بأنها تعد استعمالاً معاقباً عليه فيخضع لرقابة النقض باعتبار هذا الأخير ركناً في الجريمة<sup>(١)</sup> .

ثانياً : كونه المحرر مزوراً :

يشترط أن يقع الاستعمال على محرر مزور بطريقة من الطرق التي رسمها القانون . وإذا كانت الجريمة هي جنابة استعمال ورقة رسمية مزورة ( م ٢١٤ ع ) وجب أن تتحقق في هذه الأخيرة العناصر اللازمة لإمكان اعتبارها ورقة رسمية .

ويلاحظ أن ركن الضرر متصل بفعل الاستعمال أوثق صلة دون فعل التزوير ، وذلك على الأقل فيما عدا الأحوال التي يكون فيها مجرد التزوير إخلالاً بالثقة الخاصة الموضوعة في المحرر ، كما هو الحال في تزوير المحررات الرسمية . وعلى أية حال يشترط أن ينبني على استعمال المحرر المزور ضرر ، أما إذا كان التزوير بما لا يمكن أن ينبني عليه ضرر ما فلا عقاب على التزوير ولا على الاستعمال<sup>(٢)</sup> .

وتقدير كون الورقة مزورة من عدمه متروك لقاضي الموضوع .

ثالثاً : القصد الجنائي :

القصد الجنائي في جريمة استعمال محرر مزور هو العلم بتزوير ذلك المحرر ، وقد نصت على ذلك صراحة المادتان ٢١٤ و ٢١٥ ، وهذا العلم بالتزوير يدخل في القصد الجنائي العام للجريمة ، لأن هذا الأخير هو إرادة ارتكاب الجريمة بأركانها المختلفة كما ذكرنا .

ولا يتطلب الاستعمال أى قصد خاص مثل قصد الإضرار الذي

(١) قضا ١٧/١٠/١٩٢٩ مجموعة القواعد ج ١ رقم ٣٠٢ ص ٣٥٣ .

(٢) قضا ١/٥/١٩٣٣ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ١١٤ ص ١٧٥ و ١٩٣٤/٤/٣٠ .

مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٢٤٤ ص ٣٢٦ .



تتطلبه جريمة استعمال ختم مقلد أو تزويج مسكوكات مزيفة لأن الإضرار هنا عنصر مستقل غير مندمج في الجانب المضمون للجريمة .

ويلاحظ أن القصد الجنائي في جريمة الاستعمال مستقل عن القصد الجنائي في جريمة التزوير ، وهو نية استعمال المحرر فيما أعد له . ولذلك قد ينعدم قصد الاستعمال لدى المزور بأن يصطنع سندا من باب التجربة العلمية أو لمضاهاة الخطوط ، فيقع في يد آخر مصادفة ويستعمله مع العلم بتزويره ، فينئذ يتوافر القصد الجنائي لدى المستعمل رغم انتفائه لدى المزور<sup>(١)</sup> . وعلى العكس من ذلك قد يكون المستعمل غير عالم بتزوير السند ومن ثم يفتني لديه القصد حتى مع توافره لدى المزور . ويجب إقامة الدليل على علم المستعمل بالتزوير<sup>(٢)</sup> ، أما إذا كان هو بنفسه المزور فالعلم مفترض ليس بحاجة إلى إثبات<sup>(٣)</sup> .

ويجب أن يكون العلم بالتزوير سابقاً لاستعمال المحرر أو معاصراً له ، أما العلم اللاحق فلا أثر له على قيام الجريمة .

ولا عبرة بالبائع ولو كان مشروعاً مثل تزوير سند لاقتضاء حق صحيح قانوناً ولكن متنازع عليه<sup>(٤)</sup> ، إذ البائع ليس ركناً في الجريمة طبقاً للقواعد العامة ، وإن جاز أن يعد ظرفاً قضائياً مخففاً للعقوبة أو مشدداً بحسب الأحوال .

#### العقوبة :

استعمال محرر رسمي مزور مع العلم بتزويره جنائية عقوبتها الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى عشر . ويترتب على ذلك أن يكون الشروع فيه معاقباً عليه لأنه شروع في جنائية ( م ٤٥ و ٤٦ ع )

(١) راجع جارسون م ١٤٨ فقرة ٣٧ .

(٢) قفص ١٩/٥/١٩٤٧ المحاماة س ٢٨ رقم ٢٣١ ص ٧٢٦ .

(٣) قفص ١٤/٣/١٩٠٨ مج ٩ رقم ١٠٧ ص ٢٥٠ .

(٤) راجع ما سبق ص ٨٣ .

أما استعمال محر عر في مزور مع العلم بتزويره فهو جنحة عقوبتها الحبس مع الشغل (م ٢١٥) ، ولم ينص المشرع على عقاب الشروع في هذه الحالة الأخيرة ، فلا جريمة .

### المبحث الثاني

ما يترتب من نتائج على اعتبار استعمال المحر  
المزور جريمة مستقلة عن تزويره

أشرنا في صدر هذا الفصل إلى أن قانون العقوبات المصرى يعتبر استعمال المحر المزور جريمة مستقلة عن التزوير ، ويترب على ذلك نتائج متعددة أهمها :

أولاً : أن مرتكب الاستعمال قد يكون غير مرتكب التزوير وقد لا تربطه به صلة ما<sup>(١)</sup> ، فن يستعمل محرراً مزوراً وقع في يده بطريقة أو بأخرى يعاقب على الاستعمال مادام يعلم بتزويره رغم أنه لم يشترك في التزوير . وكذلك من يزور محرراً بنية استعماله يعاقب على التزوير ، ولو عجز بعدئذ عن استعماله بالفعل ، أو لو فقد منه فاستعمله شخص لا يعرفه أو لم يتفق معه على استعماله .

ثانياً : أن دعوى الاستعمال يمكن أن تقام على المستعمل ولو ظل المزور مجهولاً فحفظت الدعوى بالنسبة له<sup>(٢)</sup> ، أو لو انقضت دعوى التزوير ب وفاة الجاني فيها أو بمضى المدة المسقطه لها<sup>(٣)</sup> . ذلك أن التزوير جريمة مؤقتة دائماً تبدأ مدة السقوط فيها بمجرد وقوعها ، أما الاستعمال فجريمة لاحقة على التزوير دائماً وقد تكون مستمرة فلا تبدأ مدة سقوطها

(١) جارسون م ١٤٨ فقرة ٩ ودالوز الهجائى التزوير فقرة ٤٠٧ .

(٢) نقض ١٩٠٥/٤/١ مج ٦ عدد ٨٥ ص ١٧٧ .

(٣) نقض ١٩٣٣/٥/١ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ١١٤ ص ١٧٥ و ١٩٠٥/٥/٢٩

قانون العقوبات مذيلاً ص ١٢٩ .

إلا من وقت انقطاع حالة الاستمرار . كما يتصور إدانة المستعمل ولو حكم ببراءة المزور لسبب غير سبب انعدام التزوير كعدم ثبوت الواقعة على هذا الأخير ، أو لانعدام القصد الجنائي لديه .

ثالثاً : أنه إذا جمع فاعل واحد بين فعلي التزوير والاستعمال معاً بوصفه فاعلاً أصلياً أو شريكاً يمد مرتكباً للجريمتين لا لجريمة واحدة<sup>(١)</sup> . ولذلك فائدة كبرى في العمل ، وهي أن التزوير يتم في خفاء ويصعب إثباته في بعض الصور ، بينما الاستعمال فعل علني ومن ثم كان أسهل منه إثباتاً في المعتاد . ويلاحظ في هذا الصدد أنه إذا وقع الفعلان لغرض واحد وكانا مرتبطين ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، وجب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد الجريمتين طبقاً لنص المادة ٣٢/ع . وأشد العقوبتين بالنسبة للمحررات الرسمية هي عقوبة جريمة التزوير ، أما بالنسبة للمحررات الريفية فالمعقوبة واحدة في التزوير والاستعمال كما سلف . ويكون التعدد المادي مع الارتباط بين الجريمتين قائماً إذا كان الاستعمال الذي حصل للمحرر هو الأمر الملحوظ عند التزوير ، أما إذا استعمل المحرر المزور في أغراض تغاير ما كان قائماً منها في ذهن المزور عند التزوير ، فلا محل للقول بقيام الارتباط الذي يحول دون تعدد المعقوبات<sup>(٢)</sup> .

إلا أنه يلاحظ مع ذلك أنه في صورة استثنائية قد يندمج الاستعمال مع التزوير في فعل واحد ، ويوجدان معاً بحيث يتعذر القول بوجود جريمتي تزوير واستعمال مستقلتين ، بل يتعين اعتبار جريمة التزوير بغض النظر عن الاستعمال . وقد حكمت المحاكم الفرنسية بذلك في قضية شخص

---

(١) نقض ١٨٩٢/٢/٢٠ مع س ١ ص ١٠٠ و ١٨٩٢/١١/٢ الحقوق ١١ ص ٣٧٩ و ١٨٩٧/٢/٦ القضاء س ٤ ص ١٩٣ وجارسون م ١٤٨ فقرة ٥ .

(٢) راجع الدكتور السعيد « التزوير » ص ١٨٢ والأستاذ أحمد فتحي زغلول « التزوير » ص ٢٩٥ وما بعدها ونقض ١٦ / ٤ / ١٨٩٨ القضاء س ٥ ص ٢٠٢ و ١٠٥/٤/١٩٠٥ مع س ٦ ص ١٧٧ .

انتحل شخصية آخر في حوالة بريدية ووقع باسمه وتسلم قيمتها على الفور<sup>(١)</sup>، وكذلك في قضية شخص انتحل شخصية آخر ووقع باسمه لتسلم شهادة إعفاء من الخدمة العسكرية صادرة لهذا الأخير<sup>(٢)</sup>. ومن الجلي أنه في مثل هذه الصور تتحقق حالة تعدد معنى أى صوري (م ٣٢/ع<sup>١</sup>)، والعبرة حينئذ هي بوصف الفعل تزويراً لأن عقوبته أشد من عقوبة الاستعمال.

---

(١) استئناف باريس ١٩٥٢/٣/٣٠ دالوز ٥٢ — ٢ — ص ٢٦٨ .

(٢) استئناف باريس ١٨٥٥/٨/١٢ ملحق دالوز الهجائي « التزوير » فقرة ٣٦٩ .  
وراجع في هذا الموضوع جارسون م ١٤٨ فقرة ٣٤ والدكتور السعيد « التزوير »  
ص ١٨٤ والأستاذ محمود إبراهيم « الخاص » ص ٣٩٧ .

## الفصل الرابع

في صور مخففة من جرائم التزوير والاستعمال وعقوباتها

احتوت قوانين كثيرة — غير قانون العقوبات — صوراً شتى لجرائم التزوير في المحررات واستعمالها فأخرجتها بذلك عن نطاق العقوبات الواردة في المواد ٢١١ إلى ٢١٥ ع ، وفرضت لها عقوبات خاصة بها مخففة في غالب الأمر عن العقوبات الواردة في هذه المواد الأخيرة .

ومن تلك القوانين مثلاً قانون الضرائب رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وقد نص في م ٨٠/٣ منه على جريمة تزوير للتخلص من أداء الضريبة ، وقانون الدمغة رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ ، وقد نص في المادة ٢٢ منه على صورة خاصة للتزوير ، وقانون العلامات والبيانات التجارية رقم ٥٧ لسنة ١٩٢٩ ، وقد نصت م ٣٣ منه على تزوير العلامة التجارية واستعمالها ، وم ٣٤ منه على تضيير الحقيقة في البيان التجاري تضييراً يؤدي إلى الاعتقاد بحصول تسجيله . . . وهكذا في عدد من القوانين المختلفة .

كما نص قانون العقوبات على صور خاصة من التزوير معطياً إياها أوصافاً معينة كما في المادة ٢٨٣ منه التي تعاقب على خطف الأولاد حديثي العهد بالولادة ، ونسبتهم زوراً إلى غير والدتهم — كأن يكون ذلك بإثباتهم كذباً على هذا النحو في شهادة الميلاد — مع أن هذه الجريمة لا تخرج عن كونها تزويراً في ورقة رسمية في بعض جوانبها .

ويضيق المقام دون محاولة نقض كل صور التزوير والاستعمال الخاصة ، سواء ما ورد منها في قانون العقوبات ، أو في القوانين الأخرى المستقلة ، بل سنقتصر بحثنا في هذا الفصل على صور التزوير والاستعمال المخففة التي

وردت في باب التزوير من قانون العقوبات ، لأنها وثيقة الصلة بالصور العادية لجرائم التزوير كما مرت بنا .

وقد أشارت إلى هذه الصور المخففة المادة ٢٢٤ ع واستثنتها صراحة من الأحكام العامة في العقاب على التزوير ؛ فقالت : « لا تسرى أحكام المواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ ع على أحوال التزوير المنصوص عليها في المواد ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ ولا على أحوال التزوير المنصوص عليها في قوانين عقوبات خاصة » .

والصور المخففة التي عدتها المادة آنفة الذكر ثلاث ، وهي :

- ١ — تزوير تذاكر السفر أو المرور واستعمالها .
- ٢ — التزوير في دفاتر الفنادق وما في حكمها .
- ٣ — تزوير الشهادات الطبية بقصد الإعفاء من خدمة عمومية .

ثم جاءت م ٢٢٦ ع بصورة رابعة هي التزوير في إعلانات تحقيق الوفاة والوراثه ؛ كما جاءت م ٢٢٧ ع بصورة خامسة ، وهي التزوير في إقرارات السن في عقود الزواج .

وسنعالج هذه الصور الخمس على التوالي متوخين بحثها على ضوء الأركان الثلاثة الضرورية لكل تزوير في محرر ؛ وهي :

- ١ — فعل التزوير .
- ٢ — الضرر .
- ٣ — القصد الجنائي .

ذلك أن وجه تخصيص هذه الصور بنصوص خاصة يرجع إلى بعض مميزات معينة في جوانب هذه الأركان العامة لا أكثر ، ومن ثم نرى أن بحثها على هذا النحو يكون أكثر وضوحاً وأوفى بالغرض المقصود .

## المبحث الأول

التزوير في تذاكر السفر أو المرور واستعمالها

تناولت هذا النوع من الجرائم المواد ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢٢٠ ع ونصها كالآتي :

م ٢١٦ : « كل من تسمى في تذكرة سفر أو في تذكرة مرور باسم غير اسمه الحقيقي أو كفل أحداً في استحصاله على الورقة المشتملة على الاسم المذكور وهو يعلم بذلك ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً ، وهي تقابل م ١٥٤ ع . ف .

م ٢١٧ : « كل من صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة أو زور في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الأصل أو استعمل إحدى الأوراق المذكورة مع علمه بتزويرها يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً . . وهي تقابل م ١٥٣ ، ١٥٦ ع . ف .

م ٢١٨ : « كل من استعمل تذكرة مرور أو تذكرة سفر ليست له يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيهاً مصرياً . .

م ٢٢٠ : « كل موظف عمومي أعطى تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم مزور مع علمه بالتزوير يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً فضلاً عن عزله . . وهي تقابل م ١٥٥ ع . ف .

والجرائم الواردة في هذه المواد هي في غالبيتها جرائم تزوير واستعمال عادية وإن كان محلها أنواع معينة من المحررات . وسنعالج على التوالي أفعال التزوير والاستعمال ، ثم ركن الضرر ، وأخيراً القصد الجنائي فيها .

## أولاً : أفعال التزوير والاستعمال :

حل أفعال التزوير والاستعمال في هذا النوع من الجرائم هو تذاكر السفر أو المرور . والمقصود بتذاكر السفر جوازات السفر *passeports* وهي التراخيص اللازمة لاجتياز حدود البلاد إلى بلاد أخرى ، وأما المقصود بتذاكر المرور فهو التراخيص اللازمة للتجول في منطقة من المناطق داخل البلاد إذا كان التجول محظوراً لسبب ما *Feuilles ou permis de route* . وهي على أنواع مختلفة فمنها ما يعطى لرجال الجيش الذين ليس لهم في الأصل الحق في مفارقة معسكراتهم إلا طبقاً لنظام معين ، ومنها ما يعطى لاجتياز بعض الشوارع أو المناطق أو للتنقل من بلد إلى آخر في ظروف معينة مثل قيام الأحكام العرفية <sup>(١)</sup> ، ومنها ما يعطى للمتشردين أو للمراقبين للتصريح لهم بالانتقال من مكان إلى آخر إذا سمح لهم بذلك <sup>(٢)</sup> . وفي الجملة تسرى المواد على كافة أوراق المرور المنشأة تحت فكرة أساسية هي فك قيد الحرية العالق ببعض الأشخاص وتركهم يروحون ويضدون على الوجه المأذون لهم به في الورقة <sup>(٣)</sup> .

فلا تسرى هذه المواد على تذاكر السفر بالسكة الحديدية أو تصاريح السفر المجانية <sup>(٤)</sup> أو تذاكر الترام <sup>(٥)</sup> ، أو نحوها مما قد يتبادر إليه الذهن بسبب سوء تعبیر المادة عن هذا النوع من المحررات .

وجملة الأفعال التي يعاقب عليها القانون في المواد آتفة الذكر ستة ،

- 
- (١) وهو ما أفصحت عنه صراحة مناقشات مجلس النواب وتقرير لجنة العدل بمجلس الشيوخ عند وضع القانون رقم ١٣ في ١٩٣٣/٣/٢٣ .
- (٢) كالتى كانت تعطى طبقاً للمادتين ١٣ ، ١٧ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٣ .
- (٣) نقض ١٩٣٠/١٠/٣٠ بمجموعة القواعد ج ٢ رقم ٧٨ ص ٦٩٠ وراجع أيضاً نقض ١٩٤٥/٣/١٢ بمجموعة القواعد ج ٦ رقم ٥٢٣ ص ٦٥٩ و ١٩٤٥/١٢/١٠ المحاماة س ٢٧ رقم ٣٨٧ ص ٩٩١ .
- (٤) نقض ١٩٣٠/١٠/٣٠ السالف الإشارة إليه .
- (٥) محكمة الاسكندرية الابتدائية ١٩٢٧/٥/٢٩ المحاماة س ٨ رقم ٢٣٨ ص ٥١٥ .



أربعة من أفعال التزوير بصورتيه المادية والمعنوية ؛ وفعلًا استعمال ،  
وبيانها كالآتي :

( أ ) التزوير المعنوي بالنسبة في تذكرة بغير الاسم الحقيقي :

هذه الجريمة نصت عليها م ٢١٦ ع ، ويستوى لتحقيقها أن يعمد الجاني  
إلى تغيير الاسم أو اللقب أو كليهما . إنما لا يكفي تغيير ما عدا ذلك من  
بيانات كالمهنة أو السن أو محل الإقامة .

( ب ) التزوير المعنوي بكفالة شخص في الحصول على تذكرة بغير الاسم  
الحقيقي مع العلم بذلك :

هذه الجريمة نصت عليها م ٢١٦ كذلك . وهي في الواقع صورة من  
صور الاشتراك في الجريمة السابقة بطريق الاتفاق والمساعدة ؛ لذلك كان  
النص عليها تزييداً من المشرع <sup>(١)</sup> .

وعقوبة الجريمتين السابقتين هي الحبس مدة لا تزيد على سنتين  
أو الغرامة التي لا تتجاوز عشرين جنهماً مصرياً .

( ح ) التزوير المعنوي من موظف باصداره تذكرة بغير الاسم الحقيقي :

هذه الجريمة نصت عليها م ٢٢٠ ع وعبرت عنها بأنها إعطاء موظف  
تذكرة سفر أو تذكرة مرور مع علمه بالتزوير . وهي صورة الجريمة  
الأولى بنفسها ولكن منظوراً إليها من جانب الموظف إذا كان يعلم أنه  
يصدر تذكرة بغير الاسم الحقيقي لصاحبها ؛ ويعد حينئذ فاعلاً في تزوير  
معنوي يجعل واقعة غير صحيحة في صورة واقعة صحيحة .

وعقوبة هذه الجريمة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو الغرامة التي

(١) راجع جارسون م ١٥٦ — ١٥٨ فقرة ١٠ وجارو ج ٢ فقرة ١٤٥٢ .

لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً فضلاً عن العزل . وهذه العقوبة المشددة بالنسبة لعقوبة م ٢١٦ قاصرة على الموظف العمومي دون غيره ؛ أما من يتسمى في تذكرة منتحلاً اسم غيره ؛ ومن يكفله في ذلك وهو يعلم به فيعاقب بعقوبة هذه المادة الأخيرة دون عقوبة المادة ٢٢٠ ؛ ولو كان متفقاً مع الموظف العمومي على ذلك أى شريكاً له <sup>(١)</sup> .

(د) النزوير المادى باصطناع تذكرة مزورة أو بالنزوير في تذكرة صحيحة هذه الجريمة نصت عليها م ٢١٧ ع ، وهى تعاقب كل من « صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة أو زور في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الأصل ... » وهى عبارة تتسع لكل صور النزوير المادى التى ذكرتها م ٢١١ ع . وقد يقع هذا النزوير المادى من موظف عمومي أو من غير موظف والعقوبة في الحالين واحدة ، وهى الحبس أو الغرامة التى لا تتجاوز عشرين جنياً مصرياً .

ويلاحظ أن المادة لم تنص على عزل الموظف في هذه الحالة ، لأن الصورة التى كانت ماثلة في ذهن واضع النص هى وقوع هذه الجريمة من أحد الأفراد لا من موظف عمومي .

(هـ) استعمال تذكرة مزورة مع العلم بنزويرها :

وهو يتطلب توافر الأركان العامة في جريمة استعمال المحررات المزورة وقد سبق بيانها ، كما تسرى عليه الأحكام العامة فيما يتعلق بماهية الاستعمال ونوع القصد المطلوب فيه ، وكذلك فيما يتعلق باستقلال فعل الاستعمال عن النزوير <sup>(٢)</sup> .

وعقوبة الاستعمال طبقاً للمادة ٢١٧ هى الحبس أو الغرامة التى لا تتجاوز عشرين جنياً مصرياً .

(١) راجع جارسون المرجع السابق فقرة ١١ وجارو المرجع السابق فقرة ١٤٥٨ .

(٢) راجع ما سلف في الفصل الثالث من هذا الباب .

### (و) استعمال تذكرة صحيحة بواسطة شخص غير صاحبها :

هذه الجريمة جديدة استحدثها القانون رقم ١٣ الصادر في ٢٣/٣/١٩٣٣ وأدرجت في قانون العقوبات السابق فكانت المادة ١٨٥ مكررة منه ، ثم صارت المادة ٢١٨ من القانون الحالي . وتحقق بأن يستحصل الجاني على تذكرة صحيحة ليست له ويستعملها كما لو كان صاحبها ، وهي صورة خاصة من الغش لا تعد تزويراً ولا استعمالاً لورقة مزورة ، وما كان يمكن العقاب عليها لولا هذا النص الصريح .

والعقوبة هي الحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو الغرامة التي لا تتجاوز عشرين جنياً مصرياً ، وهي عقوبة مخففة بالنسبة لعقوبة الجرائم السالفة ، لعلّة ظاهرة وهي أن التذكرة المستعملة هنا صحيحة غير مزورة<sup>(١)</sup> .

### ثانياً : الضرر :

جوازات السفر وأوراق المرور التي تكون محلاً للجرائم السالفة محررات رسمية لا شبهة فيها ، الأمر الذي كان كفيلاً بإدخالها في نطاق المواد ٢١١ إلى ٢١٣ ع لولا النصوص الصريحة التي خصتها بالذكر . والضرر من تغيير الحقيقة في المحررات الرسمية عنصر مفترض لما فيه من إخلال بالثقة الخاصة بالموضوعة فيها ، ويضاف إلى ذلك أنه قد تترتب على هذه الجرائم أضرار أخرى معنوية كحرمان السلطات من الإشراف على تطبيق قيود الانتقال وفقاً للقانون ، ومادية كحرمانها من اقتضاء الرسوم إن وجدت .

---

(١) ولذلك فإن مشروع تعديل قانون العقوبات استبقى هذه الجريمة دون غيرها من الجرائم المتعلقة بأوراق الطريق أو جوازات السفر ، باعتبار أن ماعداها يخضع للقواعد العامة في تزوير المحررات الرسمية .

### ثالثاً : القصد الجنائي :

هذه الطائفة من أفعال التزوير والاستعمال جرائم عمدية ، فهي تتطلب أولاً توافر القصد الجنائي العام فيها وهو قصد ارتكاب الجريمة مع العلم بأركانها التي يتطلبها القانون ، كما مرت بنا . ويرى بعض الشراح أنه يكفي فيها هذا القصد العام <sup>(١)</sup> .

إلا أن جانباً آخر يرى ضرورة توافر قصد خاص في جرائم التزوير آنفة الذكر — ودون جرائم الاستعمال بالطبع — ويستعمل للتعبير عن هذا القصد الخاص عبارات متقاربة لا تخرج في مضمونها عن معنى نية الغش أو رغبة التخلّص من إشراف السلطات ومنعها من مراقبة حركة السفر والمرور <sup>(٢)</sup> . ونرى أنه يحسن التعبير عن القصد الخاص في هذه الجرائم بأنه قصد استعمال ورقة الطريق أو جواز السفر المزورين فيما أعدا له ، باعتبار أن قصد الاستعمال أعم ، وأنه يمثل القصد الخاص أي النية المحددة في تزوير المحررات على وجه عام ، كما اصطلح عليه شراح القانون المصري ، وكما استقرت عليه أحكامنا الحديثة <sup>(٣)</sup> .

أما بالنسبة للجريمة التي يستعمل ( هـ ، و ) فيكون فيها توافر القصد العام طبقاً للقاعدة العامة في جرائم استعمال المحررات المزورة ، فلا جريمة إذا كان مستعمل هذه الأشياء لا يعلم أنها مزورة أو أنها ليست له .

(١) راجع جارسون م ١٥٣ — ١٥٥ فقرة ١٧ وبلانش ج ٢ فقرة ٢٦٩ .

(٢) راجع جارو ج ٢ فقرة ١٤٥٠ وما بعدها وشوفو وهيل ج ٢ فقرة ٧٤٠ والأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٤٤٦ والدكتور السعيد « التزوير » ص ٢٠١ والأستاذ محمود إبراهيم « الخاص » ص ٤١٥ .

(٣) راجع ما سلف ص ١٠٣ .

## المبحث الثاني

التزوير في دفاتر الفنادق وما إليها

نصت م ٢١٩ ع على أن : « كل صاحب لوكاندة أو قهوة أو أود أو محلات مفروشة معدة للإيجار وكذلك كل صاحب خان أو غيره ممن يسكنون بالأجرة يومياً قيد في دفاتره الأشخاص الساكنين عنده بأسماء مزورة وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية ، وهي تقابل المادة ١٥٤ ع . ف . وهذه الجريمة تتحقق بقيد صاحب النزل أو الفندق — أو مافى حكمهما ممن يسكنون بالأجرة يومياً — نازلاً باسم مزور مع العلم بذلك . فهي تتطلب فعلاً مادياً هو القيد بهذا الاسم المزور ، وركناً معنوياً ينحصر في العلم بذلك ، أى يتطلب قيام القصد الجنائى العام دون أى قصد خاص . أما الضرر فهو ما يترتب على تضيير الاسم عمداً من إعاقة السلطات في إشرافها على الأمن والأخلاق ، ومن ثم لا أهمية لما إذا كان الاسم المزور لشخص معين بالذات من عدمه .

ولا يدخل في نطاق م ٢١٩ إغفال قيد اسم النازل كلية ، بل إن ذلك يعد جنحة طبقاً للمادتين ٣٠ ، ٣٥ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية وعقوبتها الحبس الذى لا تزيد مدته على ١٥ يوما والغرامة التى لا تتجاوز خمسة جنيهات أو إحدى هاتين العقوبتين ، ويستوى أن يكون عدم القيد عن عمد أو عن إهمال . وهي صورة خاصة لتزوير يقع بطريق الترك أو الامتناع بنص صريح .

كما لا يدخل في نطاق المادة أيضاً تضيير الحقيقة فيما عدا الاسم من بيانات أخرى ، نحو مهنة النازل أو محل إقامته .

### المبحث الثالث

التزوير في الشهادات الطبية بقصد الإعفاء من خدمة عمومية

القاعدة هي أن الشهادات الطبية تخضع كغيرها من المحررات لأحكام التزوير العامة ، فيعاقب عليه فيها إذا ما توافرت له أركانه الضرورية . ويلاحظ أنه بالنسبة للشهادات العرفية كثيراً ما يتعذر القول بالعقاب ، لأنها لا تصلح في المعتاد أساساً للمطالبة بحق أو باكتساب صفة أو حالة ، ولأنها دائماً عرضة للفحص والتحقيق<sup>(١)</sup> . أما بالنسبة لتزوير الشهادات الطبية الرسمية ، كتلك التي تصدر من الطبيب الشرعي أو عضو القومسيون الطبي أو طبيب المستشفى الحكومي في حدود اختصاصهم وبمحكم تأديتهم لوظائفهم ، فيسهل القول بتوافر الضرر العام المشترك بين تزوير المحررات الرسمية ، وهو الإخلال بالثقة الخاصة الموضوعية فيها .

فإذا كان قانون العقوبات قد خص صوراً معينة من التزوير في الشهادات الطبية بنصوص معينة ، فلا يقتضي ذلك إفلاته فيما عدا هذه الصور من العقاب ، وإنما مقتضاه خضوعه فيها للقواعد العامة دون غيرها . وصور التزوير التي أفرد لها القانون عقوبات خاصة بها ، متعلقة بالشهادات الطبية المثبتة لعاهة أو لمرض بقصد الإعفاء من خدمة عمومية أو بقصد تقديمها إلى المحاكم ، وقد بينت أحكامها المواد ٢٢١ إلى ٢٢٣ ع .

والمادة ٢٢١ ع خاصة باصطناع شهادة مزورة ونسبتها إلى طبيب أو جراح .

والمادة ٢٢٢ خاصة بتحرير طبيب أو جراح لشهادة مثبتة لمرض أو عاهة كذباً .

(١) راجع ما سبق عند بحث ركن الضرر .

والمادة ٢٢٣ خاصة بالتزوير في الشهادات الطبية المعدة لأن تقدم إلى المحاكم<sup>(١)</sup>.

وسنعالج كل صورة من هذه الصور الثلاث في مطلب مستقل

### المطلب الأول

اصطناع شهادة طبية باسم طبيب أو جراح

نصت م ٣٢١ ع على أن : « كل شخص صنع بنفسه أو بواسطة شخص آخر شهادة مزورة على ثبوت عاهة لنفسه أو لغيره باسم طبيب أو جراح بقصد أنه يخلص نفسه أو غيره من أى خدمة عمومية يعاقب بالحبس » . وهى تقابل م ١٥٩ ع . ف .

وهذه الجريمة تتطلب كباقي جرائم التزوير توافر أركانه الضرورية ، فهى تقتضى :

أولاً : فعل تزوير مادی باصطناع شهادة طبية مثبتة لعاهة كذباً .  
ثانياً : الضرر .  
ثالثاً : القصد الجنائى .

أولاً : فعل التزوير :

الفعل المعاقب عليه هنا هو اصطناع شهادة طبية مزورة ؛ وسبق أن قلنا إن الاصطناع يعد من طرق التزوير المادية وإنه يتطلب إنشاء محرر جديد ، فلا يعد اصطناعاً التخفيف في شهادة طبية صحيحة بالزيادة أو بالحذف .

---

(١) استعاض مشروع تعديل قانون العقوبات عن هذه المواد الثلاث بنص عام يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة « كل طبيب أو جراح أو طبيب أسنان أو قابلة حرر بقصد الحيلولة شهادة كاذبة أثناء قيامه بعمله بوجود مرض أو عاهة أو سبب وفاة متى كان ذلك مراعاة للخطر وغير مقابل .

ويعاقب بهذه العقوبة كل من اصطنع شهادة كاذبة أو غير شهادة صحيحة أو استعمل شهادة مزورة مع علمه بتزويرها » . وهذا النص مأخوذ عن م ١٦٠ ع . ف معدلة بقانون ٨ فبراير سنة ١٩٤٥ .

وينبغي أن تسند الشهادة المصطنعة إلى طبيب أو جراح ولو كان خيالياً ، أما إذا أنشأ الجاني الشهادة الكاذبة باسمه ولكن وصف نفسه بأنه طبيب ، فتكون الواقعة انتحالاً لصفة كاذبة لا تزويراً بما يخضع لحكم المادة (١) . وينبغي كذلك أن تكون الشهادة المصطنعة مثبتة لعاهة بنفس الجاني أو بغيره . وطبقاً للرأى الراجح يسرى النص ولو كانت العاهة حقيقية لا وهمية ، لأن فعل الاصطناع يتطلب في حد ذاته تغييراً للحقيقة بوضع إمضاء مزور ، ولأن الضرر يتحقق بخداع السلطة العمومية والإخلال بالثقة المستمدة من صدور الشهادة من طبيب أو جراح . ولا يسرى النص لو كانت الشهادة مثبتة لأمر كاذب لا يعد عاهة ولا مرضاً ، كالسن أو سلامة البنية أو الصلاحية لخدمة معينة .

#### ثانياً : الضرر :

الضرر المباشر الذى يحظره القانون ويعاقب عليه في هذه الجريمة هو تخلص الجاني أو غيره من خدمة عمومية أو احتمال ذلك . والخدمة العمومية على أنواع فمنها الخدمة العسكرية ، وتأدية الشهادة أمام المحاكم (٢) كما أن منها القوامة والوصاية على القصر وعديمي الأهلية (٣) ، ولا ينفي ذلك بداهة احتمال تحقق أضرار أخرى إضافية .

إنما لا يسرى النص إذا كان اصطناع الشهادة للالتحاق بخدمة عمومية لا للتخلص منها ، أو لتحقيق مصلحة أخرى مثل تقديمها لشركة تأمين على الحياة أو لتأجيل امتحان أو لنقل سجين إلى المستشفى ، بل يخضع التزوير حينئذ للأحكام العامة ، طبقاً للرأى الراجح (٤) .

(١) راجع جارسون م ١٥٩ — ١٦٢ فقرة ١١ .

(٢) راجع جارسون المرجع السابق فقرة ١٤ .

(٣) راجع الدكتور السعيد « التزوير » ص ٢٠٧ .

(٤) راجع جاروج ٤ فقرة ١٤١١ وجارسون المرجع السابق فقرة ١٣٤ .



### ثالثاً : القصد الجنائي :

يشترط أن يتوافر لدى الجاني القصد الجنائي العام وكذلك قصد خاص . والقصد العام هو إرادة ارتكاب الجريمة مع العلم بأركانها كما يتطلبها القانون ، والقصد الخاص كما استلزمته المادة ٢٢١ هو أن يكون الجاني قد اصطنع الشهادة الطبية المزورة « بقصد أنه يخلص نفسه أو غيره من أى خدمة عمومية » . ولذلك يجب أن تقوم لدى الجاني نية استعمال الشهادة المزورة على هذا الوجه دون غيره وإلا فلا تنطبق المادة . ويستوى بعدئذ أن تستعمل الشهادة بالفعل أو يحول حائل دون استعمالها .

### العقوبة :

هى الحبس ، وقد يكون مع الشغل ، كما قد يكون بسيطاً إذا حكم بأقل من سنة وفقاً للقواعد العامة . فهى لذلك أقل من عقوبة التزوير فى المحررات الأخرى رسمية كانت أو عرفية ، لأن تزوير المحررات العرفية عقوبته الحبس مع الشغل ، أما تزوير المحررات الرسمية فجناية . ويلاحظ أن المادة لم تنص على عقاب الاستعمال ، إنما إذا كان المستعمل متفقاً مع المزور فيمكن عده فاعلاً أصلياً فى التزوير استناداً إلى نص المادة التى تقول : « كل شخص صنع بنفسه أو بواسطة شخص آخر شهادة مزورة ... الخ » .

### المطلب الثانى

التزوير فى شهادة طبية بمعرفة طبيب أو جراح

تنص م ٢٢٢ ع على أن « كل طبيب أو جراح شهد زوراً بمرض أو بعاهة تستوجب الإعفاء من أى خدمة عمومية بسبب الترجى أو من باب مراعاة الخاطر يعاقب بالحبس أو بغرامة لاتزيد على مائة جنيه مصرى .

وأما إذا سيق إلى ذلك بالوعد له بشيء ما أو باعطائه هدية أو عطية فيحكم عليه بالعقوبات المقررة للرشوة ويحكم على الراشين بالعقوبات التي تستوجبها جنائهم ، وهي تقابل م ١٦٠ ع . ف .

وتستلزم جريمة هذه المادة أركاناً ثلاثة وهي :

أولاً : فعل تزوير معنوى هو تغيير الحقيقة بمعرفة طبيب بإثباته مرضاً أو عاهة كذباً في شهادة طبية .

ثانياً : الضرر .

ثالثاً : القصد الجنائى .

أولاً : فعل التزوير :

الفعل المعاقب عليه هنا هو تزوير معنوى لامادى مجهل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، حال تحرير الشهادة بمعرفة الطبيب أو الجراح ، وذلك بإثبات مرض أو عاهة كذباً بمن تحررت لصالحه الشهادة . فلا ينطبق النص على إثبات أمر غير صحيح — عدا المرض أو العاهة — مثل إثبات سن كاذب أو سلامة البنية أو الصلاحية لخدمة معينة .

وينبغى أن تصدر الشهادة المزورة من طبيب أو جراح مرخص له بمزاولة مهنة الطب في مصر ، ويستوى أن يكون موظفاً أو غير موظف لأن النص عام ولا مسوغ للتفرقة<sup>(١)</sup> . ولا تنطبق المادة على من عدا الطبيب أو الجراح ، مثل الصيدلى أو القابلة ، ومن باب أولى على من يتحلل اسم طبيب أو جراح كذباً ، بل تنطبق في هذه الحالة الأخيرة م ٢٢١ كما سلف .

ثانياً : الضرر :

الضرر المباشر الذى يعاقب عليه القانون هنا هو إعفاء من حررت الشهادة لصالحه من أية خدمة عمومية ، أو احتمال هذا الإعفاء ، فضلاً

(١) راجع تقض ١٩٢٩/١/٣ مجموعة القواعد ج ١ رقم ٨٧ ص ٩٧ .

عن الأضرار الأخرى التي قد تنجم بجانب ذلك . ونحيل فيما يتعلق بتحديد ماهية الخدمة العمومية على ما سبق ذكره عند بحث جريمة المادة ٢٢١ ع.

#### ثالثاً : القصد الجنائي :

ينبغي أن يتوافر في الجاني القصد الجنائي العام وكذلك قصد خاص . والقصد العام هو إرادة ارتكاب الجريمة مع العلم بأركانها القانونية ، فإذا أثبت الطبيب مرضاً أو عاهة بطالب الشهادة لاعتن رغبة في تغيير الحقيقة بل عن جهل بفنّه فلا عقاب<sup>(١)</sup> ، وكذلك إذا تقدم إليه شخص آخر للكشف عليه منتحلاً اسم من صدرت الشهادة باسمه .

والقصد الخاص في هذه الجريمة هو أن تكون الشهادة المزورة قد أعدت بنية استعمالها في إعفاء صاحبها من خدمة عمومية ، فإذا جهل الطبيب أو الجراح ذلك فلا تنطبق المادة .

#### العقوبة :

فرقت المادة ٢٢٢ بين فرضين . أولهما أن تكون الشهادة قد أعطيت « بسبب التزجي أو من باب مراعاة الخاطر » ، وتكون العقوبة حينئذ هي الحبس أو الغرامة التي لا تزيد على مائة جنيه . وقد سوى المشرع بين عقوبة الطبيب الموظف وغير الموظف مع أن جريمة الأول كانت تصبح جنائية تزوير في محرر رسمي ، لو أن الشهادة تحررت منه في أمر متعلق بتأدية وظيفته . والفرض الثاني هو أن يكون الطبيب أو الجراح قد سيق إلى إعطاء الشهادة « بالوعد له بشيء ما أو بإعطائه هدية أو عطية » ، ويحكم عليه حينئذ بالعقوبة المقررة للرشوة ، كما يحكم على الراشين « بالعقوبات التي تستوجبها جنائهم » .

وعقوبة الرشوة هي السجن ، فضلاً عن غرامة تساوي قيمة ما أعطى

---

(١) راجع ج ٤ فقرة ١٤٦٢ وجارسون م ١٥٩ — ١٦٢ فقرة ١٩ .

أو وعد به ، وذلك بالنسبة للراشى والمرتشى معاً ( راجع م ١٠٨ ع ) ،  
ويترتب على ذلك أن تكون جريمة الفقرة الثانية من م ٢٢٢ جناية  
لاجنحة . ويكون الشروع فيها معاقباً عليه بالتالى بالسجن مدة لاتزيد  
على نصف الحد الأقصى أو الحبس أو غرامة لاتزيد على خمسين جنهماً  
مصرياً ( م ٤٦ ع ) ، ويتحقق إذا عرض الجانى الرشوة على الطبيب  
لإعطائه الشهادة المطلوبة فرفضها . ومن الواضح أن مجرد دفع أتعاب  
مناسبة للطبيب عن الكشف الذى أوقعه لا يعد رشوة .

ويلحق بالوعد بإعطاء هدية أو عطية استعمال طرق الإكراه بالضرب  
أو بالتهديد لإرغام إرادة الطبيب على إعطاء الشهادة المزورة المطلوبة<sup>(١)</sup> ،  
وذلك قياساً على المادة ١٠٩ التى تعتبر فى حكم الراشى من « يستعمل الإكراه  
بأفعال محسوسة كالضرب ونحوه أو طرق التهديد فى حق موظف ليحصل  
منه على قضاء أمر غير حق . »

### المطلب الثالث

التزوير فى شهادة طبية معدة لأن تقدم إلى المحاكم

تنص م ٢٢٣ ع على أن : « العقوبات الميمنة بالمادتين السابقتين يحكم  
بها أيضاً إذا كانت تلك الشهادة معدة لأن تقدم إلى المحاكم ،  
هذه المادة تحيل فيما يتعلق بأركان الجريمة على المادتين السابقتين عليها ،  
وكل الفرق بينها وبينهما هو فى ظرف خارجى عن طبيعة المحرر وعن  
طرق التزوير ، وهو أن الشهادة فى الجريمة الحالية ينبغى أن تكون معدة  
لأن تقدم إلى المحاكم . وينبنى على ذلك أن تكون أركان هذه الجريمة  
كالآتى :

أولاً : فعل تزوير باصطناع شهادة طبية كاذبة مع نسبتها إلى طبيب

(١) جارسون المرجع السابق فقرة ٢٢ .

أو جراح أو بصدور شهادة من أحدهما مثبتة كذباً لمرض أو عاهة.  
ثانياً : الضرر .

ثالثاً : القصد الجنائي .

أولاً : فعل التزوير :

التزوير في الجريمة الحالية إما مادي باصطناع شهادة مزورة ونسبتها إلى طبيب أو جراح كما هو الحال في جريمة المادة ٢٢١ ، وإما معنوي بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، هي أن يثبت الطبيب أو الجراح كذباً وجود مرض أو عاهة بصاحب الشأن ، كما هو الحال في جريمة المادة ٢٢٢ ، ومن أمثلة تحقق صورة جريمة المادة ٢٢٣ ما قضت به محكمة النقض من انطباقها على واقعة تقديم شهادة طبية مزورة إلى المحكمة لتعزيز طلب تأجيل قضية<sup>(١)</sup> .

وقد أثار النص الفرنسي للمادة ٢٢٣ بعض اللبس ، إذ أن عبارته تغاير عبارة النص العربي فهي تحيل بالنسبة للعقوبة على المادتين السابقتين عليها ، وذلك « فيما يتعلق بالشهادات المخصصة لتقديمها إلى القضاء<sup>(٢)</sup> » . وهي عبارة عامة قد يشير ظاهرها إلى كل شهادة معدة لأن تقدم إلى القضاء ، سواء أكانت طبية أم غير طبية ، وسواء أكانت مثبتة لعاهة ومرض أم لغير ذلك من الأمور ، وقد ذهب رأى إلى القول بذلك ، مقررأ أن المادة تنطبق حتى ولو كانت الشهادة المعدة لأن تقدم إلى القضاء شهادة بحسن السير والسلوك<sup>(٣)</sup> . وأخذت بجانب من هذا التفسير الواسع محكمة النقض في حكم لها ، فأشارت إلى أن المادة ٢٢٣ تسرى على كافة

---

(١) نقض ١٩٢٩ / ١ / ٣ مجموعة القواعد ج ١ رقم ٨٧ ص ٩٨ والحاماة ص ٩ عدد ١٩٤ .

(٢) وهذه هي العبارة الفرنسية : « s'il s'agit de certificats destinés à être produits en justice »

(٣) الأستاذ أحمد فتحي زغلول « التزوير » ص ١٦٤ .

الشهادات الطبية التي تقدم إلى المحاكم سواء أكانت مثبتة لمرض أو عاهة أم لغيرهما<sup>(١)</sup>.

ولكن أغلبية الشراح تشترط أن تكون الشهادة المعدة لتقديمها إلى القضاء طبية ، وأن تكون مثبتة لمرض أو لعاهة ، فلا يسرى النص على ما عدا ذلك من شهادات لا يتحقق فيها الشرطان معاً<sup>(٢)</sup>. ومبنى هذا الرأي الغالب أن المادة ٢٢٣ مؤسسة على حكم المادتين السابقتين عليها ومتفرعة عنه ، فضلاً عن أن عبارة « تلك الشهادة » الواردة في م ٢٢٣ تحديد صريح لنطاق المادة وقصر له على الشهادات الواردة في المادتين ٢٢١ و ٢٢٢

#### ثانياً : الضرر :

الضرر المباشر الذي يعاقب عليه القانون هنا هو محاولة التأثير في سير العدالة بشهادة طبية مزورة ، ولا ينبغي هذا احتمال أن تنجم أضرار أخرى بجانبه .

#### ثالثاً : القصد الجنائي :

ينبغي أن يتوافر لدى الجاني القصد الجنائي العام ، وكذلك قصد خاص وهو نية تقديم الشهادة الطبية المزورة إلى المحاكم ، فإذا جهل مرتكب التزوير الغرض الذي أعدت له الشهادة فلا تنطبق المادة .

(١) نقض ٩/١١/١٩١٨ مج س ٢٠ رقم ٥٠ ص ٦١ ، وكان إيراد المحكمة لهذا الرأي من قبيل التزيد ، لأن الواقعة المطروحة كانت خاصة بشهادة طبية أثبت فيها الطبيب زوراً أن من توقع عليه الكشف مصاب بهذيان وضعف في قواه العقلية ، وهو ما ينطبق عليه النص حتى مع التفسير الضيق له ، لأن لفظي العاهة والمرض ينطبقان على ما يصيب الجسم أو العقل ، وتغيير الحقيقة في أي الأمرين يعد تزويراً لاشبهة فيه .

(٢) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٤٥٣ ، والدكتور السعيد « التزوير » ص ٢١٢ والموسوعة ج ٢ فقرة ٤٩٤ ص ٥٦١ والأستاذ محمود إبراهيم « الخاص » ص ٤٤٣ .

### العقوبة :

أحالت م ٢٢٣ على المادتين السابقتين عليها فيما يتعلق بتقدير العقوبة ، ولا يسعنا إلا أن نحدو حذوها<sup>(١)</sup> .

### المبحث الرابع

#### التزوير في إعلانات تحقيق الوفاة والوراثة

إعلانات تحقيق الوفاة والوراثة محررات رسمية لا ريب فيها ؛ إلا أن التزوير فيها كان محلاً لتضارب بَيِّن من أحكام المحاكم ، استدعى لحسمه أن يتدخل المشرع بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ ، الذي صارت المادة الأولى منه هي المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات الحالي . ومبعث هذا التضارب اعتبارات شتى .

فقد ذهب طائفة من الأحكام إلى القول بالعقاب على التزوير في هذه الإعلانات باعتباره تزويراً في محررات رسمية<sup>(٢)</sup> .

إلا أن طائفة ثانية لاحظت — على أساس من الصواب — أن إجراءات تحقيق الوفاة والوراثة تكون بمثابة دعوى قائمة يدعى فيها الطالب بأنه وارث ويعلن باقي الورثة ليحصل على الإعلام المطلوب في مواجهتهم ، والكذب في الدعوى لا يعد تزويراً وإن جاز أن يعتبر شهادة زور بشرط صدوره من شاهد ، وبعد حلف اليمين القانونية<sup>(٣)</sup> .

وذهب طائفة ثالثة منها إلى القول بأن تضيير الحقيقة في إجراءات

(١) راجع ما سبق ص ١٤٠ ، ١٤٢ .

(٢) استئناف مصر ١٨٩٦/٦/٢٥ الحقوق س ٦ ص ٣٥٨ و ١٩٠٠/١٠/٢٩

الحقوق س ١٥ ص ٥٨١ و ١٩٠١/٤/٢٣ الحقوق س ١٦ ص ١٨٣ .

(٣) استئناف مصر ١٩٠٠/٥/٢٣ مج س ٢ ص ٧٩ و ١٩٠٥/٢/٩ الاستقلال

س ٤ ص ١٦٨ ونقض ١٩٢٧/٦/٧ مج س ٢٩ رقم ١٨ ص ٤١ .

تحقيق الوفاة والوراثه ، كما لا يعد تزويراً ، لا يمكن كذلك أن يعد شهادة زور ، لأن هذه الجريمة الأخيرة تتطلب قيام دعوى قضائية بالمعنى المفهوم من الكلمة وتنتهى بالحصول على حكم ، أما اجراءات تحقيق الوفاة والوراثه فتتم فى صورة تحقيق إدارى يقوم باجرائه القاضى الشرعى ، ويعلن فى نهايته نتيجة هذا التحقيق أو التحريات فى صورة إعلام . وكان هذا هو الرأى الذى انتهى إليه قضاء محكمة النقض<sup>(١)</sup> ، بما يبنى عليه من إفلات تغيير الحقيقة فى هذا النوع من المحررات من العقاب كلية .

إزاء هذه النتيجة الخطيرة تدخل المشرع بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ ، مبرراً تدخله بقوله فى المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور : « إن الإقرار الكاذب فى اجراءات الغرض منها هو إثبات من هم وراثه شخص توفى هو عمل مرذول من الوجهة الخلقيه ومن شأنه الإضرار بالغير ، وهو يقرب من التزوير المعنوى ومن شهادة الزور معاً ، . وقد نصت المادة الأولى منه على عقاب التزوير فى هذه الإعلاّمات ، وعند وضع قانون العقوبات فى سنة ١٩٣٧ صارت المادة ٢٢٦ منه .

والمادة ٢٢٦ هذه تعالج جريمتين لا جريمة واحدة ، أولاهما تقرير أقوال غير صحيحة تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثه أمام السلطة المختصة ، وذلك فى فقرتها الأولى . والثانية هى جريمة استعمال إعلام ضبط على الوجه المبين آنفاً ، وذلك فى فقرتها الثانية . وسنعالج كل جريمة منهما فى مطلب خاص .

### المطلب الأول

تقرير أقوال غير صحيحة فى إجراءات تحقيق الوفاة والوراثه  
نصت م ٢٢٦ فى فقرتها الأولى على أنه : « يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من قرر فى إجراءات

(١) راجع نقض ٢٠ / ١١ / ١٩٣٠ بمجموعة القواعد ج ٢ رقم ١٠٣ س ١٠٢ .



تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثه أمام السلطة المختصة بأخذ الإعلام أقوالاً غير صحيحة عن الوقائع المرغوب إثباتها وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة ؛ وذلك متى ضبط الإعلام على أساس هذه الأقوال<sup>(١)</sup> . وببحث هذه الجريمة على ضوء الأركان المعروفة في تزوير المحررات يبين أن قيامها يتطلب توافر الآتي :

أولاً : فعل تزوير معنوي بتقرير أقوال غير صحيحة في إجراءات تحقيق الوفاة والوراثه .

ثانياً : الضرر

ثالثاً : القصد الجنائي .

أولاً : فعل التزوير :

يتحصل فعل التزوير في هذه الجريمة في إبداء أقوال غير صحيحة ، في إجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثه أمام السلطة المختصة بأخذ الإعلام . ويتضمن ذلك بادی ذی بادی تقرير أقوال عن الوقائع المرغوب إثباتها يعلم الجاني عدم صحتها ، أو بالأقل يجهل حقيقتها . وقد وضع هذا النص بالنظر لما رؤى من قيام أفراد بالشهادة في هذه الإعلامات دون تثبت أو يقين ، وما يؤدي إليه ذلك من أضرار تعادل إبداء معلومات كاذبة مع العلم بها . ولكن الجريمة عمدية على أية حال ، فلا يتحقق فعل التزوير على حد تعبير محكمة النقض ، إلا إذا كان الجاني قرر أقواله وهو عالم بأن الواقعة موضوع أقواله غير صحيحة ، أو وهو عالم بأنه لا يدرى حقيقة الأمر في تلك الواقعة هل هي كقوله عنها أم لا<sup>(٢)</sup> . وبالتالي ليس من شأن إغفال اسم أحد الورثة من قبيل السهو أو الغلط أن يعد تزويراً .

(١) بقيت هذه المادة على حالها في مشروع تعديل قانون العقوبات .

(٢) نقض ١٩٤٣/٥/٢٤ مج س ٤٣ رقم ٢٠٧ .

ويستفاد من مناقشات القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ أمام مجلس الشيوخ أن هذه المادة لا تتعارض وطرق العلم التي نظمت بالقواعد الشرعية ، ولا تعطلها<sup>(١)</sup> . ومن هذه الطرق الشهادة بالتسامع أى بالسماع ممن يثق بهم الإنسان<sup>(٢)</sup> ومن ثم يكفي أن يكون الشاهد قد أدلى بشهادته بما وصل إلى علمه عن هذا الطريق ليكون بمنجاة من العقاب ، حتى ولو اتضح بعدئذ أن ما شهد به سماعاً كان مخالفاً للحقيقة .

ويجب أن يكون تقرير الأقوال الكاذبة في إعلانات وفاة أو وراثة فلا يسرى النص على ما عداها من الإشهادات أو التصرفات . كما ينبغي أن يكون ذلك أمام الجهة المختصة بأخذ الإعلام سواء أكانت المحكمة الشرعية أم جهات القضاء الملى المختلفة ، فلا يسرى النص على إبداء معلومات كاذبة في تحقيق إدارى تمهيدى ، ولو كان عن أمر من أمور الوفاة أو الوراثة ، والمذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ صريحة في ذلك<sup>(٣)</sup> . وقد حكم بأن نص المادة ٢٢٦ لا ينطبق على تغيير الحقيقة في شهادة إدارية حررها عمدة ب وفاة شخص قبل سنة ١٩٢٤ ، لأنها حررت لتقديمها في تسجيل عقد لا في صدد تحقيق وفاة أو وراثة ، ولأنه نص استثنائى لا محل للتوسع فيه<sup>(٤)</sup> .

ولا ينطبق النص كذلك على تغيير الحقيقة الذى يقع من الموظف العمومى — كالقاضى الشرعى — أثناء تحريره الإعلام ، بل يعد

(١) جلسة ١٩٣٣/٥/٨ .

(٢) قال أبو حنيفة : لا تجوز الشهادة بالتسامع ما لم يسمع ذلك من العامة بحيث يقع في قلبه صدق الخبر .

وقال الصاحبان : لا يجوز للشاهد أن يشهد بالتسامع إلا إذا كان ما يشهد به أمراً متواتراً أو مشتهراً أو يخبره به رجلان عدلان أو رجل وامرأتان عدول .

قارن نقض ١٩٢٠/٢/١٢ رقم ١٩٣ س ١٠ ق وراجع في تفصيل هذا الموضوع الدكتور السعيد « التزوير » ص ٢٢٠ .

(٣) راجع أيضاً نقض ١٩٥٠/٥/٢ قانون العقوبات مديلاً س ١٤٤ .

(٤) نقض ١٩٤٥/١٠/٢٢ قانون العقوبات مديلاً س ١٤٣ .

ذلك تزويراً معنوياً في محرر رسمي بطريق تغيير إقرار أولى الشأن بما يخضع لحكم المادة ٢١٣ ع<sup>(١)</sup>.

#### ثانياً : الضرر :

ينبغي أن يضبط الإعلام على أساس الأقوال الكاذبة التي أبديت ، وهو ما استلزمته صراحة المادة ٢٢٦ . والمستفاد من ذلك أن القانون حدد نوع الضرر المباشر الذي يحظره ويعاقب عليه بضبط الإعلام على أساس هذه الأقوال ، فإذا لم يتحقق هذا الضرر فلا تقوم الجريمة . ومن ثم لا عبرة بالكذب في الإجراءات التمهيدية للإعلام إذا عدل عنها صاحبها قبل ضبطه ، كما لا عبرة بإبداء أقوال كاذبة إذا اكتشف عدم صحتها في أية مرحلة قبل هذا الضبط .

ومتى تم ضبط الإعلام فإن المفروض قانوناً اعتبار ما أبدى من أقوال في إجراءاته صحيحاً حتى يصدر حكم من المحكمة الشرعية دالاً على عدم صحتها ، فهذا هو السبيل الوحيد في إثبات ذلك كما ذهب محكمة النقض في حكم حديث لها<sup>(٢)</sup>.

#### ثالثاً : القصد الجنائي :

جريمة التزوير في إعلانات تحقيق الوفاة والوراثة جريمة عمدية ، فهي ككل جريمة من هذا النوع تتطلب توافر القصد الجنائي العام ، فيجب أن يعلم الجاني بأن أقواله غير صحيحة ، أو بالأقل يجب أن يجهل حقيقتها على حد تعبير المادة ٢٢٦ . وهي لا تتطلب إلى جانب ذلك أي قصد خاص<sup>(٣)</sup>.

---

(١) راجع تقرير لجنة الحقاينة بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون ٤٤ لسنة ١٩٣٣ وملاحظات اللجنة الاستشارية التشريعية عنه .

(٢) نقض ١٩٥٠/٥/٢ قانون العقوبات مديلاً ص ١٤٤ .

(٣) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٤٥٩ والدكتور السعيد « التزوير » ص ٢٢٣ والدكتور محمود مصطفى « الخاص » ص ١٥٦ والأستاذ محمود إبراهيم « الخاص » ص ٤٥٣ وراجع أيضاً نقض ١٩٤٣/٥/٢٤ مج ٤٣ رقم ٢٠٧ ، ١٩٤٩/١/٣ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٧٦٩ ص ٧٢٣ .

ولا عبرة بداهة بالبائع سواء أكان جر مخم أم انتقاماً أم غيرهما ،  
من حيث قيام القصد الجنائي من عدمه طبقاً للقواعد العامة .

#### العقوبة :

هى الحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو الغرامة التى لا تزيد على مائة جنيه  
وقد لوحظ عند تحديدها أن تكون مساوية لعقوبة جريمة الشهادة الزور  
فى الدعاوى المدنية وقد أشارت إلى ذلك المذكرة الإيضاحية للقانون  
رقم ٤٤ سنة ١٩٣٣ .

وهذه العقوبة قاصرة على التزوير الذى يقع من أفراد الناس فى  
إجراءات تحقيق الوفاة والوراثة . أما إذا وقع التزوير من الموظف  
المנוط به تحرير الإعلام فتكون الواقعة جنائية مما تنطبق عليه م ٢١٣ ع  
كما قلنا .

#### المطلب الثانى

استعمال إعلام بتحقيق الوفاة والوراثة ضبط بناء على أقوال غير صحيحة  
نصت الفقرة الثانية من م ٢٢٦ على أنه « يعاقب بالحبس مدة  
لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من استعمل إعلاماً  
بتحقيق الوفاة والوراثة ضبط على الوجه المبين فى الفقرة الأولى من هذه  
المادة ، وهو عالم بذلك » .

وتتطلب هذه الجريمة توافر الأركان الثلاثة المطلوبة فى استعمال  
المحررات المزورة وهى كما سبق بيانها :

أولاً : فعل الاستعمال أى إظهار الإعلام والتمسك بصحته .

ثانياً : كون الإعلام مزوراً على النحو الذى وضحته الفقرة الأولى من

المادة ، أى ضبط بناء على أقوال غير صحيحة أبديت أمام الجهة المختصة بضبطه .

ثالثاً : القصد الجنائى العام ويتضمن علم المستعمل بأن الإعلام ضبط على هذا الوجه .

وجريمة الاستعمال مستقلة عن التزوير بما يترتب على ذلك من نتائج فصلناها فى حينها .

العقوبة :

هى الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو الغرامة التى لا تزيد على مائة جنيه ، أى كعقوبة تزوير الإعلام .

### المبحث الخامس

#### تزوير إقرارات السن فى عقود الزواج

عقود الزواج التى يحررها موظفون مختصون محررات رسمية ، ولا ريب أن التزوير فى البيانات التى أعدت لإثباتها يعتبر تزويراً فى محررات لها هذه الصفة . وقد وجدت هذه القاعدة تطبيقات شتى لها ، فقضى بأنه يعد تزويراً فى محرر رسمى اصطناع عقد زواج<sup>(١)</sup> ، وانتحال شخصية الغير فيه<sup>(٢)</sup> ، والتقرير كذباً بخلو المرأة من الموانع الشرعية<sup>(٣)</sup> ، وادعاء الزوج كذباً بأنه مسلم توصلًا إلى العقد على امرأة مسلمة بمعرفة مأذون<sup>(٤)</sup> .

(١) نقض ١٩٢٤/٢/٤ المحاماة س ٥ ص ١٢ .

(٢) نقض ١٩٢٦/١١/١ مج س ١٧ رقم ١١٤ .

(٣) نقض ١٩٢٥/١٢/٧ المحاماة س ٦ رقم ٤٨٠ ، و ١٩٥١/١/٨ مجموعة أحكام

النقض س ٢٥ عدد ٢ رقم ١٨٢ ص ٤٧٩ و ١٩٥١/٤/١٠ مجموعة أحكام النقض س ٢ عدد ٣ رقم ٣٤٥ ص ٩٣٤ .

(٤) نقض ١٩٢٣/١٢/٤ المحاماة س ٤ ص ٧٢٨ .

Important  
and

إلا أنه بالنسبة إلى التغيير في سن الزوجين برفعه ، بغية التحلل من المانع القانوني المستمد من الصغر<sup>(١)</sup>، اتجهت أحكام المحاكم وجهات مختلفة . فذهب فريق منها إلى أن عقد الزواج ليس معداً كشهادة الميلاد لإثبات سن الزوجين ، ومن ثم قضى بالبراءة سواء أصدرت بيانات السن الكاذبة من الزوجين أم من أحد الشهود<sup>(٢)</sup> . بينما ذهب فريق آخر إلى القول بأن بيان السن الصحيح مما يدخل ضمن البيانات الجوهرية التي أعد عقد الزواج لإثباتها ، ومن ثم يكون التغيير فيه تزويراً معاقباً عليه<sup>(٣)</sup> .

ولكن محكمة النقض عدلت بعدئذ عدولاً جزئياً عن هذا الاتجاه الأخير بالنسبة للشهود . وقالت في تعليل ذلك إن شهادة الشهود في عقد الزواج « لغو صرف لا يبنى عليه أى حكم » ، اللهم إلا إذا وجد تواطؤ بينهم وبين المأذون على إخلال هذا الأخير بالواجب أو إذا قدموا له شهادة ميلاد أو شهادة طبية مزورة فإنهم يكونون حينئذ قد خدعوه في ذات الدليل المقبول الذي لا يحصى عن الاعتماد عليه فأفسدوا عمله وجعلوه يخل بواجبه بلا شعور منه<sup>(٤)</sup> .

ثم اتجهت بعدئذ إلى غير ذلك قائلة أنه لا يمكن عقاب أحد من الشهود مهما خدعوا المأذون بشهادة طبية مزورة ، استناداً على أن هذا الأخير هو المكلف بالتحري عن السن ويجب عليه ألا يعتمد في تحريه على مثل هذه الشهادة ، بل عليه أن يحضر بنفسه الكشف على

---

(١) راجع القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣ وقد حدد سن الزواج بست عشرة سنة للزوجة وثمان عشرة للزوج .

(٢) جنایات قنا ٣٠/٤/١٩٢٧ مج ٢٨ رقم ٨١ ص ١٤٩ .

(٣) نقض ٢٦/١٠/١٩٢٧ مج ٢٩ رقم ٢ ص ٣ و ١٢/٧/١٩٢٧ المحاماة ص

٨ رقم ٥١٤ ص ٨٦٠ و ١٩/٦/١٩٣٠ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٦١ ص ٥٣ .

(٤) نقض ٢٠/١١/١٩٣٠ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ١٠٦ ص ١١٤ وراجع نقض

١٦/٤/١٩٣١ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٢٣٩ ص ٢٩١ .

الشخص الذي يريد الزواج حتى يكون متيقناً أنه هو الشخص الذي يحرر له العقد<sup>(١)</sup>، ورتبت على ذلك عدم إمكان عقاب من يشهد كذباً على بلوغ الزوجين أو أحدهما السن القانونية إلا في حالة واحدة هي حالة التواطؤ والاتفاق مع المأذون ، وذلك بوصفه شريكاً له .

إزاء هذا التضارب في الأحكام اضطر المشرع إلى التدخل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ ، أى بنفس القانون الذي عاج به التزوير في إجراءات تحقيق الوفاة والوراثة ، وكان ذلك أيضاً تلبية لرغبة بدت في حكم أصدرته محكمة النقض في سنة ١٩٣٢<sup>(٢)</sup> ، فنص في المادة الثانية منه على عقاب التزوير بتغيير السن في عقود الزواج ، وعند وضع قانون العقوبات الحالي في سنة ١٩٣٧ أدمجت فيه المادة الثانية هذه فصارت المادة ٢٢٧ منه .

وقد عاجلت هذه المادة الأخيرة جريمتين مختلفتين لاجرمية واحدة .  
أولاهما إبداء أقوال غير صحيحة أمام السلطة المختصة بقصد إثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانوناً ، والثانية جريمة الشخص الذي خوله القانون سلطة ضبط عقد الزواج إذا ضبطه وهو يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة قانوناً للزواج .

## المطلب الأول

إبداء أقوال أو تحرير أو تقديم أوراق غير صحيحة  
بقصد إثبات بلوغ الزوجين السن القانونية

نصت م ٢٢٧ ع في فقرتها الأولى : « يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من أبدى أمام السلطة المختصة بقصد إثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانوناً لضبط عقد الزواج ،

(١) نقض ١٩٣١/١/١٨ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ١٥٧ ص ٢١٦ و ١٦/٤/١٩٣١ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٢٣٩ ص ٢٩١ .

(٢) نقض ١٩٣٢/٢/١٥ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣٢٩ ص ٤٥٨ .

رجل  
غير صحيح

أقولاً يعلم أنها غير صحيحة أوفر أوقدم لها أوراقاً كذلك ، متى ضبط عقد الزواج على أساس هذه الأقوال أو الأوراق<sup>(١)</sup> .

ويبين من هذه المادة أن أركان الجريمة كالآتي :

أولاً : فعل تزوير بإبداء أقوال غير صحيحة أو تحرير أو تقديم أوراق للسلطة المختصة بقصد إثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانوناً .

ثانياً : الضرر .

ثالثاً : القصد الجنائي .

أولاً : فعل التزوير :

يقتضى فعل التزوير في هذه الجريمة صدور أقوال غير صحيحة بشأن سن أحد الزوجين ، سواء أصدرت منهما أم من الشهود ، أو تقديم أوراق مزورة مثبتة للسن كشهادة طبية ، أو تحرير هذه الأوراق سواء بمعرفة طبيب أو غيره ، إذ العبارة عامة .

وينبغي أن تكون هذه الأقوال أو الأوراق لرفع سن أحد الزوجين رغبة في التحرر من قيد السن الذي فرضه القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣ بالنسبة للجهة الشرعية أو المأذون ، أو من أى قيد خاص بالسن إذا كانت الجهة المالية التي قامت بعقد الزواج تستلزم سناً معينة لضبطه<sup>(٢)</sup> . ومن ثم يكون تغيير السن بالزيادة أو بالنقصان لاجريمة فيه إذا كان الزوجان قد بلغا بطبيعة الحال السن المطلوبة .

ثانياً : الضرر :

استلزمت م ٢٢٧ أن يضبط عقد الزواج على أساس الأقوال أو الأوراق المزورة .

والمستفاد من هذا النص أن الضرر المباشر الذي يعاقب عليه القانون

(١) بقيت هذه المادة على حالها في مشروع تعديل قانون العقوبات .

(٢) راجع المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ .



يتحقق بضبط عقد الزواج فعلاً على أساس ما أبدى من أقوال أو ما قدم من أوراق . فلا عقاب إذا لم يتحقق هذا الضرر ، ولو صح وصف الواقعة بأنها تزوير معنوى في محرر رسمي<sup>(١)</sup> ، طالما اكتشف أمرها أو عدل عنها صاحبها قبل ضبط العقد ، أو حتى لو تم ضبطه بالفعل ولكن على أساس آخر غيرها .

#### ثالثاً : القصد الجنائى :

هذه الجريمة عمدية ، فهي تتطلب قيام القصد الجنائى العام أى قصد ارتكاب الجريمة بأركانها التي يتطلبها القانون ، وهو ما أشارت إليه المادة ٢٢٧ عندما تطلبت العلم بأن ما أبدى من أقوال أو قدم من أوراق غير صحيح .

كما تتطلب قصداً خاصاً عبرت عنه المادة بأنه « قصد إثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانوناً لضبط عقد الزواج » . فإذا لم يهدف المتهم إلى هذه الغاية بالذات فلا تنطبق المادة ؛ مهما ثبت من توافر عليه بالسن الصحيح ، ولو أنه يصعب تصور أن يقصد المتهم من الغش في هذا الأمر هدفاً آخر غير ما تقدم<sup>(٢)</sup> .

#### العقوبة :

هى الحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو الغرامة التي لا تزيد على مائة جنيه ، وهى نفس عقوبة الشهادة الزور في المواد المدنية ، والتزوير في إجراءات تحقيق الوفاة والوراثة .

---

(١) ويكون حينئذ صادراً من أحد الأفراد بوصفه شريكاً لفاعل أصلى حسن النية هو الموظف العمومى ، بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها .  
(٢) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٥٦٤ .

## المطلب الثاني

ضبط عقد زواج بمعرفة موظف

يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة قانوناً لضبطه

أضافت الفقرة الثانية من م ٣٣٧ : « ويعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه كل شخص خوله القانون سلطة ضبط عقد الزواج ضبط عقد زواج وهو يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة في القانون » وهذه في الواقع ليست جريمة جديدة ، بل إنها جريمة الفقرة الأولى من المادة بأركانها الثلاثة آنفة الذكر ، ولكن شدد المشرع العقوبة على الموظف المختص بضبط عقد الزواج بالنظر إلى صفته الرسمية وإخلاله بالثقة الموضوعة فيه . ويسرى التشديد سواء أكان متواطئاً مع أصحاب المصلحة في التزوير وهو المتصور عملاً ، أم لم يكن كذلك ، وفي حالة التواطؤ يسأل الموظف المحرر للعقد بموجب العقوبة المشددة ، أما من عداه فيسأل بمقتضى عقوبة الفقرة الأولى .

### العقوبة :

هي الحبس أو الغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه ( بينما عقوبة الفقرة الأولى هي الحبس إلى ستين والغرامة إلى مائة جنيه فقط كما سلف ) .

## الفصل الخامس

### في بيانات حكم الإدانة في جرائم تزوير المحررات

عالجنا فيما سبق القواعد الرئيسية التي تسيطر على تحرير أسباب أحكام الإدانة في الجرائم بوجه عام ، وما يجب أن تشتمل عليه من بيان الواقعة وبيانات أخرى يعدها القانون جوهرية ويرتب على إغفالها بطلان الأحكام . كما بينا كيف أن محكمة النقض هي المشرقة على ذلك ؛ وكيف أنها تبأشر أيضاً نوعاً من الإشراف على الاستنتاج الموضوعي فتتطلب أن تكون الأدلة التي ساقها الحكم مسوعة ما أقامه عليها من نتائج في غير تعسف ولا تنافر ، وإلا كان معيباً (١) .

وكثيراً ما تجمل محكمة النقض هذه القواعد العامة على الحالات المطروحة عليها ؛ فتقول مثلاً عند رفض الطعن بالنقض في قضية تزوير إنه : « إذا كانت المحكمة قد بينت في حكمها واقعة التزوير وزمانها ومكانها وكيفيةها وأوردت الأدلة المينة لها ؛ واستخلصت منها اشتراك الطاعن في جريمة التزوير ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه من إدانة ، فالجدل بعدئذ موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به (٢) » . أو كأن تقول : « حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه جميع العناصر القانونية للجريمة ، وذكر الأدلة على ثبوتها ، وكان ما أوردته المحكمة له أصله في التحقيقات ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه . إذ يكفي أن يكون الحكم قد بين أن المتهم تعمد النقل والتغيير في الورقة

(١) راجع التمهيد الوارد في ص ٢٦، ٢٧ .

(٢) نقض ١٩٤٨/١/١٩ مجموعة عاصم كتاب ٣ رقم ٢٣ ص ٣٨ وراجع نقض

١٩٤٧/٥/١٩ مجموعة عاصم كتاب ٢ رقم ٦٩ ص ١٤٤ .

الرسمية بقصد الحصول على مبلغ الحوالة ، وأنه توصل إلى هذا القصد وليس من اللازم بعد هذا أن يتحدث صراحة أو استقلالاً عن كل ركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه <sup>(١)</sup> .

وتأسيساً على ذلك ينبغي أن يستفاد من عبارات الحكم توافر فعل التزوير في محرر ، مع تحديد هذا المحرر تحديداً كافياً . فإذا كان عقد بيع أطيان مثلاً وجب ذكر تاريخ العقد وتاريخ رقم تسجيله أو تاريخه الثابت إن كان كذلك ، ومقدار الأطيان المباعة والجهة الواقعة فيها <sup>(٢)</sup> ، وإن كان مخالصة وجب بيان تاريخها والمبلغ والدين الذي أعطيت عنه ومن هما الدائن والمدين <sup>(٣)</sup> .

ويتعين أن يستفاد من الحكم الطريقة التي وقع بها التزوير وإلا كان معيباً مستوجباً نقضه ، لأن طريقة التزوير تعد من أركان الجريمة <sup>(٤)</sup> . ولذلك قضى بأنه لا يكفي قول الحكم بأن ختم المجنى عليها كان مع المتهم وأنه زور عليها عقداً ، لأن ذلك لا يمكن لمحكمة النقض من معرفة الكيفية التي حصل بها التزوير ، بل عليه أن يبين إن كان التزوير قد وقع بوضع ختمها على العقد أو بأية طريقة أخرى <sup>(٥)</sup> . وبأنه لا يعد بياناً للواقعة إغفال الحكم التعرض لبيان ما إذا كان التزوير ، وقد وقع بتختم المجنى عليه ذاته ، وقع بطريق الغش أو بتقليده أو بغير ذلك من الطرق كسرقة الختم أو العثور عليه أو أخذه بطريق خيانة الأمانة <sup>(٦)</sup> . وبأنه إذا اشتمل

(١) نقض ١٩٤٩/١٢/٢٠ مجموعة أحكام النقض ج ٢ س ١ رقم ٦٥ ص ١٨٨ .

(٢) نقض ١٩٢٩/١٠/١٧ رقم ٢١٢٦ س ٤٦ ق .

(٣) نقض ١٩٢٩/٤/١٨ رقم ١٣٣٣ س ٤٦ ق .

(٤) نقض ١٩٠٠/١/١٣ الحقوق س ١٥ ص ٢٥ و ١١/٧/١٩٠٣ مج ٤ ص ١٣٧ و ١٩٢٢/٢/٢٨ مج ٥ س ٢٤ عدد ١٦ و ١٩٢٥/١/٦ المحاماة س ٥ عدد ٥٠٠ .

(٥) نقض ١٩٠١/١٠/٢٦ مج ٤ ص ١ .

(٦) نقض ١٩٢٤/١٢/١ المحاماة س ٥ عدد ٣٥٢ و ١٩٢٦/٢/١ مج ٥ ص ٢٧ .

عدد ٧٨ و ١٩٣٧/١١/٨ مج ٥ س ٣٩ رقم ٦ .

الحكم على عدة طرق للتزوير من غير أن يبين أنه وقع بها كلها أو ببعضها فقط أو بأحدها ولا بأية كيفية ، فيكون قابلاً للطعن <sup>(١)</sup> . كما قضى بأنه إذا ذكر الحكم كيفية حصول التزوير ولكنه أخطأ فيها فإن هذا الخطأ لا يؤثر فيه ما دام حصول التزوير ثابتاً بالفعل <sup>(٢)</sup> .

ولا يجوز أن يستند حكم الإدانة في إثبات واقعة التزوير في المحرر أو استعماله على الحكم الصادر من المحكمة المدنية برد وبطلان المحرر ، بل يجب أن يبحث الموضوع من وجهه جنائية لبيان ما إذا كانت أركان الجريمة متوافرة من عدمه ، وإلا كان قاصراً متعياً نقضه <sup>(٣)</sup> .

وإذا أدانت المحكمة على الواقعة بوصفها تزويراً في محرر رسمي وجب أن تستفاد رسمية المحرر من أوصافه وكيفية تحريره .

وينبغي أن يستفاد من عبارات الحكم موطن الضرر الناجم عن التزوير ، ولو أنه لا يقدح في سلامته عدم التحدث عنه استقلالاً <sup>(٤)</sup> ، على الأقل عندما يكون مفترضاً كما في تزوير المحررات الرسمية والمحررات العرفية التي يعترف لها القانون بقوة إثبات صريحة . أما القول بتوافر الضرر من عدمه فهو فصل في مسألة موضوعية <sup>(٥)</sup> .

والركن المعنوي من الجوانب الدقيقة التي يحتاج إبرازها إلى عناية خاصة لأنه حالة ذهنية تحتاج بطبيعتها إلى من يكشف عنها النقاب . فإذا خلا الحكم من ذكر القصد كان معيباً مستوجباً نقضه <sup>(٦)</sup> . على أنه لا يلزم ذكر القصد صراحة متى كان سياق الحكم يشير إليه بشكل

(١) نقض ١١/٢٤ / ١٩٠٠ مج ٢ ص ٣١٥ .

(٢) نقض ١١/٢٤ / ١٩٤٧ مجموعة عاصم كتاب ٢ ص ٢٢٥ رقم ١٢١ .

(٣) نقض ٤/٣٠ / ١٩٣٤ المحاماة س ١٥ ص ٣٧ عدد ٤٠ .

(٤) نقض ١١/٧ / ١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض س ٢ عدد ١ رقم ٤٨ ص ١٢٢ .

(٥) نقض ٣/٢٨ / ١٩٠٨ مج ٩ عدد ١٠٨ و ١١/٥ / ١٩١١ مج ٩ ص ١٢

ص ١١٦ و ١٧ / ٤ / ١٩١٥ الشرائع س ٢ ص ٢٤٦ و ٢٧ / ٥ / ١٩٤٠ مج ٩ ص ٤٢ رقم ٤٤

(٦) نقض ٢/٤ / ١٩٣٤ مج ٣٥ ص ٢٣٠ .

واضح<sup>(١)</sup>، ومن ذلك ثم مثلاً قوله إن التزوير وقع من المزور وهو يعلم الحقيقة بقصد استعمال الورقة المزورة بتقديمها لتسجيل عقد بيع<sup>(٢)</sup>، أو مثل قوله إن المتهمين غيراً في مبالغ دفعها بموجب وصلين ثم زوراً في القيمة، لأن ذلك يتضمن بالضرورة علمهما بأن المبالغ الواردة فيهما ليست هي المبالغ التي دفعها<sup>(٣)</sup>. كما أنه إذا كانت طبيعة المحرر المزور أو طريقة التزوير تنبئ بطبيعتها عن توافر القصد العام، فلا موجب لذكر توافره بعبارة صريحة تغني عنها الإشارة إلى طبيعة المحرر أو طريقة التزوير. وطرق التزوير المادية تنبئ بطبيعتها عن توافر القصد العام لدى الجاني، بخلاف طرق التزوير المعنوية التي لا تنبئ حتماً عن توافر هذا القصد<sup>(٤)</sup>. أما تقدير توافر القصد الجنائي من عدمه فهو فصل في مسألة موضوعية لا يخضع بالتالي لرقابة محكمة النقض<sup>(٥)</sup>، إلا إذا انطوى الحكم على خطأ في ماهية القصد المطلوب أو على خلط بين القصد والباعث فمثل ذلك يكون خطأ في القانون مما يدخل في اختصاص محكمة النقض تقديره وإصلاحه. وفي جرائم استعمال المحررات المزورة يتعين أن يستفاد أيضاً توافر أركانها، وأولها فعل الاستعمال، فإذا تحدث الحكم عن واقعة التزوير ولم يعرض لواقعة استعمال العقد المزور الذي نسب إلى المتهم أنها استعملته مع علمها بالتزوير كان قاصر البيان<sup>(٦)</sup>. وتقدير ما إذا كانت الوقائع المسندة إلى المتهم تكفي لتكوين فعل الاستعمال من عدمه، فصل في

(١) نقض ١/٥/١٩٣٠ مج ٣١ عدد ٩٥ والمحاماة س ١١ ص ١٥ عدد ٥.

(٢) نقض ٢٥/١١/١٩٤٠ مج س ٤٢ رقم ١٢١ و ١٩٤١/٢/٢٤ مج س ٤٢

رقم ١٩٠.

(٣) نقض ٢/١١/١٩٠٢ مج ٤ عدد ٤٧.

(٤) الموسوعة ج ٢ فقرة ٢٤٨ ص ٢٤٢.

(٥) نقض ١٣/١٢/١٨٩٦ القضاء ٤ ص ٨٢.

(٦) نقض ٢٠/٢/١٩٤٨ مجموعة عاصم كتاب ٣ رقم ٤٧ ص ٧٧.

مسألة قانونية لمحكمة النقض الإشراف عليها<sup>(١)</sup>.

كما يلزم أن يبين من الحكم أن المحرر المستعمل مزور وطريقة تزويره<sup>(٢)</sup>، هذا فضلاً عن توافر القصد الجنائي أى العلم بتزويره<sup>(٣)</sup>. وتوافر العلم به واضح لا يحتاج بياناً إذا أدين نفس الجاني عن تهمتي الاستعمال والتزوير معاً<sup>(٤)</sup>، بينما يحتاج إلى هذا البيان إذا كان المحكوم عليه في الاستعمال ليس هو فاعل التزوير أو شريكاً فيه . فلا يفنى في هذه الحالة الأخيرة عن إثبات العلم بالتزوير إثبات تمسك المتهم بالمحرر المزور<sup>(٥)</sup>.

وعلى الحكم أن يبين تاريخ الواقعة تزويراً كانت أو استعمالاً<sup>(٦)</sup>. وإن كان لقاضي الموضوع أن يعين نهائياً التاريخ الحقيقي دون أن يكون لمحكمة النقض مراجعته فيه<sup>(٧)</sup>. كما عليه أن يبين محل وقوعها ، وقد حكم بأنه إذا أدين المتهم في جريمتي تزوير محرر واستعماله وذكرت المحكمة محل وقوع جريمة الاستعمال ، فلا يبطل الحكم بعدم ذكر محل ارتكاب واقعة التزوير مادامت الجريمتان مرتبطتين ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، وقدم المتهم إلى المحكمة التي وقعت بدأؤها جريمة الاستعمال ، وحكم عليه بعقوبة واحدة عن الجريمتين<sup>(٨)</sup>.

---

(١) راجع جارسون م ١٤٨ فقرة ٥٦ .

(٢) نقض ١٩٢٩/١٠/٢٤ رقم ٢١٤٢ س ٤٦ ق .

(٣) نقض ١٩٠١/٣/٢ مج س ٣ عدد ٢٩ و ١٩٢٩/٢/٧ رقم ٥٤٣ س ٤٦ ق .

(٤) نقض ١٩٠٨/٣/١٤ مج س ٩ رقم ١٠٧ .

(٥) نقض ١٩٥٠/١/٩ ، قانون العقوبات مذيلاً ص ١٣٨ .

(٦) نقض ١٩٠٤/٢/٦ الاستقلال س ٣ ص ١٧ ، و ١٩٠٥/٣/١٨ الاستقلال

س ٤ ص ٢١٨ ، و ١٩٢٣/٦/٢ المحللة س ٤ عدد ٣٣٢ ، و ١٩٤٥/١/٢٢ رقم ٢٦٣ س ١٥ ق .

(٧) نقض ١٩٠٥/٢/٤ الاستقلال س ٤ ص ٢٠٦ .

(٨) نقض ١٩٣٠/٥/١ السالف الإشارة إليه .

وإذا أدين متهم في جريمة تزوير محرر واستماله وحكم عليه بعقوبة واحدة ، وجب أن تبين المحكمة من أجل أى التهمتين أوقعت العقاب ، أو من أجلهما معاً ، لتتمكن محكمة النقض من معرفة ما إذا حصل أو لم يحصل خطأ في تطبيق القانون ، فلا يكفي أن تذكر مثلاً أن التهمة ثابتة على المتهم<sup>(١)</sup> .

---

(١) نقض ١٩٠١/١١/٣٠ مج س ٣ ص ٢١١ .





## بيان المراجع

أولا : باللغة العربية .

( ١ ) المؤلفات :

اسم المؤلف	اسم المرجع	الإشارة إليه
الأستاذ أحمد أمين تنقيح الدكتور على راشد	شرح قانون العقوبات المصرى	الأستاذ أحمد أمين تنقيح الدكتور راشد
الأستاذ أحمد فتحى زغلول	التزوير فى الأوراق	الاستاذ فتحى زغلول « التزوير »
الدكتور السعيد مصطفى السعيد	جرائم التزوير فى القانون المصرى طبعة ١٩٤٠	الدكتور السعيد « التزوير »
الدكتور محمود محمود مصطفى	شرح قانون العقوبات القسم الخاص . الطبعة الثانية .	الدكتور محمود مصطفى « الخاص »
الأستاذ جندى عبد الملك	الموسوعة الجنائية . التزوير ج ٢	الموسوعة
الأستاذ محمود إبراهيم اسماعيل	شرح قانون العقوبات المصرى فى جرائم الاعتداء على الأشخاص والتزوير طبعة ١٩٤٦ .	الاستاذ محمود إبراهيم « الخاص »

أما المراجع التى أشرنا إليها قليلاً فقد ذكرنا أسماءها كاملة عند الإشارة إليها

(ب) مجموعات الأنظمة والمجموعات:

مجموعة أحكام النقض	مجموعة الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية بمحكمة النقض (وهي تشمل الأحكام الصادرة منذ ١٨/١٠/١٩٤٩ حتى الآن) .
مجموعة القواعد	مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض والإبرام في المواد الجنائية للأستاذ محمود أحمد عمر
مجموعة عاصم	مجموعة أحكام النقض في مواد قانون العقوبات للأستاذ محمود عاصم
مج	المجموعة الرسمية
مجموعة لجنة المراقبة	مجموعة منشورات ومذكرات لجنة المراقبة القضائية ، طبعة سنة ١٩٣٧ القسم الثاني المواد الجنائية
المهام	مجلة المهامة
الشرايع	» الشرايع
المحاكم	» المحاكم
قانون العقوبات مديلاً	قانون العقوبات مديلاً بأحكام النقض من ١/١/١٩٤٠ لغاية ١٥/٦/١٩٥٠ وضع الاستاذ عباس رمزي

ثانياً : باللغة الفرنسية :

الإشارة إليه	اسم المؤلف	اسم المرجع
جارسون	Garçon	Code pénal annoté
جارو	Garraud	Traité théorique et partique du droit pénal français.
بلانش	Blanche	Etude pratique sur le code pénal.
شوفو وهيل	Ceauveau et Faus- tin Hélie	Théorie du code pénal.
دالوز	Daloz	Code pénal annoté.
فستان هيلي	Faustin Hélie	Pratique criminelle des cours et tribunaux Paris 1948.
فيدال	Georges Vidal	Précis de droit pénal Paris 1949.
دوندييه	Donnedieu De	Traité élémentaire de droit criminel.
فاير	Vabres	Précis de droit pénal spécial.
جوييه	Goyet	

## بيان الرموز

م	: مادة
ع	: قانون العقوبات المصري
ع.ف	: « الفرنسية »
أ.ج	: « الاجراءات الجنائية »
س	: سنة
ق	: قضائية
ج	: جزء
ص	: صفحة

## فهرس

صفحة	الموضوع
٣	تمهيد ... ..
	الباب الأول
٥	في تزيف المسكوكات ... ..
٦	الفصل الأول : في أركان جرائم تزيف المسكوكات وعقوباتها ...
٦	المبحث الأول : الأفعال المادية ... ..
٧	أولاً : التقليد أو الاصطناع ... ..
٨	ثانياً : التزوير أو اقتطاع جزء من معدن العملة ... ..
٨	ثالثاً : التزوير أو الطلاء ... ..
٩	رابعاً : الترويج ... ..
١٠	خامساً : الإدخال في بلاد الحكومة ... ..
١١	سادساً : الاشتغال بالتعامل فيها ... ..
١٢	المبحث الثاني : محل الجريمة ... ..
١٣	أولاً : نطاق المادة ٢٠٢ ... ..
١٣	التداول القانوني ... ..
١٤	التداول العرفي ... ..
١٥	ثانياً : نطاق المادة ٢٠٣ ... ..
١٦	المبحث الثالث : القصد الجنائي ... ..
١٨	إثبات القصد ... ..
١٨	العقوبة ... ..
٢٠	الفصل الثاني : في أخذ مسكوكات مزيفة بصفة أنها جيدة والتعامل بها
٢٤	الفصل الثالث : في الإغفاء من العقاب ... ..
	الحالة الأولى : إخبار الحكومة بالجنايات قبل تمامها وقبل
٢٤	الشروع في البحث عن الجناة ... ..

الصفحة	الموضوع
	الحالة الثانية : إخبار الحكومة بالجنايات بعد تمامها وبعد الشروع
٢٥	في البحث عن الجناة
٢٦	الفصل الرابع : في بيانات حكم الإدانة في جرائم المسكوكات المزيفة
٢٦	تمهيد
	الباب الثاني
٣٠	في تزوير الأختام والتمغات والعلامات وما إليها
	الفصل الأول : في الجرائم المتعلقة بأختام الحكومة وتمغاتها وعلاماتها
٣١	وفي العقوبات المقررة لها
	المبحث الأول : جنائيات تزوير الأختام والتمغات والعلامات
٣٢	الحكومية أو استعمالها مع العلم بتزويرها
٣٢	المطلب الأول : الأفعال المادية
٣٢	أولاً : التقليد
٣٣	ثانياً : التزوير
٣٤	ثالثاً : الاستعمال
٣٤	رابعاً : الادخال إلى البلاد
٣٥	المطلب الثاني : محل الجريمة
	النوع الأول : الأوامر الملكية والقوانين والمراسيم
٣٥	والقرارات الحكومية
٣٥	النوع الثاني : الأوراق ذات القيمة المالية
٣٦	النوع الثالث : الأختام والتمغات والعلامات المختلفة
٣٨	النوع الرابع : تمغات الذهب والفضة
٣٩	المطلب الثالث : القصد الجنائي
٣٩	العقوبة
٤٠	المطلب الرابع : الإغفاء من العقاب
	المبحث الثاني : الاستحصال بغير حق على الأختام الحقيقية
٤٢	للحكومة واستعمالها

الموضوع	صفحة
المطلب الأول : الفعل المادى	٤٢ ... ..
المطلب الثانى : محل الجريمة ...	٤٤ ... ..
المطلب الثالث : القصد الجنائى	٤٥ ... ..
العقوبة :	٤٦ ... ..
الفصل الثانى : فى الجرائم المتعلقة بأختام الجهات غير الحكومية	
وتعتماتها وعلاماتها وفى العقوبات المقررة لها	٤٧ ... ..
المبحث الأول : تقليد أختام وتعتمات وعلامات الجهات غير الحكومية أو استعمالها مع العلم بتقليدها	٤٧ ... ..
المطلب الأول : الأفعال المادية	٤٨ ... ..
أولاً : التقليد ...	٤٨ ... ..
ثانياً : الاستعمال	٤٨ ... ..
المطلب الثانى : محل الجريمة	٤٩ ... ..
المطلب الثالث : القصد الجنائى	٥٠ ... ..
العقوبة :	٥١ ... ..
المبحث الثانى : الاستحصال بغير حق على الأختام والتعتمات	
والعلامات غير الحكومية واستعمالها	٥١ ... ..
المطلب الأول : الفعل المادى	٥٢ ... ..
المطلب الثانى : محل الجريمة	٥٢ ... ..
المطلب الثالث : القصد الجنائى	٥٣ ... ..
العقوبة :	٥٣ ... ..
الفصل الثالث : فى بيانات حكم الإدانة فى جرائم الأختام والتعتمات	
والعلامات المزورة	٥٤ ... ..
الباب الثالث	
فى تزوير المحررات	٥٦ ... ..
الفصل الأول : فى أركان تزوير المحررات	٥٨ ... ..

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول : فعل التزوير	٥٨
المطلب الأول : تغيير الحقيقة	٥٩
الإقرارات الفردية	٥٩
الصورية في العقود	٦١
المطلب الثاني : المحررات	٦٣
المطلب الثالث : طرق التزوير	٦٤
الفرع الأول : التزوير المادى	٦٥
أولاً : وضع إمضاءات أو أختام مزورة	٦٥
ثانياً : تغيير المحررات أو الأختام أو الإمضاءات	
أو زيادة كلمات	٦٦
ثالثاً : وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة	٦٨
رابعاً : التقليد	...
خامساً : الاصطناع	...
التزوير بالحصول على الإمضاء مباغثة	٧١
التزوير بالحصول على ورقة ممضاة أو محتومة	
على بياض	٧٢
الفرع الثاني : التزوير المعنوى	٧٣
أولاً : تغيير إقرار أولى الشأن	٧٤
ثانياً : جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة	٧٥
التزوير باتباع الشخصيات أو الأسماء	٧٧
ثالثاً : جعل واقعة غير معترف بها في صورة واقعة	
معترف بها	٧٩
هل يقع التزوير بالترك أو الامتناع	٨٠
المبحث الثاني : الضرر	٨١
المطلب الأول : أنواع الضرر	٨٢



الصفحة	الموضوع
٨٢	أولاً : الضرر المادي والأدبي
٨٣	ثانياً : الضرر المحقق والمحتمل
٨٤	ثالثاً : الضرر الفردي والاجتماعي
٨٦	المطلب الثاني : ضابط الضرر
٨٧	الفرع الأول : ماهية الضابط
٩١	الفرع الثاني : تقدير الضابط
٩٨	المطلب الثالث : الضرر والمحركات الباطلة والقابلة للبطلان
٩٨	أولاً : البطلان في المحركات الرسمية
١٠٠	ثانياً : البطلان في المحركات العرفية
١٠٢	المبحث الثالث : القصد الجنائي
١٠٤	استقلال القصد الجنائي عن الضرر
١٠٤	الباعث
١٠٥	الفصل الثاني : في أنواع تزوير المحركات وعقوباتها
	المبحث الأول : التزوير في المحركات الرسمية بمعرفة موظفين
١٠٥	عموميين
١٠٦	أولاً : المحركات الرسمية
١٠٦	( أ ) المحركات السياسية
١٠٧	( ب ) المحركات القضائية
١٠٧	( ج ) المحركات الإدارية
	( د ) المحركات التي يقوم بتحريرها الموثقون
١٠٩	ومن في حكمهم
١١١	المحركات الرسمية الأجنبية
١١٣	ثانياً : الموظف العمومي
١١٤	ثالثاً : وقوع التزوير أثناء تأدية الموظف لأعمال وظيفته
١١٥	العقوبة:
	المبحث الثاني : التزوير في المحركات الرسمية من غير موظفين
١١٥	عموميين

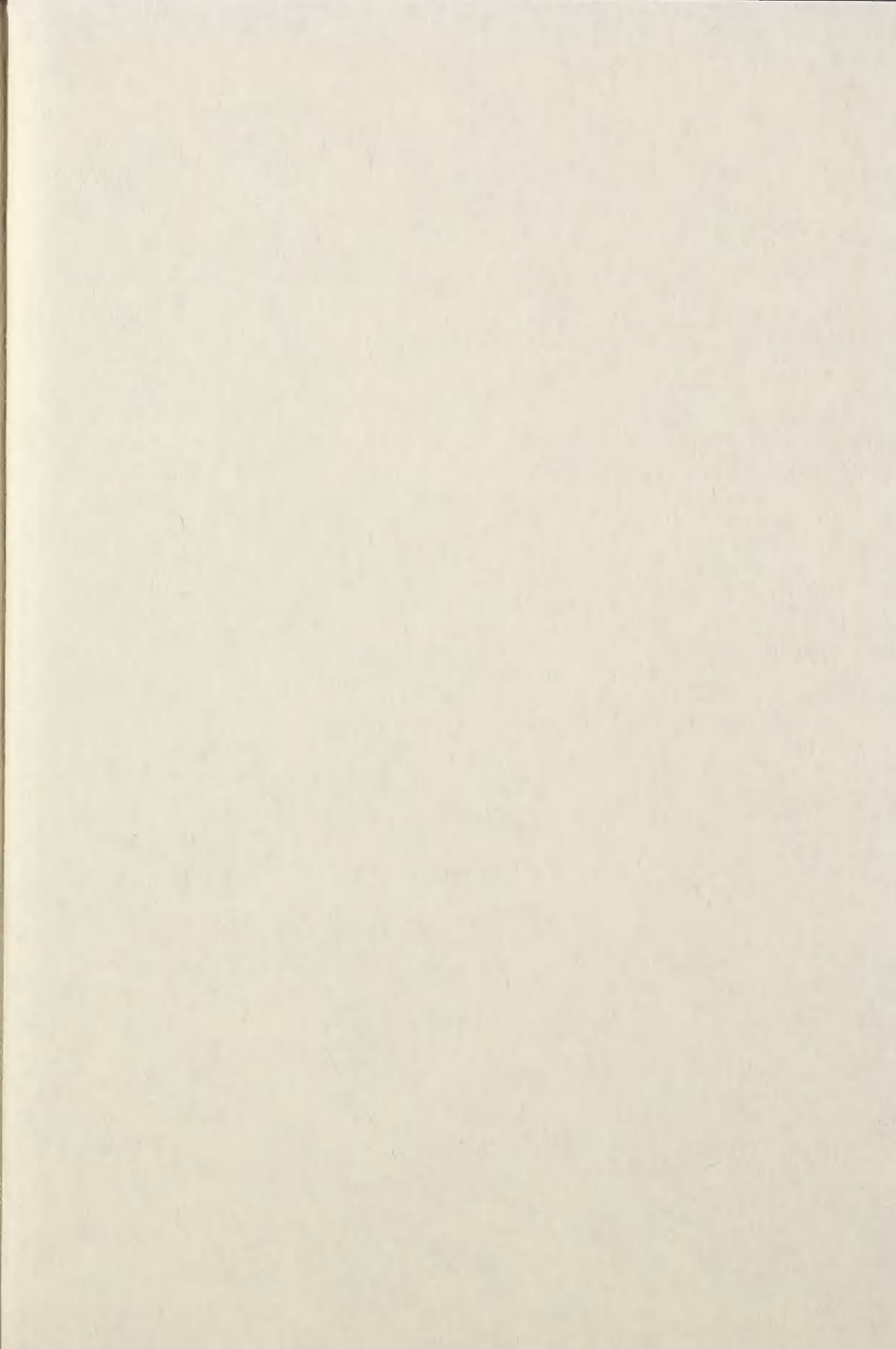
الموضوع	الصفحة
أولاً : وقوع التزوير في محرر رسمي	١١٦ ... ..
ثانياً : وقوع التزوير بطريقة مادية لا معنوية	١١٦ ... ..
العقوبة :	١١٧ ... ..
المبحث الثالث : التزوير في المحررات العرفية	١١٨ ... ..
العقوبة :	١١٩ ... ..
الفصل الثالث : في استعمال المحررات المزورة وعقوبته	١٢٠ ... ..
المبحث الأول : أركان الاستعمال	١٢٠ ... ..
أولاً : فعل الاستعمال	١٢١ ... ..
طبيعة الإستعمال	١٢٢ ... ..
ثانياً : كون المحرر مزوراً	١٢٣ ... ..
ثالثاً : القصد الجنائي	١٢٣ ... ..
العقوبة :	١٢٤ ... ..
المبحث الثاني : ما يترتب من نتائج على اعتبار استعمال المحرر المزور جريمة مستقلة عن تزويره	١٢٥ ... ..
الفصل الرابع : في صور مخففة من جرائم التزوير والاستعمال	
وعقوباتها	١٢٨ ... ..
المبحث الأول : التزوير في تذاكر السفر أو المرور واستعمالها	١٣٠ ... ..
أولاً : أفعال التزوير والاستعمال	
( أ ) التزوير المعنوي بالتسمي في تذكرة بغير الاسم الحقيقي	١٣٢ ... ..
( ب ) التزوير المعنوي بكفالة شخص في الحصول على تذكرة بغير الاسم الحقيقي	١٣٢ ... ..
( ج ) التزوير المعنوي من موظف بإصداره تذكرة بغير الاسم الحقيقي	١٣٢ ... ..

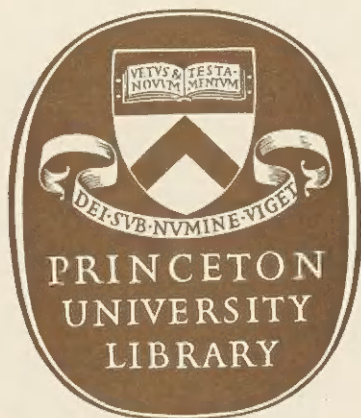
	(د) التزوير للمادى باصطناع تذكرة مزورة أو	
١٣٣	... .. بالتزوير في تذكرة صحيحة ... ..	
١٣٣	(هـ) استعمال تذكرة مزورة مع العلم بتزويرها	
	(و) استعمال تذكرة صحيحة بواسطة شخص غير	
١٣٤	... .. صاحبها	
١٣٤	... .. ثانياً : الضرر	
١٣٥	... .. ثالثاً : القصد الجنائى	
١٣٦	... .. المبحث الثانى : التزوير في دفاتر الفنادق وما إليها	
	... .. المبحث الثالث : التزوير في الشهادات الطبية بقصد الاعفاء من	
١٣٧	... .. خدمة عمومية	
١٣٨	... .. المطلب الأول : اصطناع شهادة طبية باسم طبيب أو جراح	
١٣٨	... .. أولاً : فعل التزوير	
١٣٩	... .. ثانياً : الضرر	
١٤٠	... .. ثالثاً : القصد الجنائى	
١٤٠	... .. العقوبة :	
١٤٠	... .. المطلب الثانى : التزوير في شهادة طبية بمعرفة طبيب أو جراح	
١٤١	... .. أولاً : فعل التزوير	
١٤١	... .. ثانياً : الضرر	
١٤٢	... .. ثالثاً : القصد الجنائى	
١٤٢	... .. العقوبة :	
	... .. المطلب الثالث : التزوير في شهادة طبية معدة لأن تقدم إلى	
١٤٣	... .. المحاكم	
١٤٤	... .. أولاً : فعل التزوير	
١٤٥	... .. ثانياً : الضرر	
١٤٥	... .. ثالثاً : القصد الجنائى	
١٤٦	... .. العقوبة :	

الموضوع	الصفحة
المبحث الرابع : التزوير في إعلانات تحقيق الوفاة والوراثة	١٤٦
المطلب الأول : تقرير أقوال غير صحيحة في إجراءات تحقيق	
الوفاة والوراثة	١٤٧
أولاً : فعل التزوير	١٤٨
ثانياً : الضرر	١٥٠
ثالثاً : القصد الجنائي	١٥٠
العقوبة :	١٥١
المطلب الثاني : استعمال إعلام بتحقيق الوفاة والوراثة ضبط	
بناء على أقوال غير صحيحة	١٥١
العقوبة :	١٥٢
المبحث الخامس : تزوير إقرارات السن في عقود الزواج	١٥٢
المطلب الأول : ابداء أقوال أو تحرير أو تقديم أوراق غير	
صحيحة بقصد إثبات بلوغ الزوجين السن	
القانونية	١٥٤
أولاً : فعل التزوير	١٥٥
ثانياً : الضرر	١٥٥
ثالثاً : القصد الجنائي	١٥٦
العقوبة :	١٥٦
المطلب الثاني : ضبط عقد زواج بمعرفة موظف يعلم أن أحد	
طرفيه لم يبلغ السن المحددة قانوناً لضبطه	١٥٧
العقوبة :	١٥٧
الفصل الخامس : في بيانات حكم الإدانة في جرائم تزوير المحررات	١٥٨

تصويب		سطر	صفحة
صواب	خطأ		
contrefaçon	contrfaçon	٨	٧
٥٧٦	٠٧٦	هامش (١)	١٤
كل موظف	موظف	١٣	٧٣
أو	أي	٣	٧٧









Princeton University Library



32101 061874044

AP